حروف الإيجاب والتصديق

دراسة نحوية

للدكتور

محمد السيد عزوز

كلية الآداب – جامعة المنوفية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمدُ لله حمدًا يُوافي نعمه ويُكافيء مزيده، وصلاةً وسلامًا على سيدنا محمد عبد الله ورسوله وصفيه وخليله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَنْ تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

(أما بعد)

فهذا بحثٌ بعنوان «حروف الإيجاب والتصديق، دراسة نحوية» جمّعتُ مسائله ومباحثه من كتب النحو وكتب معانى الحروف ونَظَمْتُها فى هذا العقد. ففى حدود علم الباحث لاتوجد دراسة مستقلة تناولت هذا الموضوع قديمًا أو حديثاً، ولذلك كان حرصى على الدرس والتحقيق والتتبع لهذه الحروف.

وقد سميتها «حروف الإيجاب والتصديق»، حيث إن بعض المصادر القديمة قد اقتصر على تسميتها «بحروف الإيجاب» وبعضها اقتصر على «حروف التصديق» وبعضهم الآخر جمع بينهما فسماها حروف الإيجاب والتصديق، وهذا ماوقع عليه اختيارى.

وحروف الإيجاب والتصديق عشرة رتبتها ترتيب ألف باء وهى: أَجَلْ - إذن - إنَّ - إِيْ - بَجَل - بَلَى - جَلَلْ - جَيْرِ - كَلاّ - نَعَمْ، وأفردتُ لكل حرف من هذه الحروف العشرة مبحثًا مستقلاً، فجاءت المباحث عشرة.

المبحث الأول: «أجل» تحدثتُ فيه عن الأجل لغةً واصطلاحًا، ثم تناولت معانى أجل ولها فى العربية ثلاثةُ معانٍ هى: تصديق الخبر وإعلام المستخبِر ووعد الطالب، ثم ختمتُ المبحث بملخص يلخص ماتوصلتُ إليه.

المبحث الثانى: «إذن» وهى من نواصب الفعل المضارع، ومعناها عند سيبويه هو الجواب والجزاء وتناولتُ بعضَ الاختلافات فى «إذن» مثل: هل هي حرفٌ أو اسمٌ؟ وآراء النحاة فى ذلك، وهل هى بسيطةٌ أو مركبةٌ؟ ثم فصّلتُ القول فى معناها وآراء العلماء فى ذلك، وتكلمتُ عن الشروط الواجب توافرها فيها لتنصب الفعل المضارع، وختمتُ المبحث بملخصٍ لأهم النتائج.

المبحث الثالث: «إنَّ» ولها قسمان: إنَّ التى للتوكيد وإنَّ التى بمعنى نَعَمْ،ففى القسم الأول تحدثتُ عن بعض أحكامها مثل: عملها وتخفيفها واتصال «ما» الزائدة بها.

وفى القسم الثانى: تحدثت فيه عن آراء النحاة فى إنَّ الجوابية،وردهم على مَنْ أنكر ذلك، وأدلة المثبتين وشواهدهم، وقد جاءت شواهدهم من الشعر ومن القراءات القرآنية ومن أقوال العرب،وقد أشرتُ فى هذا المبحث إلى بعض أقسام «إنَّ» الأخرى التى ذكرها النحاة، وختمتُه بملخص يبين أهم النتائج.

المبحث الرابع: «إِى» ولها فى العربية ثلاثةُ استعمالاتٍ مثل أجل، وتحدثتُ عن الشرط التى يجب توافرها فيها، والفرقُ بينها وبين نعم، وتحدثت عن الأوجه الجائزة في ياء «إِى» إذا حُذِفَ حرفُ القسم، وأن فيها ثلاثة أوجه، وختمتُه بملخص يبرز أهم النتائج.

المبحث الخامس: «بَجَلْ» تحدثتُ فيه عن التبجيل لغةً واصطلاحاً، وأن لها فى العربية ثلاثة أقسام: بجل الحرفية،وبجل الاسمية ولها معنيان: اسم فعل بمعنى يكفى، واسم بمعنى حسب، وذكرتُ شواهد بجل الاسمية، وذيلتُه بملخص لأهم ماتوصلت إليه.

المبحث السادس: «بَلَى» تحدثتُ فيه عن اختصاصِها بالنفى مجردًا من الاستفهام أو مقترناً به، وناقشتُ قولَ ابن عباس فى آية سورة الأعراف،وآراء العلماء فيه،وردودهم على قول ابن عباس، وتحدثتُ عن آراء النحاة فى «بلى» هل هى بسيطةٌ أو مركبةٌ؟ ثم تحدثتُ عن حكم إمالتِها، ثم عرضتُ للآيات القرآنية التى وردتْ فيها بلى جواباً للنفى، ثم للآيات التى وردت فيها بلى جوابًا للاستفهام التقريرى، ثم ملخص لأهم النتائج فى هذا المبحث.

المبحث السابع: «جَلَلْ» تحدثتُ فيه عن الجلل لغةً وأنها من الأضداد، وهى من الألفاظِ المشتركةِ بين الحرفية والاسمية، فهى حرفُ جوابٍ، واسم بمعنى عظيم، أو بمعنى حقير، أو بمعنى من أجله، وشواهد ذلك.

المبحث الثامن: «جَيْرِ» تحدثتُ عن حركةِ الراءِ فيها ، ثم تناولتُ بالتفصيل اختلافَ النحاة فيها، فبعضُهم يرى أنها اسم بمعنى حقًّا، واستدلوا على ذلك بثلاثة أشياء، ودعَّمُوا قولهم بالشواهد، وبعضهم يرى أنها حرف

جـواب بمعنى نعم، واسـتـدلوا على ذلك بعـدة أشـيـاء، وردوا على القـائلين باسميتـها، وفَنَّدوا أدلتهم، والفريق الثالث يُجَوِّزُ أن تكون حرفية واسمية وهو مااختاره الباحث،وعلل اختياره بعدة أشياء،وختمتُ المبحث بملخص لأهم النتائج.

المبحث التاسع: «كَلاَّ» تحدثتُ عن اختلاف النحاة فى كونها بسيطة أو مركبة، ثم تحدثتُ عن أقسامها وهى عشرة:

١- للردع والزجر وهو مذهبُ الجمهور وشواهدهم.

٢- أن تكونَ اسمًا بمعنى حقًّا وهو مذهب الكسائى وشواهده.

٣- أن تكون حرفَ جوابٍ بمعنى نعم وهو مذهب النضر بن شُميل.

٤- بمعنى أَلاَ الاستفتاحية وهو مذهب أبى حاتم .

٥- أن تكون للردع والتنبيه وهو مذهب الزجاج.

٦- أن تكون للردّ وهو مذهب عبد الله الباهلى.

٧- أن تكون للاستفهام بمنزلة ألا وهو مذهب أبى حاتم.

٨- أن تكون صلةً للكلام وهو مذهب أبى حاتم .

٩- أنها بمنزلة سوف وهو مذهب الفراء.

١٠- أن تكون صلةً لليمين وهو مذهب أحمد بن فارس.

ثم تحدثتُ عن الوقف عليها، وختمتُ المبحث بملخص لأهم النتائج.

المبحث العاشر: نَعَمْ: تحدثتُ فيـه عن معناها لغةً، ثم تناولتُ اللغـاتِ الواردةَ فيها، وهى خمسة، ثم تحدثتُ عن معانى نعم، وأن لها أربعةَ معانٍ، ثم تناولتُ أبرز الفروق بين بلى ونعم، وختمتُه بملخص لأهم النتائج .

وختمتُ هذه الدراسة بخاتمةٍ أبرزتُ فيها أهم النتائج التى توصلتْ إليها الدراسة، وأعقبتُها ببعض الفهارس الفنية كفهرس الآيات القرآنية وفهرس الأحاديث النبوية وفهرس أقوال العرب وفهرس الأشعار، ثم ذكرت أهم المصادر التى اعتمدتْ عليها الدراسة، وختمتُ الدراسة بفهرس الموضوعات.

واللهَ أسألُ أنْ ينفعَنى بما علمنى وأنْ يعلمَنى ماينفعنى إنه نِعْمَ المولى ونِعْمَ النصيرُ.

الدكتور

محمد السيد عزوز

المبحث الأول

(أجـــل)

أولاً: الأجل لغة :

«غـايـةُ الوقـتِ فـي المـوت وحُلولِ الديْنِ، والأجل مـدَّةُ الشئ قـال تعـالى: **«ولاتَعْزِمُوا عُقْدَةَ النكاحِ حتى يبلغَ الكتابُ أجلَه»**(سورة البقرة ٢/ ٢٣٥)، أى تقضى عدَّتَها، والآجلة: الآخرة، والعاجلة الدنيا»[١].

فالمعنى لغةً هو غايةُ الوقت، **وقال ابنُ فارس**[٢]:«أجل فى الجواب هو من هذا الباب، كأنه يريد انتهى وبلغ الغاية».

وأَجَل بفتحتين حرفُ جواب مثل نعم[٣].

ثانياً: معانى أجل :

ولها فى العربية ثلاثةُ معانٍ :

الأول: تصديقُ الخبر أو تصديقُ المخبِر[٤]، ويرى **ابنُ الحاجب** أن (أجل) ليس لها إلا هذا الوجه «وأجل لايصدق بها إلا فى الخبر خاصة، هذا هو

---

(١) لسان العرب (أجل) ١١/١١.

(٢) مقاييس اللغة (أجل) ١/ ٦٤.

(٣) ينظر فى : الجنى الدانى ٣٥٩ ولسان العرب ١١/ ١٢ ومغنى اللبيب ٢٩ وهمع الهوامع ٤/ ٣٧١ والقاموس المحيط ٣/ ٣٣٨ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٠.

(٤) ينظر هذا المعنى فى : الجنى الدانى ٣٥٩ وشرح الكافية ٢/ ٣٨٣ والفوائد الضيائية ٢/ ٣٦٨ ورصف المبانى ١٤٧ وشرح المفصل ٨/ ١٢٥ والإيضاح فى شرح المفصل ٢/ ٢٢٢ ومغنى اللبيب ٢٩ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٠ وهمع الهوامع ٤/ ٣٧١ ولسان العرب (أجل) ١١/ ١٢.

المعروف من كلامهم»[١]، يستوى فى ذلك أن يكونَ الخبرُ موجبًا أو منفيًّا[٢]، على حين يُقَيِّدُ **المالقى** الخبر بالمثبت[٣].

«وقيل: تختص بالخبر، وهو قول **الزمخشرى وابن مالك** وجماعة، وقال **ابنُ خروف**: أكثر ما تكون بعده»[٤].

قال **صاحبُ اللسان**: «وأجل تصديقٌ لخبرٍ يخبرُك به صاحبك، فيقول: فَعَلَ ذلك، فتصدقه بقولك له: أجل»[٥]. هذا مثال للخبر الموجب، أما الخبر المنفى فمثاله أن يقال لك: ما قام زيد، فتقول: أجل.

ومن ذلك قول الشاعر:

لو كُنْتَ تُعْطَى حين تُسْأَلُ سامحتْ ... لك النفسُ واحلولاك كلُّ خليلِ

أَجَلْ لا ولكنْ أنت أشأمُ مَنْ مشى ... وأسألُ من صمّاءَ ذاتِ صليلِ[٦]

وقال الآخر:

وقُلْنَ: على الفِردَوْسِ أَوّلُ مشربٍ

أَجَلْ جَيْرِ إنْ كانتْ أُبيحتْ دَعَائِرُه[٧]

---

(١) الإيضاح فى شرح المفصل ٢/ ٢٢٢ وهو فى هذا يتابع الزمخشرى فى شرح الأنموذج ١٩٤ وهو رأى ابن مالك فى تسهيل الفوائد ٢٤٥.

(٢) شرح الأنموذج فى النحو ١٩٤ وذكره الرضى فى شرحه للكافية ٢/ ٣٨٣.

(٣) رصف المبانى ١٤٧-١٤٨ ونقله ابن هشام فى المغنى ٢٩ والسيوطى فى الهمع ٤/ ٢.

(٤) مغنى اللبيب ٢٩ وهمع الهوامع ٤/ ٣٧٢.

(٥) لسان العرب (أجل) ١١/ ١٢.

(٦) البيتان من بحر الكامل ينظر: المحتسب ١/ ٣١٩ والمنصف ١/ ٨٢ والممتع ١٩٧ وأساس البلاغة (حلو) ولسان العرب (حلو) و(صمم) وكذلك تاج العروس.

(٧) من بحر الطويل نسب لطفيل ديوانه ٨٤ ونسب لكعب بن زهير ديوانه ١٩٧ واستشهد به فى الجنى الدانى ٣٦٠ ومغنى اللبيب ١٢٨ وشرح شواهده ٣٦١ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٢٢ والهمع ٢/ ٤٤، ٧٢ والدرر اللوامع ٢/ ٥٢، ٨٨.

الثانى: أنها تكون إعلاماً للمستخبر[١]، كأن يقال لك : أَقَامَ زيدٌ؟ أو هل قام زيدٌ ؟ فتقول : أَجَلْ.

وقال **ابنُ الحاجب**[٢]:«وقد زعم بعضهم أنه يجوز أن يقع بعد الاستفهام أيضا، وليس ذلك بمعروف».

وقال الرضى[٣]:«ولاتجىء بعد مافيه معني الطلب كالاستفهام والأمر وغيرهما» فابن الحاجب والرضى يقولان إنها لاتقع بعد الاستفهام،وقد حُكِيَ عن **الأخفش** أنها «تكون فى الخبر والاستفهام، إلا أنها فى الخبر أحسنُ من نعم، ونعم فى الاستفهام أحسنَ منها، فإذا قال : أنت سوف تذهب، قلت : أجل، وكان أحس من نعم، وإذا قال: أتذهب؟ قلت: نعم، وكان أحسن من أجل»[٤].

ولعل **الرضى** بنى رأيه الذى يقول فيه إن أجل لاتقع بعد الاستفهام على أساس أن بعض الأحاديث قد وردت فيها أجل، وليس فيها صورة الأمر ولا الاستفهام الصريح كما ورد فى سنن ابن ماجة (فى كتاب الجنائز): يا رسولَ اللهِ لقد حزنتَ عليه، فقال : أجل.

وفى كتاب الصيام: دعا النبى صلى الله عليه وسلم بإناء فشرب، فقلنا: يا رسولَ اللّهِ هذا يومٌ كنتَ تصومُه، قال : أجل، ولكنى قِئْتُ.

---

(١) ينظر هذا الوجه فى : مغنى اللبيب ٢٩ وهمع الهوامع ٤/ ٣٧١ وألفية الآثارى ٦٥.

(٢) الإيضاح فى شرح المفصل ٢/ ٢٢٢.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٣٨٣ ونقل هذا الرأى دون نسبة فى الجنى الدانى ٣٦١ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٠ ومغنى اللبيب ٢٩ وهمع الهوامع ٤/ ٣٧٢.

(٤) فى لسان العرب ١١/ ١٢ والجنى الدانى ٣٦١ الكلام نصاً، وينظر هذا الرأى فى : الإيضاح فى شرح المفصل ٢/ ٢٢٢ وشرح المفصل ٨/ ١٢٥ وشرح الكافية ٢/ ٣٨٣ ومغنى اللبيب ٢٩ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٠ وهمع الهوامع ٤/ ٣٧٢ وذكره فى القاموس المحيط ٤/ ٣٣٨ دون نسبة.

وفى كتاب (الكفارات): قال رجل للعباس: قد عرفتَنِى، قال:أجل، والرأى أن أجل حرفُ جوابٍ بمعنى نعم، ونعم تأتى بعد الخبر وبعد الاستفهام، كما أنَّ النحاةَ واللغويين الذين ذكروا أجل نقلوا جميعاً رأى **الأخفش** الذى يُجَوِّزُ مجيئها بعد الاستفهام، وهذا ما أوافق عليه.

والثالث: أنها تكونُ وعداً للطالب[١]، كأن يقال لك : اضرب زيداً أو لاتضرب زيداً، فتقول : أجل.

والمالقى يرى أنها تكون جواباً فى الطلب، لكنها لاتكون جوابا للنهى، ولكن معناها معنى نعم[٢].

والرضى: يرى أنها «لاتجئ بعد مافيه معنى الطلب كالاستفهام والأمر وغيرهما»[٣].

والفرق بين المالقى والرضى كبيرٌ حيث إنَّ الأول يرى أنها تكون جوابًا للطلب، ولكنه استثنى من أقسام الطلب النهى فقط، أما الثانى فيرى أنها لاتكون فى الطلب مطلقاً.

وأرى **أنها** تكو ن للطلب مطلقا، **فليس معقولاً** أن تكون جوابًا للأمر ولاتكون جوابًا للنهى، والرأى الثانى يرى أنها لاتكونُ جوابًا للطلب، ومعظم **النحاة** أجازوا أنْ تكونَ للطلب.

---

(١) ينظر هذا المعنى فى: رصف المبانى ١٤٧ والجنى الدانى ٣٥٩-٣٦٠ ومغنى اللبيب ٢٩ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٠ وهمع الهوامع ٤/ ٣٧١.

(٢) رصف المبانى ١٤٨ ونسبه إليه ابن هشام فى المغنى ٢٩ والمرادى فى الجنى الدانى ٣٦٠ وأبو حيان فى ارتشاف الضرب ٣/ ٣٦٠ والسيوطى فى الهمع ٤/ ٣٧٢.

(٣) شرح الكافية ٢/ ٣٨٣.

وقد لاحظت أن عدداً من النحاةِ واللغويين اقتصر على المعنى الأول فقط وهو أن (أجل) لتصديق الخبر[١]. واقتصر بعضُهم على المعنى الأول والثالث وهو أن تكونَ أجل لتصديق الخبر كما تكون لتحقيقِ الطلب[٢]. والمعاني الثلاثة ذكرها ابنُ هشامٍ والسيوطي[٣].

ثالثاً: وخلاصة القول :

أن **(أجل)** حرف تصديق وجواب مثل نعم، ولها ثلاثة معان في العربية:

أولها: أنْ تكونَ لتصديق الخبر، يستوي في ذلك أن يكون الخبر مثبتاً أو منفيًّا، خلافاً **للمالقي** الذي قَيَّد الخبر بأن يكون مثبتاً.

وقد اقتصر بعضُ النحويين على هذا الوجه **كابن الحاجب والزمخشري وابن مالك** وآخرين،ولعل السبب في ذلك أن هذا هو الكثير والمشهور فيها.

وثانيها: أن تكون إعلاماً للمستخبر، خلافاً **لابن الحاجب وللرضي** اللذين يمنعان أن تقع جواباً بعد الاستفهام، وقد حَكَى الأخفشُ أنها تكون جواباً في الخبر والاستفهام، إلا أن أجل في **الخبر أحسنُ من** نعم في الاستفهام، ونعم في الاستفهام أحسنُ منها.

وثالثها: أن تكونَ وعداً للطالب خلافاً **للمالقي** الذي يرى أنها لاتكونُ جواباً للنهي، وخلافاً للرضي الذي يرى أنها لاتجيء بعد مافيه معنى الطلب.

---

(١) ينظر في ذلك: شرح الأنموذج في النحو للزمخشري ١٩٤ وتسهيل الفوائد لابن مالك ٢٤٥ وشرح الكافية للرضي ٢/٣٨٣ والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٢٢٢ والفوائد الضيائية للجامي ٢/٣٦٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٢٤ ولسان العرب لابن منظور ١١/١٢.

(٢) رصف المباني للمالقي ١٤٧ والجنى الداني للمرادي ٣٥٩-٣٦٠ وارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/٢٦٠.

(٣) مغني اللبيب ٢٩ وهمع الهوامع ٤/٣٧١.

المبحث الثانى

(إذن)

وهى من الأدوات التى تنصب الفعل المضارع بعدها، ومعناها عند سيبويه[١] هو الجواب والجزاء، وقد اختلفوا فيها اختلافاً كبيراً.

أولاً: وأول هذه الاختلافات أهى حرفٌ أم اسمٌ؟ ولهم فى هذا أقوال :

الأول : أنها حرفٌ، وهو قولُ جمهور النحاة[٢].

والثانى: هو رأى الكوفيين، وذهبوا إلى أنها اسمٌ منونٌ[٣]، والأصل فى (إذن أكرمَك): إذا جئتنى أكرمُك، ثم حذفت الجملة، وعُوِّض عنها التنوين[٤]، ومعنى هذا أن جملة (جئتنى) الواقعة بعد (إذاً) في محل جر بإضافة إذاً إليها، وقد حذفت هذه الجملة، وعُوِّضَ عنها تنوينَ إذاً، وحُذِفَت الألفَ للتخلص من التقاء الساكنين.

والثالث: رأى الرضى، وهو يرى «أنها ظرفٌ، أصله (إذْ)، حذفت الجملة المضاف إليها، وعُوّض عنها التنوين، لما قَصِدَ جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة، بعدما كان مختصًّا بالماضى، وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٤ وينظر : شرح الكافية ٢/٢٣٦ وارتشاف الضرب ٢/٣٩٨ وشرح قطر الندى ٥٧ والتصريح ٢/٢٣٤ وحاشية الصبان ٣/٢٩١ وهمع الهوامع ٤/١٠٤، وهذا الكلام الذى أذكره فى (إذن) مستفاد من بحثى المنشور بعنوان «أسلوب إذن فى ضوء الدراسات النحوية والقرآنية».

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٩٥ وهمع الهوامع ٤/١٠٣-١٠٤ وحاشية الصبان ٣/٢٩٠ وجواهر الأدب ٤١٨.

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢/٢٣٨ وشرح الأشمونى ٣/٢٩٠ والهمع ٤/١٠٤.

(٤) شرح الأشمونى ٣/٢٩٠ وارتشاف الضرب ٢/٣٩٥ والهمع ٤/١٠٤.

مذكور، فقصدوا إلى لفظ (إذ) الذى هو بمعنى مطلق الوقت لخفةِ لفظِه، وجردوه عن معنى الماضى، وجعلوه صالحاً للأزمنة الثلاثة»[١].

والرأى الذى أرجحه أن (إذن) اسمٌ تضمن معنى الظرفية الزمانية، وهى صالحةٌ للأزمنة الثلاثة الماضى والحاضر والمستقبل، والدليل على أنها هى (إذ) فى قولنا يومئذٍ حيث أضيف الظرف إليها، كما أن نونها تقلب فى الوقف ألفاً.

وثانى هذه الاختلافات: يتصل بكونها بسيطة أو مركبة؟ وللنحاة فى ذلك مذهبان :

الأول: هو مذهب **الجمهور**، أنها حرف بسيط غير مركب[٢].

والآخر: أنها مركبة، وفى التركيب قولان :

القول الأول: للخليل بن أحمد وِفْقَ ماحَكَى عنه سيبويه من أنها «حرف مركب من إذْ (بسكون الذال)، وأنِ (المصدرية)، وغلب عليها حكم الحرفية، ونُقِلَتْ حركة الهمزة إلى الذال، ثم حُذِفَتْ والتزم هذا النقل، فكأن المعنى إذا قال القائل: أزورك، فقلت: إذ أن أكرمَك، قلت حينئذ: زيارتى واقعة ولايتكلم بهذا»[٣].

وهذا الكلام مردود بقول **الإمام تقى الدين النيلى البغدادى**:«إذْ للماضى، وأنْ للمستقبل، فبينهما تنافٍ، ولاتركيبَ مع التنافى»[٤].

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٣٥ وينظر: حاشية الصبان ٣/ ٢٩٠.

(٢) ينظر هذا الرأى فى : ارتشاف الضرب ٢/ ٣٩٥ وكتاب الصفوة الصفية ١/ ٣٢٢ والهمع ٤/ ١٠٤ وشرح الأشمونى ٣/ ٢٩٠ وجواهر الأدب ٤١٨ والتصريح ٢/ ٢٣٤.

(٣) الهمع ٤/ ١٠٤ ويراجع: جواهر الأدب ٤١٨ والتصريح ٢/ ٢٣٤ وارتشاف الضرب ٢/ ٣٩٥ والصفوة ١/ ٣٢٢.

(٤) الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ١/ ٣٢٢.

ولانسلم للبغدادى بهذا القول حيث إن «إذْ» **صالحة للأزمنة الثلاثة** كما ذهب إلى ذلك **الرضى**، فلاتنافى إذاً.

والقول الثانى: لأبى على عمر بن عبد المجيد الرندى: «أنها مركبة من «إِذَا» و«أنْ» لأنها تعطى ماتعطى كل واحدة منهما، فتعطى الربط كـ(إذا) والنصب كـ«أن»، ثم حُذِفَتْ همزة «أنْ» ثم ألف (إذا) لالتقاء الساكنين»[١].

والباحث يرجح هذا الرأى، لأنه يتوافق مع معناها ومع عملها، فهى تفيد الربط، لأن معناها الجواب والجزاء، كما أنها تعمل النصب فى الفعل المضارع.

ثالثاً: معنى «إذن» :

ذهب سيبويه إلى أن معناها الجواب والجزاء[٢]، ومعنى هذا أنها تقع فى كلام يجاب به كلام آخر ويترتب عليه، كما يترتب الجواب على السؤال، فعندما يقول لى قائل: ماذا تفعل لو زرتك؟ فأجيبه بقولى : إذن أكرمَك، فهذا جواب وجزاء.

وهذا الكلام من سيبويه أوقع النحاةَ في خلط واضطراب، يقول أبو حيان: «وتحرير معنى «إذن» صعبٌ، وقد اضطرب الناس فى معناها، وقد نص سيبويه على أن معناها الجواب والجزاء، واختلف النحاة فى فهم كلام سيبويه»[٣].

---

(١) الهمع ٤/١٠٤ وشرح الأشمونى ٣/٢٩٠ وارتشاف الضرب ٢/٣٩٥-٣٩٦ والتصريح ٢/٢٣٤.

(٢) الكتاب ٤/٢٣٤ وينظر فى ذلك: شرح الكافية ٢/٢٣٦ وارتشاف الضرب ٢/٣٩٨ وشرح قطر الندى ٥٧ والتصريح ٢/٢٣٤ وشرح الأشمونى ٣/٢٩١ والهمع ٤/١٠٤.

(٣) البحر المحيط ١/٤٣٤.

فأبو على الشلوبين حمل كلام سيبويه على ظاهره، فهى للجواب والجزاء فى كلِّ موضعٍ، وتكلَّفَ تخريج نحو قوله تعالى **«قال فعلتُها إذاً وأنا من الضالين»**[(١)] على الشرط والجزاء، أى إن كنت فعلت الوكزة **كافراً لأنعمك** كما زعمت يافرعون فأنا من الضالين، بل فعلتها غير قاصد القتل، وغير كافر لأنعمك»[(٢)].

وذهب أبو على الفارسى إلى أنها غالباً تكون للجزاء فى أكثر المواضع، كقولك لمن قال: أزورك، إذن أكرمَك، فقد أجبته، وجعلت إكرامه جزاء زيارته، وقد تتمحض للجواب، كقولك لمن قال : أحبك، إذن أصدقك، إذ لامجازاة هنا»[(٣)].

وهو نفس ماذهب إليه الرضى الذى قال إن :«إذن ضمنت معنى الجزاء، لكونه كـ إذْ ما وحيثُما فى حذف الجملة المضاف إليها»[(٤)].

وقد فسر بعضُ النحاة الجزاءَ بمعناه اللغوى، والجزاء كما يقول صاحب القاموس هو:«المكافأة على الشئ كالجازية جزاءً به وعليه جزاء، وجازاه مجازاةً وجزاءً وتجَازى دَيْنَه وبِدَيْنِهِ تقاضاه، واجتزاه طلب منه الجزاء»[(٥)].

وممن فسره على أنه من المجازاة أحمد بن فارس[(٦)] الذى قال :«إذن مجازاة على فِعْلٍ، يقول : أنا أقوم، فتقول : إذن أقوم معك».

---

(١) سورة الشعراء ٢٦/٢١.

(٢) شرح الأشمونى ٣/٢٩١.

(٣) ينظر رأى الفارسى فى : الهمع ٤/١٠٤ وارتشاف الضرب ٢/٣٩٨ وشرح قطر الندى ٥٧ والتصريح ٢/٢٣٤ وشرح الأشمونى ٣/٢٩١.

(٤) شرح الكافية ٢/٢٣٦.

(٥) الفيروزابادى (جزى) ٤/٣١٤.

(٦) الصاحبى ١١٣.

ومن هؤلاء أيضا الإربلى[١]، والزمخشرى[٢] والدمامينى[٣].

والرأى هنا أنَّ معنى الجزاء أنْ تكونَ بمعنى المجازاة على فِعْلٍ، وأن تكون بمعنى الجزاء، فلو قال قائل: أنا أقومُ، فقلت: إذن أقوم معك، فهذا جواب وجزاء ومجازاة.

فإن قيل: إن حروف الجواب والتصديق كلها غير عاملة، فكيف تعلل مجيء (إذن) وهى ناصبة للفعل المضارع؟ أقول: إن (إذن) تنصب الفعل المضارع بشروط:

الأول: «أنْ تكونَ جوابًا؛ لأنها إذا كانت جوابًا قويت؛ لأنها بالوضع للجواب، وحقُّ الجواب ألا يتقدمَ عليه ماليس منه»[٤] وهذا الشرط مستفاد من معنى (إذن).

الثانى: ألا يكونه معها حرفُ العطفِ، كقولك زيدٌ يقومُ وإذن يقعد، فإن عطفت (يقعد) على (يقوم)، رفعت، وألغيت إذن، وإن عطفت (يقعد) على الجملة التى هى : (زيد يقوم) جاز النصب؛ لأن عطف جملة فعلية على جملة اسمية جائز[٥].

الثالث: أنْ يعتمدَ الفعلُ عليها، أى تقعُ مبتدأةً[٦]؛ لأنها حينئذ فى

---

(١) جواهر الأدب ٤٢١.

(٢) شرح المفصل ٢١٦/٢ والكشاف ٢٠٥/٢، ٣١١، ١٨، ٢٧٠..إلخ.

(٣) شرح الدمامينى على المغنى ١١٩/١.

(٤) المقتصد ١٠٥٤/٢ والصفوة الصفية ٣٢٣/١ وجواهر الأدب ٤١٩.

(٥) الصفوة الصفية ٣٢٣/١.

(٦) هذا الشرط فى: المقتصد ١٠٥٤/٢ وجواهر الأدب ٤١٩ وشرح الكافية ٢٣٨/٢ والصفوة الصفية ٣٢٣/١ وارتشاف الضرب ٣٩٦/٢ وشرح ابن عقيل ٣٤٤/٢ وشرح قطر الندى ٥٨ وشرح شذور الذهب ٣٥٥ والفوائد الضيائية ٢٤٢/٢ وشرح الأنموذج ١٣٨ وهمع الهوامع ١٠٦/٤.

أشرف محالها ، فإن وقعت حشوًا فى الكلام بأن اعتمد مابعدها على ماقبلها أُهْمِلَتْ[١].

الرابع: أن يكونَ الفعلُ بعدها مستقبلاً، فلو قيل لك: أحبُّك، فقلت: إذاً أظنُّك صادقاً، رفعتَ؛ لأنه حال[٢].

ومعنى هذا أن (إذن) لاتنصب الفعل المضارع إلا بعد توافر هذه الشروط الأربعة، وإن اختل شرط منها ألغيت[٣]، كما أنها إذا استكملت شروطها واستوفتها يجوز إهمالُها، فقد «**زعم عيسى بن عمر** أن ناساً من العرب يقولون: إذاً أفعلُ ذاك، فى الجواب، فأخبرت **يونس** بذلك، فقال: لاتبعدن ذا، ولم يكن ليروى إلا ماسمع، جعلوها بمنزلة هل وبل»[٤] ويرى **الأشمونى** أنها «لغةٌ نادرةٌ، ولكنها القياس؛ لأنها غيرُ مختصةٍ[٥].

---

(١) التصريح ٢/٢٣٤.

(٢) الكتاب ٣/١٦ والمقتصد ٢/١٠٥٤ وشرح الأنموذج ١٣٨ والفوائد الضيائية ٢/٢٤٣ وجواهر الأدب ٤١٩ وشرح قطر الندى ٥٨ وشرح شذور الذهب ٣٥٦ وشرح ابن عقيل ٢/٣٤٤ والتصريح ٢/٢٣٥ وهمع الهوامع ٤/١٠٥.

(٣) هناك شروط أخرى تراجع الشروط بالتفصيل فى بحثى بعنوان «أسلوب إذن فى ضوء الدراسات النحوية والقرآنية وهو بحث منشور فى مجلة كلية الآداب جامعة المنوفية العدد ١٨ لسنة ١٩٩٤م.

(٤) الكتاب ٣/١٦ وينظر فى ذلك: المقتضب ٢/١٠/١٢ وشرح الكافية ٢/٢٣٨ وارتشاف الضرب ٢/٣٩٦ والصفوة الصفية ١/٣٢٥ وشرح الأشمونى ٣/٢٩١ والتصريح ٢/٢٣٥ والهمع ٤/١٠٧.

(٥) شرح الأشمونى ٣/٢٩١ وينظر فى ذلك: التصريح ٢/٢٣٥.

رابعاً: وخلاصة القول : فى «إذن» أن النحاةَ قد اشترطُوا لإعمالِها النصبَ فى الفعل المضارع، أنْ تكونَ دالةً على الجواب، وهذا الشرطُ مستفادٌ من قول سيبويه أن معنى إذن الجوابَ والجزاءَ، وهذا الكلامُ من سيبويه قد أوقع النحاة فى خلطٍ، ولاخلاف بينهم فى أنها للجواب، بل قد تتمحض للجواب، ولكنهم قد اختلفوا فى معنى الجزاء، فذهب الشلوبين إلى أنها حرفُ جوابٍ وجزاءٍ فى كل موضع، وذهب أبو على الفارسى والرضى إلي أنها تكونُ للجزاءِ فى كثير من المواضع.

وقد اختلفوا فى تفسير معنى الجزاء، فقد فسرها الرضى بأنها جزاءٌ للشرط كـ إِذْ مَا وحيثُما، وبعضُهم قد فَسّر الجزاء بمعناه اللغوى، ومن هؤلاء أحمدابن فارس اللغوى والإربلى والدمامينى،ويفهم من كلام الزمخشرى أنه فسرها بمعنى المجازاة، ومن يتتبع تفسيره للآيات التى وردت فيها إذن يجد أنه فى كثير من المواضع يفسرها بأنها جزاءٌ للشرطِ.

المبحث الثالث

(إنَّ)

(إنّ) حرف، له قسمان :

أولاً: القسم الأول:

أن يكونَ حرفَ توكيدٍ، ينصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبر، نحو: إنَّ زيداً ذاهبٌ، خلافًا للكوفيين في قولهم : إنها لم تعمل في الخبر شيئاً، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها [١].

«وأجاز بعضُ الكوفيين نصبَ الاسم والخبر معاً بـ(إن) وأخواتها، وأجازه الفراءُ في ليت خاصة، ونقل ابنُ أصبغ عنه أنه أجازه في لعلَّ أيضاً، وممن ذهب إلى جواز ذلك في إنَّ وأخواتها ابنُ سلام في طبقات الشعراء [٢]، وزعم أنها لغةُ رؤبة وقومه، وقال ابنُ السيد: نصب خبر إن وأخواتها لغةُ قومٍ من العرب، وإلى ذلك ذهب ابن الطراوة، والجمهور على أن ذلك لايجوز، ومن شواهد نصب خبر إنّ قول الشاعر :

إذا اسودَّ جُنْحُ الليل فلتأتِ ولتكنْ

خُطَاكَ خِفَافاً إنَّ حراسَنَا أُسْدَا [٣]

وأوله المانعون على أنه حال، والخبر محذوف، أي تلقاهم أُسْدًا، أو خبر كان محذوفة، أي كانوا أُسْدًا» [٤] فالبيت إذاً يحتمل التأويل، و(أسداً) إما أن

---

(١) ينظر : الجنى الداني ٣٩٣ ورصف المباني ١٩٨-١٩٩ ومغني اللبيب ٥٥ وشرح ابن عقيل ٣٤٦/١-٣٤٨ وشرح الأشموني ٤٦٩/١ وأوضح المسالك ٣٢٦/١ والتصريح ٢١٠/١.

(٢) طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٦٥.

(٣) الشاهد في المغني ٥٥ وشرح شواهده ١٢٢ وشرح الأشموني ٤٦٩/١ والهمع ١٣٤/١ وتخريج أحاديث الرضى ٢٦٩.

(٤) الجنى الداني ٣٩٣ وينظر في هذه المسألة: المغني ٥٥ وشرح الأشموني ٤٦٩/١.

تكون حالاً، أو أنها لغةٌ من لغات العرب، أو خبر كان المحذوفة مع اسمها، فلا حجةَ للقائلين بأن العرب قد نصبوا بـ إن الجزأين.

ومن أحكام إن «أنها قد تخفف... خلافا للكوفيين، فـ(إن) المخففة عندهم نافية، وهى حرف ثنائى الوضع، واللام بعدها بمعنى إلاّ، وإن المشددة لاتخفف عندهم»[(١)].

ويرد هذا القول أن «من العرب مَنْ يُعْمِلُهَا مع التخفيف، حكى سيبويه إنْ عمراً لمنطلقٌ وقرأ الحرميان وأبو بكر (وإنْ كلاً لما ليوفينهم)»[(٢)].

ويرى العكبرى أن إعمالها «جائزٌ فى العربية ووارد فى الشعر»[(٣)]، وأنكر ذلك الفراء فقال :«وأما الذين خففوا (إن) فإنهم نصبوا (كُلاًّ) بـ (ليوفينهم)، وقالوا:كأنا قلنا: وإن ليوفينهم كُلاًّ، وهو وجه لا أشتهيه؛ لأن اللام

---

(١) الجنى الدانى ٣٩٤-٣٩٥.

(٢) مغنى اللبيب ٥٦ والآية في سورة هود ١١١/١١ والقراءة نسبت فى معانى القرآن للأخفش ٥٨٤/٢ وتفسير الطبرى ١٢٥/١٢ إلى : أهل المدينة وفى إعراب القرآن للنحاس ٣٠٥/٢: نافع ونسبت فى الكشف ٥٣٦/١ وتفسير القرطبى ١٠٤/٩ والبحر المحيط ٢٦٦/٥ والنشر ١١٩/٣ وتحبير التيسير ١٢٣ وفتح القدير ٥٢٩/٢ إلى نافع وابن كثير وأبى بكر وبدون نسبة فى إعراب القراءات الشواذ ٦٧٢/١.
وإعمال إن المخففة هو رأى البصريين ينظر: الكتاب ١٣٤/٢ ومشكل إعراب القرآن ٣٧٥/١ والبيان ٢٩/٢ والتبيان ٧١٦/٢.

(٣) إعراب القراءات الشواذ ٦٧٢/١-٦٧٣ وهو يشير إلى ماورد من ذلك فى الشعر، كقول الشاعر:

ويوماً تُوافِينَا بوجهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظبيةً تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ

وهو من شواهد الكتاب ١٣٤/٢ والمنصف ١٢٨/٣ وأمالى ابن الشجرى ٣/٢ والإنصاف ٢٠٢/١ والمحتسب ٣٠٨/١ وشرح المفصل ٧٢/٨ وشرح لمحة أبى حيان ١٠٤ وتأويل مشكل إعراب القرآن ٤٠٢ والرواية هنا بنصب ظبية.

إنما يقع الفعل الذى بعدها على شئ قبلَه، فلو رفعت كل لصلح ذلك كما يصلح أن تقول : إنّ زيدٌ لقائمٌ ولايصلح أن تقول : إن زيداً لأضرب؛ لأن تأويلها كقولك: مازيدًا إلاّ أضربُ، فهذا خطأ فى إلا وفى اللام» [١].

ومن أحكام إن المؤكدة أنها «قد تتصل بها ما الزائدة، فيبطل عملها، ويليها الجملتان الاسمية والفعلية، فتكون (ما) كافةً لها عن العمل، ومهيئةً لدخولها على الأفعال، والجمهور على أن إعمالها عند اتصال (ما) غيرُ مسموعٍ، ثم اختلفوا فى جوازه قياساً، وذهب قومٌ إلى منعه، وهو مذهب سيبويه، فإنه لايجيز أن يعمل عنده من هذه الأحرف، أعنى إن وأخواتها إذا لحقتْها ما إلّا ليت وحدها...» [٢].

وذكر أحمدُ بن فارس أن بعض النحويين يقول :«(إن) مضارعة للفعل لفظاً ومعنى، أما اللفظُ فللفتحةِ فيها كما تقول : قام، والمعنى فى (إن زيداً قائمٌ): ثَبَتَ عندى هذا الحديث، وقال سيبويه : سألتُ الخليلَ عن رجل سميناه بـ«إنّ» كيف إعرابه؟ قال: بفتحِ الألفِ لأنه يكون كالاسم، وإذا كان بكسر الألف لكان كالفعلِ والأداةِ، ولذلك نصب فى ذاته لأنه كالفعلِ، ومعناه التثبيت للخبر الذى بعده، ولذلك نصب به الاسم الذى بعده» [٣].

وقال الفراء [٤]:«إنّ مقدرة لقسم متروك، استغنى بها عند التقدير: واللهِ إنّ زيداً عالمٌ».

---

(١) معانى القرآن ٢/٣٩-٣٠ وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٠٥.

(٢) الجنى الدانى ٣٩٥.

(٣) الصاحبى ١٣٣-١٣٤.

(٤) معانى القرآن ٢/٣٩ وينظر : الصاحبى ١٣٣ وحروف المعانى والصفات ٦١.

ثانياً: القسم الثانى :

أن تكون حرف جواب بمعنى نعم[(١)]، أو بمعنى أجل[(٢)]، ذكر ذلك سيبويه فى قوله :«ومثل ماذكرت لك قول العرب(إنَّه)، وهم يريدون إنَّ ومعناها أجل»[(٣)].

وهو نفس ماذكره ابن يعيش «فأما (إنَّ) فيكون جواباً بمعنى أجل، فإذا قال: قد أتاك زيدٌ، فتقول: إنَّه، أى أَجَلْ، والهاء للسكت، والمراد إنَّ، إلاّ أنك ألحقتَها الهاءَ فى الوقف، والمعنى معنى أجل»[(٤)]، وهو اختيار ابن مالك[(٥)]، وهو قول كثير من النحويين[(٦)].

وأنكر ذلك أبو عبيدة وهو اختيار ابن عصفور، وتأولوا ماورد مما ظاهره أنها بمعنى نعم[(٧)]. ولاحجة لهما فيما ذهبا إليه؛ لأنه لاتناقض بين إنَّ المؤكدة وإنَّ التى بمعنى نعم؛ لأن المؤكدة تحقق كلام المتكلم،والتى بمعنى نعم تحقق كلام السائل، وفى هذا قال ابن يعيش[(٨)]:«وأما خروج إنَّ إلى معنى أجل، فإنها لما كانتْ تحققُ معنى الكلام الذى تدخل عليه فى قولك : إنَّ زيدًا لراكبٌ، فتحقق

---

(١) ينظر: مغنى اللبيب ٥٦ ورصف المبانى ٢٠٤ وجواهر الأدب ٤٣٠ والجنى الدانى ٣٩٨ وارتشاف الضرب ١٤٨/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١٦٢/٤ وحروف المعانى والصفات ٦١ وشرح المفصل ١٢٤/٨ والإيضاح فى شرح المفصل ١٩٤/٢.

(٣) الكتاب ١٦٢/٤ ونقله الرضى فى شرح الكافية ٣٨٣/٢.

(٤) شرح المفصل ١٢٤/٨.

(٥) ارتشاف الضرب ١٤٨/٢.

(٦) هذا قول الزمخشرى ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٢٢٢/٢.

(٧) ينظر فى ذلك: ارتشاف الضرب ١٤٨/٢ ومغنى اللبيب ٥٦.

(٨) شرح المفصل ١٢٥/٨.

كلام المتكلم، حقّق بها كلامَ السائل، إذ كان معناها التحقيق، فحصل من أمرها أنها تحقّقُ تارةً كلامَ المتكلم ، وتارةً كلامَ غيرِه على سبيل الجواب، فاعرفه».

واستدل المثبِتُون على أن (إنّ) أحد حروف الإيجاب بعدة شواهد، منها قول الشاعر :

بَكَرَ العواذلُ فى الصبو ح يَلُمْنَنِى وأَلُومُهُنّه
ويَقُلْنَ شيبٌ قد علا كَ وقد كَبِرْتَ فقلتَ إنّه[1]

فالمثبتون استدلوا به على أن (إن) بمعنى نعم والهاء للسكت[2]، ورد المانعون الاستدلال بالبيت بأنهم «لايسلمون أن الهاء للسكت، بل هى ضمير منصوب بها، والخبر محذوف، أى إنه كذلك»[3].

ولاحجةَ للمانعين بأنّ الهاءَ ضميرٌ فى محل نصب اسم إن وأنها على بابها فى نصب الاسم ورفع الخبر؛ لأن الهاء لو كانت للإضمار «لثبتت فى الوصل، كما تثبت فى الوقف، وليس الأمر كذلك، إنما تقول فى الوصل، إنَّ يافتى، بحذف الهاء»[4].

---

(١) من مجزوء الكامل المرفل لعبيد الله بن قيس الرقيات، ديوانه ٦٦ وهو من شواهد الكتاب ٤/١٦٢ والبيان ٢/١٤٥ والدر المصون ٥/٣٥ وشرح المفصل ٨/٢٥ ورصف المبانى ٢٠٤ ومغنى اللبيب ٥٧، والإيضاح فى شرح المفصل ٢/١٩٤، ٢٢٢ وشرح الكافية ٢/٢٨٣ والجنى الدانى ٣٩٩ والخزانة ٤/٤٨٥ وحروف المعانى والصفات ٦١ وجواهر الأدب ٤٣٠ واللسان ١٣/٣١.

(٢) الكتاب ٤/١٦٢ وشرح المفصل ٨/١٢٥ ورصف المبانى ٢٠٤ والإيضاح فى شرح المفصل ٢/١٩٤ والجنى الداى ٣٩٩ .

(٣) مغنى اللبيب ٥٧ ورصف المبانى ٢٠٤ وشرح الكافية ٢/٣٨٣ والإيضاح فى شرح المفصل ٢/١٩٤ والجنى الدانى ٣٩٩ وذكر صاحب جواهر الأدب ٤٣٠ أنها ليست بنص فى كونها بمعنى نعم، بل يحتمل أن تكون بمعناها الأصلى.

(٤) شرح المفصل ٨/١٢٤.

وعلل ابن يعيش لإلحاق الهاء بـ إنَّ بقوله «وإنما ألحقوا الهاء كراهة أن يجمعوا في الوقف بين ساكنين، لو قالوا إنَّ، فألحقوها الهاء لبيان الحركة التي تكون في الوصل، إذ كانوا لايقفون إلا على ساكن»(١).

ومن شواهد إن بمعنى نعم قول الشاعر :

وقائلةٍ أَسِيتَ فقلتُ جيرٍ ... أسيٌّ إنني من ذاك إنَّه(٢)

ولم يستشهد به على أن (إن) بمعنى نعم إلا المالقي، على حين استشهدوا به على اسمية جير وتنوينها.

ومن شواهد إنَّ بمعنى نعم التي ذكرها الإربلي، قول الشاعر :

قَالُوا غَدَرْتَ فقلتُ إنَّ وربَّما ... نَالَ المنى وشَفَى الغليلَ الغادرُ(٣)

وهذا الشاهد لايحتمل التأويل خلاف الشاهدين السابقين، فقوله: فقلت: إن وربما جواب للقول الأول.

ومن شواهد إنَّ بمعنى نعم ماورد في حديث فضالة بن شريك :«أنه لقي ابن الزبير، فقال: إنَّ ناقتي قد نَقِبَ خفُّها، فاحملني، فقال: ارقعْها بجِلْدٍ،

---

(١) شرح المفصل ٨/١٢٥.

(٢) من بحر الوافر وهو منسوب لذي الرمة وليس في ديوانه، وقد استشهد به المالقي مرتين: الأولى على أن (إن) بمعنى نعم والهاء للوقف رصف المباني ١٩٨ واستشهد به على اسمية جير وتنوينها ٢٥٣، كما استشهد به النحاة على اسمية جير ينظر: الصاحبي في فقه العربية ١٥٣ وشرح الشافية الكافية ٢/٨٨٥ والمغني ١٦٢ وشرح شواهده ٣٦٢ وشرح الكافية ٢/٣٤١ والجنى الداني ٤٣٥ وجواهر الأدب ٤٦٠ والخزانه ٤/ ٢٣٨ والهمع ٤/٢٥٧ والدرر ٢ ٥٢.

(٣) من بحر الكامل لم يعلم قائله، ينظر في : أمالي ابن الشجري ١/٣٠٨ وجواهر الأدب ٤٣٠ وشرح المفصل ٣/ ١٣٠ والشاهد فيه إن بمعنى نعم.

واخصِفْها بهُلْبٍ، وسِرْ بها البَرْدَيْن، فقال فضالة : إنما أتيتُك مستحملاً لامستوصفاً، ولاحمل الله ناقةً حملتنى إليك، فقال ابن الزبير: إنَّ وراكبَها، أى نعم مع راكبِها »[1].

وذكر ابن الحاجب أن ماورد فى قول الزبير بن العوام «ليس له وجه إلا معنى نعم، ولولا ذلك لكان القول بأنها الناصبة فى البيت[2] متعينا »[3].

وقال ابن هشام[4]:«والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير رضى الله عنه» والعلة فى ذلك أنه لايجوزُ حذفُ الاسم والخبر جميعاً، وأستطيع أن أقول إنه من الجيد أيضا الاستدلال بقول الشاعر:

قالوا غدرت فقلت إنَّ وربما ....

ويبطل أن تكون (إن) فى قول الزبير هى المؤكدة من وجهين :

« **أحدهما**: عطف جملة الدعاء على جملة الخبر.

---

(١) لسان العرب لابن منظور ٣١/١٣ وينظر رواية زهر الآداب لأبى إسحاق القيروانى ١/ ٤٧٤ والأغانى ١٦٢/١٠ والخزانة ٦٢/٤، وورد قول الزبير فى رصف المبانى ٢٠٤ وروايته (وراكبها أى ولعن راكبها) وحروف المعانى والصفات ٦١ وشرح الكافية ٢/ ٣٨٣-٣٨٤ والإيضاح فى شرح المفصل ١٩٤/٢-١٩٥ والفوائد الضيائية ٣٦٩/٢ ومغنى اللبيب ٥٧ والجنى الدانى ٣٩٨-٣٩٩ وهناك من فسر قول ابن الزبير : ولعن الله راكبها وقد ذكر الدكتور محمود فجال روايتى الأغانى والقيروانى فى زهر الآداب. ينظر: تخريج أحاديث الرضى ٢٨١-٢٨٣.

(٢) يشير إلى قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه

(٣) الإيضاح فى شرح المفصل ١٩٤/٢-١٩٥.

(٤) مغنى اللبيب ٥٧.

والثاني: أنه لم يوجد حذف اسم إنّ وخبرها في غير هذا الكلام.

قلت: وقد صحّح بعض النحويين جواز عطف الطلب على الخبر، وقال: هو مذهب سيبويه»[(١)].

وذكر ابن الحاجب أن (إنّ) تجيء لتصديق الدعاء[(٢)]، واستدل على ذلك بقول ابن الزبير، ولكنها هنا ليست نصاً في تصديق الخبر «لكنه يدل على أن يجيء لتقدير مضمون الدعاء وهو خلاف ماقاله المصنف»[(٣)].

واستدل الجامي على مجيء إن التي بمعنى نعم بعد الاستفهام، ليؤكد ماسبق أن ذكره الرضي من أنها ليست لتصديق الخبر فحسب، وذلك في قول الشاعر :

ليت شعري هل للمحبِ شفاءُ ... مِنْ جَوى حُبِّهِنّ إنّ اللقاءُ[(٤)]

والتقدير هنا: نعم اللقاء شفاء للمحب، وهذا خلافُ ما ذكره ابن الحاجب من أن (إنّ) التي بمعنى نعم لتصديق الخبر، وحيث وقعت بعد الاستفهام فهي لإعلام المستخبر.

ومن الشواهد التي تثبت مجيء (إن) بمعنى (نعم) القراءة القرآنية في قوله تعالى: **«إنّ هذان لساحران»**[(٥)] فقد قرئت بتشديد (إنّ) و(هذان) بالألف[(٦)]، وهي مشكلةٌ كما قال ابنُ هشام لأن «إنّ المشددة يجبُ إعمالُها

---

(١) الجنى الداني ٣٩٩.

(٢) شرح الكافية ٢/٣٨٣-٣٨٤ والفوائد الضيائية ٢/٣٦٩.

(٣) شرح الكافية ٢/٣٨٤.

(٤) ورد الشاهد في الفوائد الضيائية ٢/٣٦٩ وهو من بحر الخفيف.

(٥) سورة طه ٢٠/٦٣.

(٦) في السبعة في القراءات ٤١٩ هي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وينظر كذلك: البحر المحيط ٦/٢٥٥ والنشر ٢/٣٢١ وتفسير أبي السعود ٦/٥ ولسان العرب ١٣/٣٠ وبدون نسبة في معاني القرآن ٢/١٨٤ ومواند القناعة في الفعل المعتل اللام إذا اتصلت به واو الجماعة ١٦٩.

فكان الظاهر الإتيان بالياء»[١].

وقد أجيب عليها بأوجه :

أحدها: أنَّ لغةَ بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وآخرين استعمالُ المثنى بالألفِ دائماً[٢]، تقول: جاء الزيدان، ورأيتُ الزيدان، ومررتُ بالزيدان، كقول الشاعر :

إنَّ أباهـــا وأبـا أباهـــا قَدْ بَلَغَا فى المجدِ غايتاهـــا[٣]

وذكـر صـاحبُ اللســان أن هذا الرأى «رأى أهل الكوفـة والكسـائى والفراء»[٤]، وذكر ابنُ هشام أن «ابن مالك قد اختار هذا الوجه»[٥].

الثانى: قـال المبـردُ[٦]: إنَّ فـى الآيـة بمعنــى نعــم،

---

(١) شرح شذور الذهب ٦٧.

(٢) ينظر فى هذا الوجه: معانى القرآن ٢/ ١٨٤ وهى لغة بلحارث وكذلك فى مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧١ والبيان ٢/ ١٤٤ وفى البحر المحيط ٦/ ٢٥٥ وشرح شذور الذهب ٦٦ لكنانة ولبنى الحارث وخثعم وزبيد وينظر: الكشاف ٢/ ٥٤٣ والمغنى ٥٨ وتفسير أبى السعود ٦/ ٢٥ وأنوار التنزيل ٢/ ٥٣ ونفح الطيب ٧/ ١٨٩ وموائد القناعة ١٦٩ والدر المصون ٥/ ٣٦.

(٣) من مشطور الرجز لأبى النجم العجلى ينظر: الإنصاف ١/ ١٨ وشرح المفصل ١/ ٥١، ٣/ ١٢٩ والمقرب ٨١ وشرح ابن عقيل ١/ ٥١ والدر المصون ٥/ ٣٦ وشرح شذور الذهب ٦٨ وشرح الأشمونى ١/ ٧٠ والتصريح ١/ ٦٥ والهمع ١/ ٣٩ والخزانة ٢/ ٣٣٧ وموائد القناعة ١٧٠ والشاهد فى (غايتاها) فهو مفعول به وكان حقه أن ينصب بالياء على المشهور.

(٤) لسان العرب ١٣/ ٣١.

(٥) مغنى اللبيب ٥٨ وموائد القناعة ١٧٠.

(٦) المقتضب ٢/ ٧٨ ونسبه إليه فى مغنى اللبيب ٥٧ والبحر المحيط ٦/ ٢٥٥ وموائد القناعة ١٧١ ونسبه في لسان العرب ١٣/ ٣٠ لأبى إسحاق وغير منسوب فى شرح شذور الذهب ٦٩.

وقـالَ ابنُ هشـامٍ[١]: «إنَّ التى بمعنى نعم لاتعـملُ شيـئـاً، كـمـا أنَّ نعم كـذلك، فـ(هذان) مـبتـدأ مرفـوع بالألف، و(ساحران) خبر لمبتدأ مـحذوف، أى لـهـمـا ساحران، والجملة خبر (هذان)، ولايكون (لسـاحران) خبـر (هذان)[٢]؛ لأن لام الابتداء لاتدخل على الخبر».

وذكر ابن هشام أن إنَّ بمعنى نعم فى الآية اُعترِضَ عليه بأمرين:

«**أحدهما**: أنَّ مجىء إنَّ بمعنى نعم شاذٌّ، حتى قيل إنه لم يثبت.

والثانى: أنَّ اللام لاتدخلُ فى خبر المبتدأ»[٣].

وهذان الاعتـراضـان مردودٌ عليـهمـا، فـأمّا الاعتـراض الأول بأن مجىء إنّ بمعنى نعم شاذ، وبأنه لايصح أنْ يُحْمَلَ الكتاب العزيز عليه، أَقـولُ بأن هذا هو الصحيحُ وليس بشاذٍّ، فـقد نقله سيبويه وغـيرُه من العرب الموثوق بعربيتـهم، ونقلته الأئمةُ بالقبول، فلايُلْتَفتَ إلى قول من قال بشذوذه.

وأمـا الاعـتـراضُ الثـانى فـمردودٌ عليه بأن «اللامَ زائدةٌ، وليست للابتداء، أو بأنهـا داخلةٌ على مبتدأ محذوفٍ، أى لهـمـا سـاحران، أو بأنها دخلتْ بعد إنّ هذه لشبهها بإنّ المؤكدة لفظا»[٤].

وفى لسـان العـرب أنه حُكِىَ عـن أبى إسـحــاق أنه «ذهب إلى أن (إنَّ) بمعنى نـعم.. وقـال: هذا هو الوجـه عندى»[٥] والحجة عنده «أن أبا عـبـيـدة روى عـن أبى الخطاب أنـه لغــة لكنانة، يـجــعلون ألف الاثنين فـى الرفـع والنصب والخفض على لفظٍ واحدٍ»[٦].

---

(١) شرح شذور الذهب ٦٩.

(٢) فى موائد القناعة ١٧١ :(لساحران) خبر (هذان).

(٣) مغنى اللبيب ٥٧ وموائد القناعة ١٧٢.

(٤) مغنى اللبيب ٥٧.

(٥) لسان العرب ١٣/ ٣٠.

(٦) لسان العرب ١٣/ ٣١.

والثالث[١]: أنَّ الأصل إنّه هذان لهما ساحران، فالهاءُ ضميرُ الشأن، ومابعدها مبتدأ وخبر، والجملةُ فى موضعٍ رفعٍ على أنها خبرُ إنَّ، ثم حُذِفَ المبتدأُ وهو كثيرٌ، وحُذِفَ ضميرُ الشأن، كما حُذِفَ من قوله صلى الله عليه وسلم «إنَّ من أشدّ النَّاسِ عذابًا يوم القيامة المصورون»[٢].

وردّه ابنُ هشامٍ وحَكَمَ عليه بالضعف فقال: «وهذا أيضا ضعيفٌ؛ لأنَّ الموضوعَ لتقويةِ الكلام لايناسبُه الحذف، والمسموعُ من حذفه شاذٌّ، إلا فى باب أنّ المفتوحة إذا خُفِّفَتْ، فاستسهلوه لوروده فى كلامٍ بُنِيَ على التخفيف، فحُذِفَ تبعًا لحذفِ النون، ولأنه لو ذُكِرَ لوجب التشديدُ، إذ الضمائر تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِها»[٣].

الرابع: أنّه لماثَنّى(هذا) اجتمع ألفان، ألف هذا وألف التثنية، فوجب حذفُ واحدةٍ منهما لالتقاء الساكنين، فمن قَدَّرَ المحذوف ألف هذا، والباقية ألف التثنية قَلَبَها فى الجرِّ والنصبِ ياءً، ومن قَدَّر العكسَ لم يغيرِ الألفَ عن لفظِها[٤].

---

(١) شرح شذور الذهب ٦٩ وينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٠ والكشاف ٢/٥٤٣ والتبيان ٢/ ٢٩٤ ومغنى اللبيب ٥٧ وتفسير البيضاوى ٢/ ٥٣ وتفسير أبى السعود ٦/ ٢٥ وموائد القناعة ١٧٤.

(٢) أخرجه مسلم فى كتاب اللباس والزينة فى باب تحريم تصوير صورة الحيوان ٣/ ١٦٧٠ برواية: إن أشد وبرواية: إن من أشد والنسائى فى سننه عن ابن مسعود فى كتاب الزينة باب أشد الناس عذابا ٨/ ٢١٦ وقال النسائى رواه أحمد فى مسنده ١/ ٤٢٦ (المصورين) وفى تخريج أحاديث الرضى ٢٧٥» أخرجه الشيخان عنه أيضا بلفظ «إن أشد الناس..» بدون من، وهذا يقوى قول الكسائى إن من زائده.

وينظر: الحديث النبوى فى النحو العربى ١٠٣، ١٢٦.

(٣) مغنى اللبيب ٥٧-٥٨ وضعفه ابن الأنبارى فى البيان ٢/ ١٤٦.

(٤) شذور الذهب ٧٠ وينظر مغنى اللبيب ٥٨.

وهذا تكلفٌ ظاهرٌ، وتأويلٌ بعيدٌ لا أوافقُ عليه.

الخامس: إنه لما كان الإعرابُ لايظهرُ فى الواحد، وهو(هذا) جعل كذلك فى التثنية، ليكونَ المثنى كالمفردِ، لأنه فرعٌ عليه[1]. واختاره الإمام العلامة تقى الدين أبو العباس أحمد بن تيمية- رحمه الله- «وزعم أن بناء المثنى إذا كان مفردُه مبنيًّا أفصحُ من إعرابِه، وقد تَفَطَّن لذلك غير واحد من حُذَّاقِ النحاة»[2].

وضَعَّفَه ابنُ الأنبارى بقوله[3]:«وهو أضعفُ من الذى قبله». وأقول: لو كان الأمر كذلك لوجب أنْ تلزم (هذان) صورةً واحدة فى كل كلام العرب.

وهناك أوجهٌ أخرى فى تخريجِ هذه القراءة، لاداعى لتناولها، وأحسن هذه التأويلات عندى من يقول (إنَّ) بمعنى نعم، وهو قولُ سيبويه وجمهورُ النحاة، قال أبو إسحاق:«وأجودُها عندى أن (إِنَّ) وقعت موقع نعم، وأن اللام وقعت موقعها، وأن المعنى : نعم هذان لهما ساحران، قال : والذى يلى هذا فى الجودة مذهب بنى كنانة وبلحارث بن كعب»[4].

ومن شواهد إنَّ بمعنى نعم ما حكاه صاحب اللسان :«وفى حديث لقيط ابن عامر: ويقول ربك عز وجل : وإنه، أى وإنه كذلك، أو إنه على ماتقول، وقيل: إنَّ بمعنى نعم، والهاءُ للوقفِ»[5].

---

(١) شرح شذور الذهب ٧٠ وينظر: البيان ١٤٦/٢ ومغنى اللبيب ٥٨.

(٢) شرح شذور الذهب ٧٠.

(٣) البيان ١٤٦/٢ والذى قبله هو الرأى الثالث هنا.

(٤) لسان العرب ٣١/١٣.

(٥) لسان العرب ٣١/١٣.

ثالثاً: وذكر بعض النحويين لـ«إنَّ» فى الكلام عشرة أقسام،

ذكرتُ منها المؤكدة والتى تكون حرف جواب بمعنى نعم «والثالث: أن تكون أمراً للواحد المذكر من الأنين، نحو إنّ يازيدُ.

والرابع : أن تكونَ فعلاً ماضياً مبنيا لما لم يُسَمَّ فاعله من الأنين، على لغةٍ رديئةٍ، إنّ فى الدار.

والخامس: أن تكونَ أمراً لجماعةِ الإناث من الأين، وهو التعب، نحو: إن يا نساء، أى اتْعَبْنَ.

والسادس: أنْ تكونَ فعلاً ماضياً خبرًا عن جماعة الإناث، من الأين أيضاً، نحو: النساء إنَّ، أى تَعِبْنَ.

والسابع: أن تكون أمراً من وَأَى، بمعنى وَعَدَ للمؤنثة، كقول بعض المتأخرين:

إنّ هندُ المليحةُ الحسناء وأىّ من أضمرت لخلٍّ وفاء[1]

والثامن : أن تكون أمراً لجماعة الإناث من آن يئين، أى قَرُبَ، فتقول: إنَّ يا نساءُ أى اقرِبْنَ.

والتاسع: أن تكون ماضياً خبرا عن الإناث، من آن أيضا، نحو: النساءُ إنَّ، أى قربْنَ.

والعاشر: أن تكون مركبة من إنَّ النافية وأنا، كقول العرب: إنَّ قائمٌ، يريدون إن أنا قائم»[2].

---

(١) نسبه ابن القطاع إلى ابن الدباغ الصقلى وهو من بحر الطويل، ينظر: الجنى الدانى ٤١ وحاشية الأمير ١/١٨ وأمالى ابن الشجرى ١/٣٠٦ وشرح شواهد المغنى ١٠٦ وموائد القناعة ٦٨.

(٢) الجنى الدانى ٤٠٠-٤٠٢.

والتكلف واضح فى هذه الأقسام الثمانية، فهى لم تأت للفعلية إلا على وجوهٍ صناعيةٍ ولغويةٍ، ويُلحظ هنا أن الأصل اللغوى مختلفٌ، وهذا ما ذهب إليه المرادى بقوله :«واعلم أنها لم تَرِدْ بغير هذين المعنيين[١]، والواردة بمعنى الماضى والأمر والنفى ليست من أنواعها؛ لأن مطابقتَها لهذه فى اللفظ بعد التغيير، فلايكون الأصلُ واحدًا»[٢].

رابعاً: وخلاصة القول : فى هذا المبحث أن (إِنَّ) لها قسمان :

الأول: المؤكدة التى تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، خلافاً للكوفيين الذين يرون أنها لاترفع الخبر، بل هو باقٍ على رفعه، وخلافًا للكوفيين كذلك فى قولهم إنها تنصبُ الجزأين، وما ورد من شواهد لهم على ذلك، الأَوْلَى أَنْ يُؤول على أنه لغةٌ من لغات العرب، أو على أن الجزء الثانى المنصوب يكون حالاً والخبر محذوف، أو أنه خبر لكان المحذوفة مع اسمها.

ومن أحكام إنَّ المؤكدة أنها قد تُخفّف ويبقى عملها، فقد حكى سيبويه إنْ عمراً لمنطلقٌ، خلافاً للكوفيين الذين يرون أنها لاتخفف.

ومن أحكامها أنَّها قد تتصلُ بها«ما » الزائدة، فتكفها عن العمل، وتجعلها مهيئةً للدخول على الجملتين الاسمية والفعلية، والجمهور على أن إعمالِها حينئذٍ غير مسموع.

الثانى: إنَّ الجوابية: ذهب كثير من النحاة كسيبويه والأخفش والمبرد وأبو إسحاق الزجاج والزمخشرى وابن مالك وابن هشام والمالقى والمرادى وغيرهم إلى مجىء إنّ بمعنى نعم، ومنعه أبو عبيدة وهو اختيار ابن عصفور، وتأولوا مما ظاهره أنه بمعنى نعم، ولاحجةَ لهما فيما ذهبا إليه، حيث إنه

---

(١) يشير إلى إن المؤكدة والجوابية.

(٢) جواهر الأدب ٤٣٠.

لاتناقض بين إنَّ المؤكدة وإنَّ الجوابية، لأن المؤكدةَ تحقّقُ كلامَ المتكلم والجوابية تحقّقُ جوابَ السائل، وخروج المؤكدة إلى معنى نعم يشبه خروج أنَّ المفتوحة إلى معنى لعل، بالإضافة إلى كثرةِ الشواهد الى تثبتُ مجيء إنَّ بمعنى نعم، وهى شواهدُ متنوعةٌ من الشعر وأقوالُ العرب بالإضافة إلى القراءة القرآنية.

وهناك بعضُ الشواهد التى جاءت محتملةً لأكثر من وجه كالشاهدين اللذين ورد فيهما (إنه) وكالقراءة القرآنية ففيها أكثرُ من خمسة أوجه، ولكن هناك شواهدَ لاتحتملُ إلا وجهًا واحداً، وهو أن تكون إنّ جوابية بمعنى نعم أو بمعنى أجل، ومن ذلك الاستدلال بقول ابن الزبير (إنَّ وراكبَها) حيث قال ابن هشام والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير.

وقد ذهب ابن الحاجب إلى أن (إنّ) الجوابية تأتى لتصديق الدعاء فى قول ابن الزبير على حين أن الرضى قد ذكر أنها ليست للتصديق وإنما هى لتقدير مضمون الدعاء، كما ذكر الجامى أنها قد وقعت بعد الاستفهام واستدل على ذلك بشاهد شعرى.

ثم ذكرت خمسة أوجه فى تخريج القراءة القرآنية فى قوله تعالى **«إنَّ هذان لساحران)** بتشديد (إنّ) ورفع (هذان) واستقصيتُ القول فيها وآراء النحاة، وحمل المبرد هذه القراءة على أنّ (إنّ) جوابية وتبعه فى ذلك أبو إسحاق الزجاج الذى دافع عن هذه الوجه، والذى قال فى نهاية عرضه لآراء النحاة، وأجودُها عندى أن (إنَّ) وقعت موقع نعم، والذى يليه فى الجودة أنها لغة لبنى كنانة وبنى الحارث.

المبحث الرابع

(إِى)

أولاً: (إِى) بالكسر والسكون حرفٌ للجواب كـ نَعَمْ[١]، ولها فى العربية ثلاثةُ استعمالات :

الأول: أنها لتصديق الخبر[٢]: فإذا قال القائل: قام زيدٌ، فتقول فى الجواب: إِى والله يستوى فى ذلك أن يكون الخبر مثبتًا أو منفياً، مثلها فى ذلك مثل نعم[٣].

وقال الرضى[٤]:«وذكر بعضهم أنها تجيء لتصديق الخبر أيضا».

الثانى: أنها تكون لإعلام المستخبِر[٥]، كأن يقول لك قائل: هل قام زيدٌ؟ فتقول فى الجواب: إِى والله.

ويفهم من كلام المالقى[٦] والإربلى[٧] وابن يعيش[٨] أنهم قد اقتصروا

---

(١) الصاحبى ١٣٣ وتسهيل الفوائد ٢٤٥ والجنى الدانى ٢٣٤ وجواهر الأدب ٢٦٨ وذكر أن أحرف الجواب ستة هى نعم وبلى وإى وأجل وجير وإن المؤكدة وتسمى حروف الإيجاب والجواب والتصديق ومغنى اللبيب ١٠٥ وشرح المفصل ٨/ ١٢٥ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦١ والمعجم الوسيط فى الإعراب ٧٥.

(٢) ينظر هذا الوجه فى: الجنى الدانى ٢٣٤ ومغنى اللبيب ١٠٥ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦١ وهمع الهوامع ٤/ ٣٧١.

(٣) تسهيل الفوائد ٢٤٥ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦١ وهمع الهوامع ٤/ ٣٧١.

(٤) شرح الكافية ٢/ ٣٨٣ والفوائد الضيائية ٢/ ٣٦٧.

(٥) ينظر هذا الوجه فى : الجنى الدانى ٢٣٤ ومغنى اللبيب ١٠٥ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦١ وهمع الهوامع ٤/ ٣٧١.

(٦) رصف المبانى ٢١٤.

(٧) جواهر الأدب ٢٦٨.

(٨) شرح المفصل ٨/ ١٢٤.

على أن (إى) لإعلام المستخبر، مع أنهم لم يُصرحوا بذلك كما قال ابن الحاجب[١] «وإى إثباتٌ بعد الاستفهام» وعلّق الشارح على ذلك بقوله «لاشك فى غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام» ثم استطرد قائلاً «وذكر ابن مالك أن (إى) بمعنى نعم، فإن أراد أنه يقع مواقع نعم، فينبغى أن يقع بعد الخبر موجباً كان أو منفياً، وبعد الأمر والنهى، وبعد الاستفهام موجبا كان أو منفيا، فيكون لتقرير الكلام السابق كـ«نعم» سواء، يقال: لاتضربنى، فتقول: إى والله لا أضربك، وكذا يقال : ماضُرِبَ زيدٌ، فتقول : إى والله ماضُرِبَ، وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المصنف[٢]، أى لزوم سبق الاستفهام وكونها للإثبات»[٣].

ويفهم من كلام الرضى أنه يوافق ماذهب إليه ابن مالك وغيره من النحاة أنها تكون لتصديق الخبر، مخالفًا بذلك ابن الحاجب.

وقد ضعّفه ابنُ هشام بقوله :«وزعم ابنُ الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام»[٤].

ولعل السبب الذى جَعَلَ ابنَ الحاجب ومَنْ سبقه من النحاة الذين يقولون إنها لاتقع إلا بعد الاستفهام، أنها فى المرة الوحيدة التى وردت فيها فى القرآن الكريم جاءت مسبوقةً بهمزة الاستفهام فى قوله تعالى:**«ويستنبئونك أَحَقٌّ هو قُلْ إِى وربّى إنَّه لحقٌّ»**[٥].

---

(١) شرح الكافية ٢/٣٨٣ والفوائد الضيائية ٢/٣٦٧ وذكره عنه ابن هشام فى المغنى ١٠٦ وهمع الهوامع ٤/ ٣٧١ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٥٩٩.

(٢) يشير هنا إلى ابن الحاجب.

(٣) شرح الرضى ٢/٣٨٣.

(٤) مغنى اللبيب ١٠٥ ونقله فى همع الهوامع ٤/ ٣٧١.

(٥) سورة يونس ١٠/٥٣.

الثالث: أنها تكون لوعد الطالب[1]، كأن يقول لك قائل: اضرب زيداً فتقول: إى والله.

ثانياً: ويشترط فى «إى» التى بمعنى «نعم» أن يلزمَها القسم[2]

وقد استشهدت معظم المراجع بقوله تعالى **«ويستنبئونك أحق هو قل إى وربّي إنه لحقّ»**[3].

والفرق بين نعم وإى أن إى «لاتقعُ إلا قبل القسم**«قل إى وربى»** ونعم تكون مع قسم وغير قسم»[4] أى أنها بمعنى «نعم» فتكون لتصديق الخبر نفياً أو إيجاباً، وتقع بعد الأمر والنهى والاستفهام، كما ذهب إلى ذلك جمهور النحاة، والفرقُ بينهما أن (إى) يلزمُها القسم. ويشترط فى القسم ألا يكون بالفعل «ولايستعمل بعد إى فعلُ القسم، فلايقال: إى أقسمتُ بربى، ولايكون

---

(١) ينظر هذا الوجه فى : الجنى الدانى ٢٣٥ ومغنى اللبيب ١٠٥-١٠٦ وارتشاف الضرب ٢٦١/٣ وهمع الهوامع ٣٧١/٤.

(٢) ينظر هـذا الشرط فى : المقتضب ٣٣٠/٢ والصاحبى ١٣٣ ورصف المبانى ٢١٤ وشرح الأنموذج فى النحو ١٩٥ والكشاف ٢٤١/٢ والدر المصون ٤٢/٤ وتسهيل الفوائد ٢٤٥ والبحر المحيط ١٦٩/٥ والجنى الدانى ٢٣٥ وجواهر الأدب ٢٦٨ وشرح الكافية ٣٨٣/٢ ومغنى اللبيب ١٠٥ : ولاتقع عند الجميع إلا بعد القسم والفوائد الضيائية ٣٦٨/٢ وشرح المفصل ١٢٤/٨ والإيضاح فى شرح المفصل ٢٢٣/٢ وارتشاف الضرب ٢٦٢/٣ تكون مع قسم وغيره وهمع الهوامع ٣٧١/٤ ودراسات لأسلوب القرآن ٥٩٩/١ والمعجم الوسيط فى الإعراب ٧٥ والقاموس المحيط ٣٠٣/٤.

(٣) سورة يونس ٥٣/١٠.

(٤) همع الهوامع ٣٧١/٤ وينظر : ارتشاف الضرب ٢٦١/٣-٢٦٢.

المقـــسم بـه إلا الرب والله ولعـــمـــرى، تقـــول : إى والله، إى وربى وإى لعمرى »[١].

واشتراطهم هذا« راجعٌ إلى الاستقراء فى كونه لم يستعمل إلا كذلك، وإلا فهى وغيرها فى تخصيصهم ذلك سواء »[٢].

وحرفُ القسم الواو[٣]، وقال الزمخشرى[٤]:« (إى) بمعنى نعم فى القسم خاصة كما كان هل بمعنى قد فى الاستفهام خاصة، وسمعتهم يقولون فى التصديق (إيو)، فيصلونه بواو القسم ولاينطقون به وحده »

وردَّه أبو حيان بقوله :« لاحجة فيما سمعه لعدم الحجة فى كلام من سمعه لفساد كلامه وكلام من قبله بأزمان كثيرة »[٥].

وقال ابن عطية[٦]:« هى لفظة تتقدم القسم بمعنى نعم، ويجىء بعدها حرفُ القسم وقد لايجىء، تقول :إى وربى، إى ربى ».

ثالثاً: ومعنى هذا الكلام أنَّ حرفَ القسمِ الواو يجوزُ حذفُه فتقول :(إى الله) وفى هذه الحالة يلتقى ساكنان الياء ساكنة ولام التعريف من لفظ الجلالة،

---

(١) ينظر فى ذلك: شرح الكافية ٢/٣٨٣ والفوائد الضيائية ٢/٣٦٨ والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٢٢٣ والبحر المحيط ٥/١٦٨-١٦٩ وشرح الدمامينى ١/١٦٤ ودراسات لأسلوب القرآن ١/٥٩٩.

(٢) الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٢٢٣.

(٣) ذكره فى ارتشاف الضرب ٣/٢٦٢ وهمع الهوامع ٤/٣٧١.

(٤) الكشاف ٢/٢٤١.

(٥) البحر المحيط ٥/١٦٩ ونقله عنه السمين الحلبى في الدر المصون ٤/٤٢.

(٦) ينظر رأى ابن عطية فى الدر المصون ٤/٤٢ ونقله الشيخ عضيمة فى دراسات لأسلوب القرآن ١/٥٩٩.

والقاعدة أنه لايلتقى ساكنان حتى ولو كانا فى كلمتين متجاورتين، فخرّجَ النحاة ذلك، وقالوا: **إن لك فى الياء ثلاثةَ أوجه :**

الوجه الأول: أن تفتحَ الياءَ، تقول : إىَ الله، وهو أعلاها، فتفتح لالتقاء الساكنين، كما تفتح نون (مِنْ) فى قولك (من الرجل)، ولم يكسروها استثقالاً للكسرة بعد كسرةِ الهمزة، وإذا كانوا قد استثقلوا الكسرة على النون للكسرةِ قبلِهَا، مع أن النونَ حرفٌ صحيح، فلأن يستثقلوها على الياء المكسور ماقبلها كان ذلك أحرى وأَوْلَى [١]. وبعضهم علّل بأن الفتح تبيينٌ لحرف الإيجاب [٢].

الوجه الثانى: «سكون الياء والجمع بينها وبين الساكن الذى بعدها، وهو على خلافِ القياس، فيقول إى الله بإشباع مدة الياء، وإنما جاز الجمع بين الساكنين هنا، لوجودِ شرط الجمع بين ساكنين: وهما أن يكون الساكنُ الأول حرف مدٍّ ولين والثانى مدغمًا كـ دابّة وشابّة» [٣].

وعلّل الرضى الجمعَ بين الساكنين بقوله :«والجمعُ بين ساكنين مبالغة فى المحافظة على حرف الإيجاب بصون آخرها عن التحريك» [٤] وهو يشبه تعليله للوجه للأول، وهو مقبولٌ.

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٢٥ وينظر هذا الوجه دون تعليل فى : تسهيل الفوائد ٢٤٥ وجواهر الأدب ٢٦٩ والجنى الدانى ٢٣٥ ومغنى اللبيب ١٠٦ وشرح الكافية ٢/ ٣٨٣ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٢ وهمع الهوامع ٤/ ٣٧١.

(٢) ذكره ابن الحاجب في الإيضاح فى شرح المفصل ٢/ ٢٢٣ والرضى فى شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٣٨٣.

(٣) شرح المفصل ٨/ ١٢٥ وينظر بالتفصيل كذلك: الإيضاح فى شرح المفصل ٢/ ٢٢٣ وهذا الوجه دون تعليل فى : تسهيل الفوائد ٢٤٥ والجنى الدانى ٢٣٥ وجواهر الأدب ٢٦٩ ومغنى اللبيب ١٠٦ وشرح الكافية ٢/ ٣٨٣ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٢ وهمع الهوامع ٤/ ٣٧١.

(٤) شرح الكافية ٢/ ٣٨٣.

والوجه الثالث: وهو أقلّها ، أن يقولوا: (إلله) فيحذفوا الياءَ لالتقاءِ الساكنين؛ لأن همزةَ الوصل محذوفةٌ للوصل، فبقى اللفظُ (إلله) بكسرِ الهمزة[1].

وهو وإن كان أقلّ الأوجه الثلاثة كما قال ابنُ يعيش، إلا أنه جارٍ على القياس، للتخلص من التقاء الساكنين.

وفى حالةِ حذفِ واو القسمِ فإن إعرابَ لفظ الجلالة «ليس فيه إلا النصب، ولو قلت: ها اللهِ لخفضت، لأن إي ليست عوضاً عن حروف القسم، إنما هى جواب لمن سأل عن الخبر، فقلت: إى والله لقد كان كذا، بخلاف ها، فإنه عوضٌ عن الواو، ولذلك يجامعها»[2].

رابعاً: وخلاصة القول :

أن (إى) حرفُ جوابٍ مثل (نعم)، وأن لها فى العربية ثلاثةَ استعمالات:

الأول: تصديقُ الخبر، يستوى فى ذلك أن يكون الخبرُ موجبًا أو منفيًّا، مثلها فى ذلك مثل (نعم)،وقد ذكر هذا الوجه عددٌ قليلٌ من النحاة.

الثانى: إعلامُ المستخبِر، وقد ذهب ابن الحاجب وغيرُه من النحاة إلي أنها لاتأتى إلا بعد الاستفهام، ويُفْهَمُ من كلام المالقى والإربلى وابن يعيش أنها كذلك،وذلك من خلال الأمثلة، التى مَثَّلوا بها، وقصرها على الاستفهام

(١) شرح المفصل ٨/ ١٢٥ وينظر : تسهيل الفوائد ٢٤٥ والجنى الداني ٢٣٥ وجواهر الأدب ٢٦٩ ومغنى اللبيب ١٠٦ وشرح الكافية ٢/ ٣٨٣ والإيضاح فى شرح المفصل ٢/ ٢٢٣ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٢ وهمع الهوامع ٤/ ٣٧١.

(٢) شرح المفصل ٨/ ١٢٥ وينظر فى هذه المسألة: المقتضب ٢/ ٣٣٠ وشرح الكافية ٢/ ٣٨٣.

ليس صحيحاً، ولعل السببَ فى قولهم بهذا أنها وردت فى القرآن فى موضع واحد، وقد وردت مسبوقةً بالاستفهام.

الثالث: وعدَ الطالب، وهى بهذا تشبه (أجل) حيثُ إنّ لها فى العربية ثلاثة استعمالات.

وَيُشْتَرَطُ فى (إى) الجوابية أن يلزمَها القسم، والقسمُ لايكون معها بالفعلِ، وإنما يكون بلفظِ الله أو الرب أو لعمرى، وهذا الاشتراطُ راجعٌ إلى الاستقراء حيث إنها لم تُسْتَعْمَلْ إلا كذلك.

والفرقُ بين (إى) و(نعم) أن (إى) يلزمها القسم، أما (نعم) فتكون مع قسمٍ وغيرِ قسمٍ، وحرفُ القسم الواوُ، وزعم الزمخشرى أنه سُمِعَ من العرب (إيو) فيصلون (إى) بواو القسم، وقد ردّه أبو حيان، وذكر ابن عطية أن حرف القسم يجئ مع (إى) وقد لايجىء.

وإذا حُذِفَ حرفُ القسم الواو،فإن لك فى الياء من(إى) ثلاثةَ أوجه :

الوجه الأول: أن تفتحَ الياءَ، على غيرِ قياسٍ، وهو أعلاها، وذلك للتخلص من التقاء الساكنين ولم يكسروا الياء؛لأنهم استثقلوا الكسرة على الياء

الوجه الثانى: سكونُ الياء، واغتُفِر هنا التقاءُ الساكنين لوجود شرط الجمع بينهما بأن يكون الساكن الأول حرفَ مدٍّ ولين والثانى مدغما كـ دابّة وشابّة.

الوجه الثالث: حذفُ الياء وهو أقلُّها، وعلةُ الحذف للتخلص من التقاء الساكنين، فيقولون (إللهِ) بكسر الهمزة. وهو جارٍ على القياس على الرغم من قلّته.

المبحث الخامس

(بجـــل)

أولاً: التبجيل لغة :

«التـعظيم، بجّل الرجل: عظّمـه، ورَجُلٌ بَجَال وَبجِيلٌ: يبـجّله الناس، وقيل: هو الشيخ الكبير العظيم السيد مع جمال ونبل.

والتجبيل: الأمـر العظيم، ورجلٌ بجـال: حـسن الوجـه، وبَجِل الرجل بجلاً: حسنت حاله»(١).

ثانياً: وبجل لفظ مـشـتـركٌ بين الحـرف والاسم(٢). والاسـمـيـةُ لهـا قسمان(٣)، ومعنى هذا أن لها فى العربية ثلاثةَ أقسام :

القسم الأول: بجل الحرفية: وهى «حرف جواب بمعنى نعم»(٤) وتكون فى الخبـر والطلب(٥)، كـأن يقـال لك: قـام زيد، فـتـقـول : بجل، أو أن يسـألك سائل: أترافقنى فى السفر إلى مصرَ؟ فتقول: بجل، أى أنها لتصديق الخبر أو إعلام المستخبر أو وعد الطالب.

القسم الثانى: اسمَ فعلٍ بمعنى يكفى(٦)، وتلحقها نونَ الوقايةِ مع ياء المتكلم، فيقال بجلنى(٧). وضعّفه ابنُ هشام فقال «وهو نادرٌ»(٨).

---

(١) لسان العرب (بجل) ١١/٤٤.

(٢) الجنى الدانى ٤١٩.

(٣) الجنى الدانى ٤١٩ ومغنى اللبيب ١٥١ وهمع الهوامع ٤/٣٧٢.

(٤) ينظر فى : رصف المبانى ٢٢٩ والجنى الدانى ٤١٩ ومغنى اللبيب ١٥١ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٠ وهمع الهوامع ٤/٣٧٢ والمعجم الوسيط فى الإعراب ١١٥.

(٥) الجنى الدانى ٤١٩ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٠.

(٦) ينظر هذا الوجه فى : مغنى اللبيب ١٥١ والجنى الدانى ٤١٩ وهمع الهوامع ٤/٣٧٢.

(٧) الجنى الدانى ٤١٩-٤٢٠ وينظر : مغنى اللبيب ١٥١ وهمع الهوامع ٤/٣٧٢.

(٨) مغنى اللبيب ١٥١ وهمع الهوامع ٤/٣٧٢.

القسم الثالث: أن تكون اسماً بمعنى حَسْبُ[١]. ويقولون حينئذ بَجَلى وفى اللسان «وبَجَلى كذا وبَجْلى أى حَسْبى»[٢] فتكون الياءُ المتصلةُ بها «مجرورةَ الموضع، ولاتلحقُها نونُ الوقاية، وذكروا أنها قد تلحقُها نونُ الوقاية قليلاً، والأكثرُ ألا تلحقَها»[٣].

ومن شواهد بجل الاسمية بمعنى حسب قول الشاعر:

عَجِّل لنا هذا وألحِقْنا بذال الشحم إنّا قد مَلِلناه بجل[٤]

ومنها كذلك قول الشاعر :

ألاَ إنّنى أُشْرِبْتُ أَسْوَدَ حَالِكَا

ألا بجلى من ذا الشراب ألا بجل[٥]

وفى لسان العرب :«وبَجَلْ بمعنى حَسْبُ، قال الأخفش: هى ساكنةٌ أبداً، يقولون: بَجَلْك، كما يقولون : قَطْك، إلا أنهم لايقولون: بَجَلْنى، كما يقولون: قَطْنِى، ولكن يقولون: بَجَلى وبَجْلى، أى حسبى»[٦].

---

(١) ينظر هذا الوجه فى: الكتاب ٢٣٤/٤ ورصف المبانى ٢٢٩-٢٣٠ والجنى الدانى ٤٢٠ ومغنى اللبيب ١٥١ وهمع الهوامع ٣٧٢/٤ واللسان (بجل) ٤٤/١١.

(٢) اللسان (بجل) ٤٥/١١.

(٣) الجنى الدانى ٤٢٠.

(٤) من بحر الرجز، نسب فى الدرر اللوامع ٥٢/١ إلى غيلان بن حريث الربعى والشاهد فى الكتاب ٦٤/٢ والخصائص ٢٩١/١ واللامات ١٧ ورصف المبانى ٢٣٠ وهمع الهوامع ٧٩/١.

(٥) الشاهد لطرفة بن العبد من بحر الطويل ديوانه ٨٩ ورصف المبانى ٢٣٠ والجنى الدانى ٤٢٠ ومغنى اللبيب ١٥١ وهمع الهوامع ٣٧٢/٤.

(٦) ابن منظور (بجل) ٤٥/١١.

ومعنى هذا أنَّ اللامَ ساكنةٌ، أى أنها مبنيةٌ على السكون تشبيهاً لها بـ «بجل» الحرفية الجوابية، كما أنها لاتلحقُها نونُ التوكيد على الصحيح.

ثالثاً: وخلاصة القول :

أن (بجل) لفظٌ مشتركٌ يكون حرفاً ويكون اسماً، والاسمية لها قسمان، ومعنى هذا أن لها فى العربية ثلاثةَ أقسامٍ :

الأول: بجل الحرفية وهى حرفُ جوابٍ بمعنى نعم، ويكون فى الخبر والطلب، أى أنها تكونُ لتصديقِ الخبر أو إعلام المستخبِر أو وعدِ طالبٍ شأنها فى ذلك شأن أَجَلْ وإى.

الثانى: اسمُ فعلٍ بمعنى يَكْفِى، وتلحقُه نونُ الوقاية قبل ياء التكلم فيقولون بَجلنى، وهو نادرٌ عند ابن هشام والسيوطى.

الثالث: اسمٌ بمعنى حَسْبُ، فيقولون بَجَلى، وأول من ذكرها سيبويه، والياءَ فى موضع جرٍّ ولاتلحقُها نونُ الوقاية، وشواهدُها فى العربية كثيرةٌ، ويجوزُ فيها أن تقولَ بَجَلى بفتح الجيم وتقولَ بَجْلى بسكون الجيم، كما قال الأخفش.

المبحث السادس

(بلـــــى)

أولاً: وهى من الأحرفِ الواقـعةِ جواباً [١]، «وهى مـختـصةٌ بالنفى، فلا تقعُ إلا بعـد نفيٍ فى اللفظِ أو فى المعنى وتكونُ رداً له، سـواء اقـترنت به أداةُ الاستفهام أو لا» [٢].

فتقول فى جوابِ النفى مجرداً من الاستفهام، إذا قال القائل: ماقام زيد، بلى، ومعناه : قَامَ زيدٌ، «فحلّت مَحَلّ الجملة الواجبة جوابًا للنفى» [٣] ومن ذلك قوله تعالى: **«زَعَمَ الذين كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وربِّى لَتُبْعَثُنّ»** [٤] يستوى فى ذلك أن يكونَ النفىُ صريحاً كالمثال السابق، أو مؤولاً كقوله تعالى: **«أو تقول حِينَ تَرَى العذابَ لو أَنَّ لى كَرَّةً فأكونَ من المحسنين، بَلَى قد جَاءَتْكَ آياتى فكذّبت بها»** [٥].

قال الزمخشرى [٦]: «فإنْ قلتَ : كيف صَحّ أنْ تقعَ «بلى» جوابًا لغيرِ

---

(١) ينظر فى ذلك: تسهيل الفوائد ٢٤٥ وحروف المعانى والصفات ٢١ والجنى الدانى ٤٢٠ ومغنى اللبيب ١٥٣ وجواهر الأدب ٤٤٨ وشرح الكافية ٢/٣٨٢ والفوائد الضيائية ٢/٣٦٦ وارتشاف الضرب ٣/٢٦١ وهمع الهوامع ٤/٣٧٣ والمعجم الوسيط فى الإعراب ٩٧.

(٢) الجنى الدانى ٤٢٠-٤٢١ وينظر: الصاحبى ١٤٨ ورصف المبانى ٢٣٤ وشرح الأنموذج فى النحو ١٩٤ وتسهيل الفوائد ٢٤٥ ومغنى اللبيب ١٥٣ وجواهر الأدب ٤٤٨ والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٢٢١ وشرح الكافية ٢/٣٨٢ والفوائد الضيائية ٢/٣٦٦ وارتشاف الضرب ٣/٢٦١ وهمع الهوامع ٤/٣٧٣.

(٣) رصف المبانى ٢٣٤.

(٤) سورة التغابن ٦٤/٧.

(٥) سورة الزمر ٣٩/٥٨-٥٩.

(٦) تفسير الكشاف ٣/٤٠٥ وينظر : جواهر الأدب ٤٤٨ والإيضاج فى شرح المفصل ٢/٢٢١ ولسان العرب ١٤/٨٨.

منفى؟ قلت: (لو أَنَّ اللهَ هَدَانِى) فيه معنى ماهُدِيت» وقال ابنُ الأنبارى[١] «فلولا أن معنى الكلام النفى، وإلا لما وقعت بلى فى جَوابِه».

وتقول فى جوابِ النفى مَقْرُوناً بالاستفهام، يستوى فى ذلك أنْ يكونَ الاستفهامُ حقيقيًا، كأنْ يقولُ لك قائلٌ: أليس زيدٌ بقائمٍ؟ فتقول : بلى، أو توبيخياً، كقوله تعالى: **«أم يَحْسَبُون أَنَّا لانَسْمَعُ سِرَّهُم ونَجْواهم»**[٢] والتقدير بلى نسمعُها ونطّلعُ عليها[٣].

أو تقريرًا نحو قوله تعالى: **«أَلَسْتُ بربِّكم قَالُوا بلى»**[٤] أَجْرَوْا النفى مع التقرير مُجْرَى النفى المجردِ فى ردِّه، ولذلك قال ابنُ عباس وغيره : لو قَالُوا (نعم) لَكَفَرُوا، ووجهه أنَّ (نعم) تصديقٌ للخبر بنفيٍ أو بإيجابٍ، ولذلك قال جماعةٌ من الفقهاء: لو قال: أليس لى عليك ألفٌ؟ فقال : بلى، لَزِمَتْه، ولو قال : (نعم) لم تلزمه»[٥].

ونَازَعَ السُّهَيْلِى[٦] وغيرُه فى المحكى عن ابن عباس وغيره

---

(١) البيان فى غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٢٥ وينظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٢/ ٢٢١.

(٢) سورة الزخرف ٤٣/ ٨٠.

(٣) تفسير الكشاف ٣/٤٩٧ وتفسير القرطبى ١١٩/١٦ والبحر المحيط ٢٨/٨ وينظر: مغنى اللبيب ١٥٣.

(٤) سورة الأعراف ٧/ ١٧٢.

(٥) مغنى اللبيب ١٥٤ وينظر فى توجيه الآية : الصاحبى ١٤٩ والكشاف ٢/ ١٢٩ ورصف المبانى ٢٣٤ والبحر المحيط ٢/ ٢٩٨ والدر المصون ٣/ ٣٧٠ والجني الدانى ٤٢١ والإيضاح فى شرح المفصل ٢/ ٢٢١ والفوائد ٢/ ٣٦٦ وشرح الكافية ٢/ ٣٨٢ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦١ وروح المعانى ٩/ ١٠٢ وهمع الهوامع ٤/ ٣٧٣ ولسان العرب ١٤/ ٨٤ والمعجم الوسيط ٩٧ وموائد القناعة ١٤٢ والسير الحثيث إلي الاستشهاد بالحديث ٢/ ٥٢٨-٥٢٩.

(٦) أمالى السهيلى ٤٦.

«مستمسكين بأنَّ الاستفهامَ التقريرى خبرٌ موجبٌ، ولذلك امتنع سيبويه[١] من جعل (أم) متصلة فى قوله تعالى :**«أَفَلا تُبْصِرُون. أَمْ أَنَا خَيْرٌ»**[٢] لأنها لاتقعُ بعد الإيجاب، وإذا ثبت أنه إيجابٌ، فنعم بعد الإيجاب تصديقٌ له»[٣].

وقال الشيخ يوسف الصفتى[٤]: إنَّ كلامَ الإمام ابن عباس مشكلٌ، لأن الهمزةَ للاستفهام الإنكارى الذى معناه النفى، وليس للنفى، ونفىُ النفى إثباتٌ، فالمعنى أنا ربُّكم، فكيف يكفرون لو قالوا نعم».

وقال السمينُ الحلبىّ فى ردِّه على ابن عباس :«وفيه نظرٌ- إنْ صحَّ عنه- وذلك أنَّ هذا النفى صَارَ مقررًا، فكيف يكفرون بتصديق التقرير، وإنما المانع من جهة اللغة، وهو أنَّ النفى مطلقًا إذا قُصِدَ إيجابُه أُجيب بـ بلى، وإن كان مقررًا بسبب دخول الاستفهام عليه، وإن كان ذلك تغليباً لجانب اللفظ»[٥].

وقال أبو حيان[٦]:«تقرّر فى علم النحو أن جوابَ التقرير، وإن كان بصورةٍ تُجريه العرب مَجْرَى النفى المحض فتجيبه على صورةِ النفى، ولايُلْتَفَتُ إلى معنى الإثبات، وهذا ما قررناه أنّ فى كلام العرب مايُلْحَظُ فيه اللفظ دون المعنى».

وما قرره السمينَ الحلبى من أنَّ كلام ابن عباس فيه نظرٌ لأنهم لايكفرون بتصديق التقرير، وإنما المانع من جهة اللغة هو الأقربُ والأَوْلَى لسببين :

الأول: أن بلى قد وقعت جوابًا للاستفهام فى نحو: **هل يستطيعُ زيدٌ** مقاومتى؟ فيقول : بلى، إذا كان منكرًا لمقاومته، ومنه قولُ الجحاف بن حكيم:

---

(١) الكتاب ١/٤٨٤.

(٢) سورة الزخرف ٤٣/٥١-٥٢.

(٣) مغنى اللبيب ١٥٤.

(٤) موائد القناعة ١٤٢.

(٥) الدر المصون ٣/ ٣٧٠.

(٦) البحر المحيط ٢/٢٩٨.

بَلَى سوف نَبْكِيهم بكلِّ مُهَنَّدٍ ونَبْكِــي عُمَيْرًا بالرماحِ الخواطر[١]

جوابا لقول الأخطل له:

أَلاَ فَسَلِ الجحافَ هل هو ثائر بقتلى أصيبت من نُمَيْر بن عامر[٢]

والأحاديثُ النبويةُ شاهد على ذلك.

ومن ذلك قــوله صلى الله عليــه لأصــحــابه «أترضـون أَنْ تَكُونُوا ربعَ أهل الجَنَّةِ؟ قالوا: بلى»[٣].

وقوله صلى الله عليه وسلم «أَيَسُرُّك أن يكونوا لك فى البرِّ سواء؟ قال: بلي: قال: فلا إذن»[٤].

وقوله صلى الله عليه وسلم: «أنت الذى لقيتنى بمكةَ؟ فقال له المجيب: بلي»[٥].

قال ابن هشام[٦] : «وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك لأنه قليلٌ، فلا يتخرج عليه التنزيل».

وزاد السيوطى[٧]: «أو من تغييرِ الرواة كما تقرّر فى غير ماموضع».

---

(١) من بحر الطويل ينظر الشاهد فى: الأغانى ٥٨/١١ والموشح ١٣٨ والجني الدانى ٤٢١ والكامل لابن الأثير ٤٤١/٢ والنقائض ٢٢٨ والخزانة ١٤٣.

(٢) من بحر الطويل شعر الأخطل ٥٢٨ والجنى الدانى ٤٢١.

(٣) فى صحيح البخارى كتاب الإيمان وفتح البارى ٣٠٩/١١ ومغنى اللبيب ١٥٤ وهمع الهوامع ٣٧٣/٤ وخزانة الأدب ٢١١/١١ والسير الحثيث ٥٢٩/٢.

(٤) صحيح مسلم (كتاب الهبة) وينظر سنن ابن ماجة ٧٩٥/٢ ومغنى اللبيب ١٥٤.

(٥) السير الحثيث الى الإستشهاد بالحديث ٥٢٩ ومغنى اللبيب ١٥٤.

(٦) مغنى اللبيب ١٥٤.

(٧) همع الهوامع ٣٧٣/٤.

وما قاله السيوطى غيرَ مقبولٍ؛ لأن الحديثَ فيه من الضبط والرواية ماليس فى غيره، وأَجَابَ البدرَ الدمامينى «بأنه لاإشكالَ فى الحقيقة. فإن هؤلاء رَاعَوا صورةَ النفى المنطوق به، فيجاب بـ «بلى» حيث يرادُ إبطالُ النفي الواقع بعد الهمزة»[١].

فَمَنْ قَالَ نعم فجوابُه للخبرِ المثبتِ المؤول به الاستفهام، لا تقريرًا لما بعد همزةِ الاستفهام، فلا تكونُ جوابًا للاستفهام، وماقاله ابنُ عباس يخرّج على أن نعم تقريرٌ لما بعد الهمزة، فلا تناقضَ بين الفريقين.

والثانى: ماقاله ابنُ مالك من أن نعم قد توافقُ بلي بعد المقرون، يعنى بعد النفى المقرون بالاستفهام[٢]. ومن ذلك قول جحدر:

أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمرو ... وإيّانا فَذاكَ بنا تَدَانى
نَعَمْ وترى الهلالَ كما أراه ... ويَعْلُوها النهارُ كما عَلاَنى[٣]

ومن ذلك قول الأنصار للنبى صلى الله عليه وسلم: «أَلَسْتُم تَرَوْنَ ذلك؟ قالوا نعم»[٤]

وقد أَوّلَ المرادى الشاهدين بقوله: «ويؤولُ قولُ الأنصار على أن ذلك لأمنِ اللبس، وقول جَحْدَر على أن جوابَ المقدر فى نفسه من اعتقاده أن الليل يجمعُه وأم عمرو، أو يكون جوابًا لما بعده فقدّم عليه»[٥].

---

(١) شرح الدمامينى ١/١٤٣ وينظر : موائد القناعة ١٥٤ - ١٥٥.

(٢) تسهيل الفوائد ٢٤٥ ونقله عنه فى الجنى الداني ٤٢٢ والفوائد الضيائية ٢/٣٦٦.

(٣) من بحر الوافر أمالي ابن الشجرى ١/٢٧٨ وأمالى السهيلى ٤٧ والجني الدانى ٤٢٢ وشرح شواهد المغنى ٤٠٨ والمقرب ١/٢٩٤ وأمالى القالى ١/٢٨١ وارتشاف الضرب ٣/٢٦١ والدر المصون ٣/٣٧٠.

(٤) رواه أبو عبيدة فى شرح غريب الحديث وينظر المغني ١٥٤ وأمالي السهيلي ٤٦ والجني الدانى ٤٢٣ والسير الحثيث إلي الاستشهاد بالحديث ٥٣٠.

(٥) الجني الدانى ٤٢٣ وينظر : السير الحثيث ٥٣٠ - ٥٣١.

قال أبو حيان[١]: والأَوْلَى عندى أن يكونَ جواباً لقوله «فذاك بنا تدانى».

والرأى هنا أنه يجوزُ أن يُؤْتَى بـ نعم بعد التقرير، تصديقًا له؛ لأن معناه الإيجابُ، ونعم إذا كانت جوابًا إنما تكون تصديقًا لما بعد ألف الاستفهام.

فـ (بلى) قد وقعت جوابًا للاستفهام غيرِ المصحوب بالنفى ودلّلْتُ على ذلك بشاهدٍ شعرى، وثلاثة أحاديث نبوية شريفة، كما أن نعم قد توافقُ بلى بعد النفى المقرونِ بالاستفهامِ، فهذا يؤكدُ ماذهب إليه السمينُ الحلبى من كَوْنِ الاستفهام صار مقررًا فلا يكفرون بقولهم نعم.

وحكي الرضى أنَّ بعضَهم زعم أن «بلى تستعملُ بعد الإيجاب، مستدلاً بقوله»

وَقَدْ بَعَدَتْ بالوصلِ بَيْنِى وَبَيْنَها   بَلى إنَّ مَنْ زارَ القبورَ ليبعدَا[٢]

أى ليبعدنْ بالنونِ الخفيفةِ، واستعمالُ بلى فى البيتِ لتصديق الإيجاب شاذٌّ»[٣].

ويمكن أن يكونَ الكلامُ جوابًا على سؤالٍ مقدّرٍ كأن سائلاً سأله قائلاً: أليس كذلك ؟ فأجاب : بلى،ويتضح هذا فى باب الفصل والوصل فى تأويله لقوله الشاعر:

وتَظُنُّ سلمى أَنّنى أَبْغِى بها   بَدَلاً أَراها فى الضلالِ تَهِيمُ

قال عن جملة: أراها فى الضلال تهيم: وأما كونها بمنزلة المتصلة بها

---

(١) البحر المحيط ٢/٢٩٨.

(٢) من بحر الطويل وهو غير منسوب فى شرح الكافية ٢/٣٨٣ والسير الحثيث ٥٢٩.

(٣) شرح الكافية ٢/٣٨٣.

فلكونها جوابًا على سؤالٍ اقتضته الأولي فتفصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال[١].

ثانيا: هل هى حرفٌ بسيطٌ أم مركبٌ؟

اختلف النحاةُ فى (بلى) هل هى حرفٌ بسيطٌ أم مركبٌ؟ فذهب الفراءُ إلى أنها حرفٌ مركبٌ، وذلك فى قوله «فإذا دخل الجحد فى الاستفهام لم يستقمْ أن تقولَ فيه (نعم) فتكون كأنك مُقِرٌّ بالحقِّ وبالفعل الذى بعده... فأرادوا أن يرجعوا عن الجحد ويقرُّوا بما بعده، فاختاروا (بلى)؛ لأنَّ أصلَها كان رجوعًا محضًا عن الجحد، إذا قالوا: ماقال عبدُ الله بل زيدٌ، فكانت (بل) كلمة عطف ورجوع لايصلح الوقفُ عليها، فزادوا فيها ألفًا يصلحُ فيها الوقوفُ عليه، ويكون رجوعًا عن الجحد فقط. وإقرارًا بالفعل الذى بعد الجحد، فقالوا: بلى فدلّت على معنى الإقرار والإنعام، ودلّ لفظُ (بل) على الرجوع عن الجحد فقط»[٢].

فالأصل عند الفراء أنها بل العاطفة التى هى للرجوعِ عن الجحدِ ولكنَّها لاتصلحُ للوقوفِ عليها. فزادوا الألفَ التى يصلحُ فيها الوقوف عليها، فتكون حينئذٍ رجوعًا عن الجحد وإقرارًا بالفعل الذى بعد الجحد.

وقد وافقه على ذلك أحمدُ بن فارس[٣] والمالقى[٤]، ونقله ابنُ منظورٍ[٥] عن صاحبِ التهذيب.

---

(١) الإيضاح ٢٥٦.

(٢) معانى القرآن ١/٥٢ - ٥٣.

(٣) الصاحبى ٤٨.

(٤) رصف المبانى ٢٣٤ اعلم أن بلى تعطى من الإضراب ماتعطى بل.

(٥) لسان العرب ١٤/٨٨.

و(بل) في العربية : «إضرابٌ عن الأول وإثباتٌ للثاني، واختلف فيه أهل العربية:

فقال قومٌ : جائزٌ مررت برجلٍ بل حمارٍ ، والكوفيون لاينسقون بـ (بل) إلا بعد نفي.. والبصريون يقولون: لما كان (بل) تقعُ للإضرابِ، وكنّا نضربُ عن النفي، وقعتْ بعد الإيجاب كوقوعها بعد النفي»[(١)].

فالكوفيون لايعطفون بـ (بل) إلا بعد النفي. وبلى مختصةٌ بإيجابِ النفي كما يرى النحاةُ جميعًا، وقد اتفقا في أنهما لايعملان إلا بعد النفي، فمعناهما واحدٌ وهو الرجوعُ عن الجحد، أما التركيبُ فلا أوافقُ عليه والأَوْلَى أن تكونَ (بلي) حرفًا قائمًا برأسه.

ويرى كثيرٌ من النحاة أن بلى «حرفٌ ثلاثي الوضع، والألفُ من أصل الكلمة، وليس أصلُها بل التي للعطف، فدخلتِ الألفُ للإيجابِ، أو للإضراب والرد أو للتأنيث كالتاء في رُبَّتْ وثَمَّتْ خلافًا لزاعمي ذلك»[(٢)].

وذكر السيوطي أدلّتَهم بقوله: «استدل قائل الأول[(٣)] بلزوم كَوْنِ ماقبلها منفيًّا أبدا والثاني[(٤)] بإمالتِها وكتابتِها بالياءِ، والقياسُ على التأنيثِ ربَّ وثَمَّ ونحوها بالتاء»[(٥)].

والرأي ماقاله الإربلي[(٦)] والصحيحُ الإفرادُ، لأنه الأصلُ، ولا موجب للمخالفة.

---

(١) الصاحبي ١٤٩.

(٢) الجنى الداني ٤٢٠ وينظر هذا الرأي في : مغني اللبيب ١٥٣ وجواهر الأدب ٤٤٨ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦١ وهمع الهوامع ٤/ ٣٧٢.

(٣) من يرى أنها بل العاطفة، دخلت عليها الألف للإيجاب.

(٤) من قال إنها للإضراب أو للتأنيث.

(٥) همع الهوامع ٤/ ٣٧٣.

(٦) جواهر الأدب ٤٤٨.

ثالثا: إمالتها:

يرى الإربلى[١] أنها كُتبت بالياءِ؛ لأنها تُمَالُ، قال الزمخشرى : والحروف لا تمالُ نحو: حَتّى وإلى وعلى، إلاّ إذا سُمِّى بها، وقد أَمَالُوا «بلى» و «لا» و «يا» فى النداء؛ لإغنائها عن الجمل، يعنى لما كانت تقومُ مقامَ الجمل صارت كأنها أسماءٌ وأفعالٌ، فأُمِيلت كما تُمَالُ».

وقال ابنُ منظور[٢]: وقال بعضُ النحويين: إنما جازت الإمالة فى بلى لأنها شابهت بتمام الكلام واستقلاله بها، وغنائها عما بعدها الأسماءَ المستقلةَ بأنفسِها، فمن حيث جازت إمالةُ الأسماء جازت أيضا إمالةُ بلى، ألا ترى أنك تقول فى جواب من قال: ألم تفعلْ كذا وكذا؟ بلى، فلاتحتاج لكونها جواباً مستقلاً إلى شئ بعدها، فلما قامت بنفسها وقَوِيَتْ، لحقت فى القوة بالأسماء، فى جوازِ إمالتِها، كما أُميلت أَنّى وَمَتَى».

رابعاً: وقد وردت (بلى) فى القرآن الكريم جواباً للنفى فى عدة مواضع منها :

(١) فى قوله تعالى **«وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنا النارُ إلاّ أياماً معدودةً، قُلْ أَتَّخَذْتُم عند اللهِ عهدًا، فلن يخلفَ اللهُ عهدَه أم تقولون على اللهِ مالاتَعْلَمُون. بَلَى مَنْ كَسَبَ سيئةً وأحاطتْ به خطيئتُه»**[٣].

قال الزمخشرى[٤]:«بلى إثبات لما بعد حرف النفى وهو قوله (لن تمسنا) أى بلى تمسكم أبدا بدليل قوله: (هم فيها خالدون)».

---

(١) جواهر الأدب ٤٤٨.

(٢) لسان العرب ١٤/٨٨.

(٣) سورة البقرة ٢/٨٠-٨١.

(٤) الكشاف ١/٢٩٢ وينظر : البيان ١/١٠٠ والتبيان ١/٢٦ ومشكل إعراب القرآن ١/١٠١ والوقف على كلا وبلى ١١٩ والبحر المحيط ١/٢٧٩ وفتح القدير ١/١٠٥.

وقال السمين الحلبي[1]: «بلى حرف جواب كـ نعم وجير وأجل وإي، إلاّ أنّ بلى جوابٌ لنفي متقدّم، سواء دخله استفهامٌ أم لا، فيكون إيجاباً له كقول القائل: ما قام زيد، فتقول: بلى، أي قد قام، وتقول: أليس زيدٌ قائماً؟ فتقول: بلى، أي هو قائمٌ».

(٢) وقوله تعالى: **«وقالوا لنْ يدخلَ الجنّةَ إلاّ منْ كانَ هوداً أو نصارى، تلك أمانيُّهم قل هاتُوا برهانَكم إنْ كنتم صادقين. بلَى منْ أسْلمَ وجْهَهُ للهِ وهو محسنٌ فله أجرُه عند ربِّه ولاخوفٌ عليهم ولاهم يحزنون»**[2].

قال أبو حيان[3]: «بلى ردٌّ لقولهم (لن يدخل الجنة) وأمّا منْ ذهب إلى أن بلى ردٌّ لِما تضمنه قوله (قل هاتوا برهانكم) من النفي؛ لأن معناه، لا برهان لكم على صدق دعواكم، فأثبت بـ (بلى) أن لمن أسلم وجهه برهاناً، وهذا ينبو عنه اللفظ».

(٣) وقوله تعالى: **«وأقْسَموا بالله جَهْدَ أيمانهم لايبعثُ اللهُ منْ يموتُ بلى وعداً عليه حقّاً ولكن أكثرَ الناسِ لايعلمون»**[4]

قال الفراء[5]: «بلى ليبعثنهم وعداً عليه حقاً، ولو كان رفعاً على قوله بلى ذلك وعد عليه حق كان صواباً».

وقال الزمخشري[6]: «بلى إثباتٌ لمابعد النفي، أي بلى يبعثهم، ووَعْدٌ مصدرٌ مؤكد لما دلّ عليه بلى؛ لأن يبعث موعد من الله»

---

(١) الدر المصون ١/٢٧٣. (٢) سورة البقرة ٢/١١١-١١٢.

(٣) البحر ١/٣٥١ وينظر: الكشاف ١/٣٠٥ والتبيان ١/٣٣ وتفسير القرطبي ٢/٧٥ وفتح القدير ١/١٣٠.

(٤) سورة النحل ١٦/٣٨.

(٥) معاني القرآن ٢/١٠٠ ووجه الرفع هي قراءة الضحاك كما في الدر المصون ٤/٣٢٦.

(٦) الكشاف ٢/٤٠٩ وينظر: البحر ٥/٤٩٠ وتفسير القرطبي ١٠/١٠٥ وفتح القدير ٣/١٦٢ والدر المصون ٤/٣٢٦.

وهناك آياتٌ أُخَرَ وردتْ فيها بلى جواباً للنفى المجرد غير المقرون بالاستفهام[١].

خامساً: وقد وقعت بلى جواباً للاستفهام التقريرى فى القرآن الكريم فى عدة مواضع، تناولتُ بالتفصيل موضعَ سورة الأعراف، وأُشير هنا إلى بعضِ هذه المواضع :

١- من ذلك قوله تعالى: **«إذْ تَقُولُ للمؤمنين أَلَنْ يكفيَكُم أنْ يمدَّكُم ربُّكم بثلاثةِ آلافٍ من الملائكة منزلين بَلَى إنْ تصبرُوا وتَتّقُوا وَيأْتُوكم مِن فَوْرِهم هذا..»**[٢].

قال أبو حيان[٣]: «بلى إيجابٌ لما بعد لن، يعنى: بلى يكفيكم الإمداد بهم، فأوجب الكفاية.

وقال ابن عطية : (ألن يكفيكم) تقريرٌ على اعتقادهم الكفاية فى هذا العدد من الملائكة».

٢- وفى قوله تعالى : **«أَوَ ليس الذى خَلَقَ السمواتِ والأرضَ بقادرٍ على أنْ يخلقَ مثلَهم، بَلَى وهو الخلّاقُ العليم»**[٤].

---

(١) (سورة آل عمران ٣/ ٧٥-٧٦ فى الكشاف ١/ ١٩٦ والتبيان ١/ ٧٩ والبحر ٢/ ٥٠١) و(النحل ١٦/ ٢٨ فى تفسير القرطبى ١٠/ ٩٩ والبحر ٥/ ٤٨٦) و(سورة سبأ ٣٤/ ٣ فى الكشاف ٣/ ٢٥١ والبحر ٧/ ٢٥٧) و(سورة الزخرف ٤٣/ ٨٠ فى الكشاف ٣/ ٤٢٦ وتفسير القرطبى ١٦/ ١١٩ والبحر ٨/ ٢٨) و (التغابن ٦٤/ ٧ سبق ذكرها) و(سورة القيامة ٧٥/ ٣-٤ فى الكشاف ٤/ ١٦٣ وتفسير القرطبى ١٩/ ٩٣ والبحر ٨/ ٣٨٥) و(سورة الاشقاق ٨٤/ ١٤-١٥ فى الكشاف ٤/ ١٩٨ وتفسير القرطبى ١٩/ ٢٧٤ والبحر ٨/ ٤٤٧).

(٢) سورة آل عمران ٣/ ١٢٤-١٢٥.

(٣) البحر المحيط ٣/ ٥٠.

(٤) سورة يس ٣٦/ ٨١.

قال صاحب الفتوحات الإلهية[1]: «بلى جوابٌ من جهته تعالى، وتصريحٌ بما أفاده الاستفهام الإنكارى من تقريرِ مابعد النفى، وإيذان بتعين الجواب، نطقوا به أو تلعثموا فيه، و(هو الخلاق) عطف على مايفيده الإيجاب، أى بلى وهو قادرٌ على ذلك وهو الخلّاق العليم».

وفى الدر المصون «بلى جوابٌ لليس، وإنْ دخل عليها الاستفهام المصير لها إيجاباً»[2].

وهناك مواضعُ أُخَرَ فى القرآن الكريم وقعتْ فيها (بلى) جواباً للاستفهام التقريرى[3].

سادساً: وخلاصة القول :

أن بلى حرفٌ جوابى، وهى مختصةٌ بالنفى، يستوى فى ذلك أن يكونَ النفىُ صريحًا أو ضمنياً كما فى آيتى سورة الزمر، ويستوى فى ذلك أن يكون النفىُ مجرداً، أو مقرونًا بالاستفهام، يستوى فى ذلك أن يكون الاستفهامُ حقيقياً أو توبيخياً ومثاله آية سورة الزخرف، أو تقريرياً كما فى آية سورة الأعراف، وهناك شواهدُ أُخَرَ ذكرتُها على ذلك.

---

(١) الفتوحات الإلهية ٣/٥٢٢ وتفسير القرطبى ١٥/٦٠ والبحر المحيط ٧/٣٤٨.

(٢) الدر المصون ٥/٤٩٣.

(٣) (سورة البقرة ٢/٢٦٠ فى الكشاف ١/١٥٨-١٥٩ والبحر ٢/٢٩٧-٢٩٨) و(سورة الأنعام ٦/٣٠ فى النهر الماد ٤/١٠٥) و(سورة الأعراف ٧/١٧٢ سبق ذكرها) و(سورة الزمر ٣٩/٧١ فى البحر ٧/٤٤٣) و(سورة غافر ٤٠/٥٠ فى البحر ٧/٤٧٠) و(سورة الأحقاف ٤٦/٣٣، ٣٤ فى البحر ٨/٦٨) وفى (الفتوحات الإلهية ٤/١٣٥) و(سورة الحديد ٥٧/١٤ فى تفسير القرطبى ١٧/٢٤٦ والبحر ٨/٢٢١) و(سورة الملك ٦٧/٨-٩ فى الكشاف ٤/١٢٢).

وذكرتُ قولَ ابن عباسٍ فى الآية ١٧٢ من سورة الأعراف بأنهم لو قالوا نَعَمْ لكفروا؛ لأن نعم تصديقٌ للخبر بنفى أو إيجابٍ، وذكرتُ ردَّ السهيلى فى أماليه على ابن عباس وقوله بأن الاستفهامَ التقريرى خبرٌ موجبٌ، وأنهم لو قالوا نعم لم يكفروا، لأن نعم بعد الإيجاب تصديقٌ له، كما ذكرتُ آراءَ العلماء فى هذه المسألة كـ يوسف الصفتى والسمين الحلبى وأبى حيان، والرأى فى هذه المسألة ما رآه السهيلى والسمين الحلبى من أن هذا النفى صار مقررًا، فكيف يكفرون بتصديق التقرير، ودليلى على ذلك أمران :

الأول: أن بلى وقعتْ جواباً للاستفهام المجردِ عن النفى فى فصيح الكلام، فقد وردتْ فى ثلاثةِ أحاديثَ نبويةٍ، كما وردتْ فى قول الجحاف ابن حكيم رداً على الأخطل.

الثانى: ما قاله ابنُ مالكٍ من أن نعم قد توافق بلى بعد النفى المقرون بالاستفهام، واستشهدتُ على ذلك بشاهدين أولهما حديث نبوى والثانى قول جحدر.

وحكى الرضى عن بعضِ العربِ أن بلى تُسْتَعْمَلُ بعد الإيجاب، واستعمال بلى بعد الإيجاب شاذٌ.

وذهب الفراءُ إلى أنّ بلى حرفٌ مركبٌ من بل التى للعطف والتى تفيد الرجوع عن الجحد، ولما كانت بل لاتصلحُ للوقوفِ عليها زادوا الألفَ ليوقفَ عليها، وقد وافقه على ذلك أحمدُ بن فارس والمالقى، وذكره ابنُ منظور عن صاحب التهذيب؛ وردّ عليه كثيرٌ من النحاة كابن هشام والمرادى وأبى حيان والسيوطى من أن (بلى) حرفٌ ثلاثيُ الوضعِ والألفُ من أصل الكلمة، والصحيحُ أنها مفردةٌ وليست مركبةً.

ويجوز فى بلى أنْ تمالَ، لأنها أشبهت الأسماءَ والأفعالَ فى استغنائها عما بعدها.

المبحث السابع

(جلــل)

أولاً: الجلل لغة : «الله الجليلُ سبحانَهَ ذُو الجلال والإكرام، جَلّ جلالُ اللهِ، وجَلَالُ الله: عظمتُه... والجليلُ: من صفات الله تقدّس وتعالى..

الجلل: الشئُ العظيمُ والصغيرُ الهيّنُ، وهو من الأضداد فى كلام العرب، وَيقَالُ للكبير والصغير جلل» [١].

ثانياً: معناها : «جلل ليس لها فى كلام العرب إلا معنى الجواب خاصةً، يقول القائل : هل قام زيد؟ فتقول فى الجواب: جلل، ومعناها نعم، حكى ذلك الزجاج فى كتاب الشجرة [٢]، فعلى هذا لاتعمل شيئاً، إنما هى نائبة منابَ الجملةِ الواقعةِ جواباً » [٣].

وهى تعد فى كلامهم قليلةُ الاستعمال [٤].

وجلل من الألفاظ المشتركة بين الحرفيةِ والاسميةِ، فهى حرفُ جواب بمعنى نعم كما سبق، وتكون اسماً، ولها فى الاسمية ثلاثة معان:

المعنى الأول: فهى اسمٌ بمعنى عظيم، ومن ذلك قول الحارث بن وعلة.. ابن ذهلة بن ثعلبة:

قومى هم قَتَلواَ أُمَيْم أخـى — فإذا رميتُ يُصيبنى سهمى

فلَئِنْ عفوتُ، لأعفونْ جَلَـلا — ولئن سطوتُ لأوهنن عظمى [٥]

---

(١) لسان العرب (جلل) ١١٦/١١.

(٢) ذكره بروكلمان فى تاريخ الأدب العربى ١٧٣/٢ وقال إنه المسمى التقريب.

(٣) رصف المبانى ٢٥٢ ونقله عنه نصاً المرادى فى الجنى الدانى ٤٣٢-٤٣٣ وينظر فى ذلك: مغنى اللبيب ١٦٣ وهمع الهوامع ٣٧٣/٤ والمعجم الوسيط فى الإعراب ١١٥.

(٤) رصف المبانى ٢٥٢ والجنى الدانى ٤٣٣.

(٥) البيتان من بحر الكامل : فى مغنى اللبيب ١٦٣ وهمع الهوامع ٣٧٣/٤ ولسان العرب جلل١١٨/١١.

المعنى الثانى: أن تكون بمعنى حقير أو يسير، قال امرؤ القيس، وقد قتلوا أباه :

بقتــلِ بنــى أســد ربّهــم ألاَ كل شــئ ســواه جلــل[١]

والمعنى الثالث: أن تكون بمعنى من أجله، قال ابن منظور: «فَعَلَه من جَلّك وجَلَلك وجَلاَلك وتجلتك وإجلالك ومن أجل إجلالك، أى من أجلك[٢]».

ومن ذلك قول الشاعر :

رسم دارٍ وقفتُ فــى طَلَلِــه كِدْتُ أَقْضِى الغداةَ من جللـه[٣]

فقيل: أراد من أجله، وقيل: أراد من عظمه فى عينى[٤].

وخلاصة القول : أنّ جلل لفظٌ مشتركٌ بين الحرفية والاسمية، فهى حرفُ جواب بمعنى نعم، وقد حكَى ذلك الزجاجُ فى كتاب الشجرة، وهى بهذا لاتعمل شيئاً شأنها شأن حروف الجواب، وهى تعد قليلة الاستعمال.

وتكون اسماً بمعنى عظيم أو بمعنى حقير، أو بمعنى من أجله.

---

(١) من بحر المتقارب ديوانه ١٨٠ ومغنى اللبيب ١٦٣ وهمع الهوامع ٤/٣٧٣ ولسان العرب (جلل) ١١/١١٧.

(٢) لسان العرب (جلل) ١١/١٢٠.

(٣) من بحر الخفيف لجميل بثينة ديوانه ١٨٧ ومغنى اللبيب ١٦٤ وشرح شواهده ٣٦٥ وهمع الهوامع ٤/٣٧٤ والخزانة ٤/١٩٩ ولسان العرب (جلل) ١١/١٢٠.

(٤) مغنى اللبيب ١٦٤ وهمع الهوامع ٤/٣٧٤ والأضداد ٩١.

المبحث الثامن

(جَيْرِ)

أولاً: حركةُ الراء فى «جَيْرِ»:

يجوز فى الراء الكسرُ والفتحُ[١]، فالكسرُ على أصل التقاء الساكنين، قال سيبويه[٢]:«وإن كان الحرفُ الذى قبل الآخر متحركًا أسكنوه، كما قالوا: هَلْ وبَلْ وأَجَلْ ونَعَمْ، وقالوا: جَيْرِ فحرّكُوه لئلاّ يسكن حرفان» أى إن كان الحرف الذي قبل الآخر ساكنا حركوه.

وأما الفتحُ فطلبًا للخفة لثقل الكسرة بعد الياء كـ أَيْنَ وكَيْفَ ولَيْتَ[٣]. ويرى ابن الحاجب أن الكسرَ أكثرُ فيها[٤].

فإن قيل: فمابالهم قد فتحوا فى أين وكيف وليت، وكسروا جير، وفيها من الثقل مافى ليت وأخواتها؟أجاب ابنُ يعيش بقوله:«قيل على مقدارِ كثرةِ استعمال الحرف يُخْتَارُ تخفيفُه، فلما كَثُرَ استعمال أين وكيف وليت مع العلة التى ذكرناها من اجتماع الكسرة والياء آثروا الفتحةَ لذلك، ولما قَلَّ استعمال جَيْرِ لم يحفلوا بالثقل، وأَتَوْا فيه بالكسر الذى هو الأصل، فاعرفه»[٥].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٨٨٢ وشرح الكافية ٢/٣٤١ وشرح المفصل ٨/١٢٤ ومغنى اللبيب ١٦٢ واللسان (جير) ٤/١٥٦ وهمع الهوامع ٤/٣٧٤ والمعجم الوسيط فى الإعراب ١١٥.

(٢) الكتاب ٣/٢٨٦ ونسبه إليه صاحب اللسان (جير) ٤/١٥٦ وينظر: مغنى اللبيب ١٦٢ وهمع الهوامع ٤/٣٧٤.

(٣) ينظر : مغنى اللبيب ١٦٢ وشرح الكافية ٢/٣٤١ وشرح المفصل ٨/١٢٤.

(٤) الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٢٢٢.

(٥) شرح المفصل ٨/١٢٤.

ثانياً: أهي حرف أم اسم أم يجوز فيها الوجهان :

اختلف النحاة في ذلك على ثلاثة أقسام :

القسم الأول: هي اسمٌ بمعنى حقّاً[١]، وفي هذا قال المالقي[٢]:«وإنما هي اسمٌ بمعنى حقّاً مضمنة معنى القسم، إذ هي عِوَضٌ منه، وفيها معنى التوكيد، فتقول : جَيْرِ لأفعلنّ، كما تقول : حقّاً لأفعلنّ فهي كـ (عَوْضُ) في قولهم: عَوْضَ لأضربنّك، وهي من أسماء الدهر نُزِّلَتْ منزلة المقسم به».

والقائلون باسميتها استدلوا على ذلك بثلاثة أشياء :

الأول: أن معناها «حقّاً» وماحَلّ من الألفاظ المشكلة في الحرفية والاسمية محلّ الاسمِ حُكِمَ عليه بالاسمية، إلاّ إنْ قَامَ دليلٌ على حرفيته كـ (كاف التشبيه) التي معناه مثل[٣]، نحو قول الشاعر :

ولم يفعلوا فِعْلَ آلِ حنظلة ... إنّهم جَيْرِ بئس ما ائتمروا[٤]

أي إنهم حقا بئسما ائتمروا.

الثاني: أنها قد نُوِّنت في الشعر مراعاةً لأصلها من الاسمية[٥]، قال الشاعر :

---

(١) ممن قال بهذا أحمد بن فارس في الصاحبي ١٥٢ والمالقي في رصف المباني ٢٥٢-٢٥٣ وممن يميل إلى هذا الإربلي في جواهر الأدب ٤٦٠ ونسب ذلك ابن منظور للجوهري في لسان العرب (جير) ٤/١٥٦.

(٢) رصف المباني ٢٥٣.

(٣) رصف المباني ٢٥٣.

(٤) الشاهد لامرئ القيس من بحر المنسرح، ينظر: ديوانه ١٣٢.

(٥) ينظر هذا الرأي في: الصاحبي ١٥٢-١٥٣ ورصف المباني ٢٥٣ وجواهر الأدب ٤٦٠ ونقله ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/٨٨٥ والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٢ ومغني اللبيب ١٦٢ وهمع الهوامع ٤/٣٧٤-٣٧٥.

وقائلةٍ أَسيتَ نقلتُ جَيْـرِ أسـىً إنّنى من ذاك إنّـــه[1]

«فـهـذا التنوين وإن كـان تنوين ضـرورةٍ، لايكون إلا فى الأسـمـاء التى أصلُها التمكن، كتنوينِ المنادى العلم فى قول الشاعر :

ضربتْ صدرَها إلىّ وقالتْ يا عدياً لقد وَقَتْكَ الأَوَاقِـى[2]

... وكتنوين مالاينصرف منها، نحو قول الشاعر :

قواطنــاً مكــة مــن وُرْقِ الحمــى[3]

ولايكونُ تنوينُ الضرورة فى فِعْلٍ ولاحرفٍ ولامتوغلٍ فى البناء كالضمير، إلا فى القـوافى للتـرنُّم، وليس من بابِ الضـرورةِ، فـصحّ بهـذا أن جَـيْـرِ اسمٌ متمكنٌ في الأصل، إلا أنه قلَّ استعمالُه إلا فى القسم كما ذكر، فلامدخل له فى الحروف، وإنما ذكرته لاستشكاله، ولعدم تبين النحويين له، فاعرفه»[4].

فالمالقى يستدلُّ بتنوين «جَيْرِ» علي أنها اسمٌ متمكنٌ فى الأصل، وهو مع أنه تنوينُ ضـرورةٍ إلا أنّه لايكونُ إلا في الأسـمـاء حيث إنّ تنوينَ الضـرورة لايكون فى فعلٍ ولاحرفٍ ولا اسمٍ مبنى.

---

(١) من بحر الوافر، لم يعلم قائله فى الصاحبى ١٥٣ ورصف المبانى ١٥٣ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٨٥ وشرح الكافية ٢/ ٣٤١ ومغنى اللبيب ١٦٣ والجنى الدانى ٤٣٥ وجواهر الأدب ٤٦٠ وهمع الهوامع ٤/ ٣٧٥ والخزانة ٤/ ٢٣٨ وهناك رواية أخرى فى جواهر الأدب ٤٦٠ أسات.. وأسىء.

(٢) البيت لمهلهل بن ربيعة وينظر : المنصف ١/ ٢١٨ وأمالى الشجرى ٢/ ٩ وشرح ابن عقيل ٢/ ١٨ ورصف المبانى ٢٥٤ والدرر اللوامع ١/ ١٤٩ وهو من بحر الخفيف.

(٣) ديوان العجاج ٩ والكتاب ١/ ٨ والخصائص ٣/ ١٥ ورصف المبانى ٢٥٤ واللسان حمم والإنصاف ١/ ٥١٩.

(٤) رصف المبانى ٢٥٣-٢٥٤.

والثالث: دخول أجل على جير[1]، كقول الشاعر :

وَقُلْنَ على الفردوسِ أَوّلُ مشربٍ
أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبيحت دَعَائِرُه[2]

«أى نعم حقاً إن كانت»[3].

وقريبٌ من القائلين بالاسمية ماقاله عبد القاهر الجرجانى :«اسم فعل بمعنى اعترف، ولايتعذر ماارتكبه فى جميع حروف التصديق»[4].

وعلّةُ بناءِ «جَيْرِ» عند القائلين باسميتها :«وقد تستعملُ بمعنى حقّاً، وإذا جاءت كذلك فَعِلّة بنائِها إما اسمٌ من أسماء الأفعال بمعنى حقّ ذلك، كما تقول فى تفسير : هيهات لذلك، بُعْداً له ، وكثيرا ما تفسر أسماء الأفعال بالمصادر، وإما لأنه موافق لـ جير الذى هو حرفٌ فى لفظه، وأصل معناه فى الحرفية التحقيق والإثبات»[5].

فَعِلّة البناء تتمثل فى أمرين: إما لأنه اسمُ فعلٍ بمعنى حقّ ذلك، وأسماء الأفعال تفسر بالمصادر، أو لأنه موافق لجير الحرفية فى اللفظ.

---

(١) جواهر الأدب ٤٦١ والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٢٢٣ واللسان جير ٤/١٥٦.

(٢) ديوان طفيل ٨٤ وينظر الشاهد فى : شرح الكافية الشافية ٢/٨٨٤ والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٢٢٣ وشرح الكافية ٢/٣٤١ وشرح المفصل ٨/١٢٤ ومغنى اللبيب ١٦٢ والجنى الدانى ٤٣٤ وجواهر الأدب ٤٦١ والخزانة ٤/٢٣٥ وهمع الهوامع ٤/٣٧٤ واللسان جير ٤/١٥٦.

(٣) جواهر الأدب ٤٦١.

(٤) شرح الكافية ٢/٣٤١ والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٢٢٢.

(٥) الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٢٢٢-٢٢٣ وينظر: جواهر الأدب ٤٦١ ذكر الوجه الثانى فقط. وذكره كذلك فى شرح الكافية ٢/٣٤١.

القسم الثانى: وجَيْرِ حرفُ جواب بمعنى نعم، لا اسم بمعنى حقّاً[١]، وعلّل ابن مالك ذلك بقوله :«لأن كلَّ موضع وقعتْ فيه (جير) يصلح أن يوقع فيه (نعم)، وليس كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن يوقع فيه حقّاً، فإلحاقها بـ نعم أَوْلَى»[٢].

ومما يؤكدُ حرفيتَها «شبهها بـ «نعم» لفظاً واستعمالاً، ولذلك بُنِيَتْ[٣]، ولو وافقت حقّاً فى الاسمية لأعربت، ولجاز أن يصحبها الألف واللام كما أن (حقًّا) كذلك»[٤].

ومن أدلة القائلين بحرفيتها وأنها بمعنى نعم «أنها لو لم تكن جير بمعنى نعم لم تعطف عليها»[٥] فى قول بعض الطائيين :

أَبَى كَرَماً لا آلفاً جير أو نعم ... بأحسنِ إيفاءٍ وأنجز موعد[٦]

---

(١) ينظر فى شرح الأنموذج ١٩٤ وشرح الكافية الشافية ٢/٨٨٣ وتسهيل الفوائد ١٥٤ وشرح الكافية ٢/٣٤١ وشرح المفصل ٨/١٢٤ ومغنى اللبيب ١٦٢ والجنى الدانى ٤٣٣ وهمع الهوامع ٤/٣٧٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٨٨٣ ونقله عنه المرادى فى الجنى الدانى ٤٣٣.

(٣) علل القائلون باسميتها أنها مبنية لشبهها بـ جير الحرفية لفظاً.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/٨٨٣ وينظر فى : مغنى اللبيب ١٦٢ والجنى الدانى ٤٣٣ وهمع الهوامع ٤/٣٧٤.

(٥) ينظر فى : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٨٨٣ والجنى الدانى ٤٣٣.

(٦) من بحر الطويل وينظر الشاهد فى : شرح الكافية الشافية ٢/٨٨٣ والجنى الدانى ٤٣٤ وهمع الهوامع ٢/٤٤ والدر اللوامع ٢/٥٢.

ومن أدلتهم أيضًا أنَّ جير مؤكدةٌ لنعم[1]، فى قول طفيل :

وقُلْنَ علـــى البــردى أَوّلُ مشربٍ

نَعَمْ جَيْرِ إنْ كانت رواءً أسافلــه[2]

وقد سبق أن استدلّ القائلون باسميتـهـا بهذا البيت على أنّ جَيْرِ اسم بمعنى حقّاً، والمعني عندهم نعم حقا إنْ، وكونها مؤكدة أَوْلَى، لأن نعم حرف، ونعم أم الباب فى الحروب الجوابية فالأَوْلَى أن تكون حرف جواب هنا.

ومن الأدلة كذلك على حرفيتها أنّ جَيْرِ جاءت مقابلةً لـ«لا» فى قول الراجز:

إذا يقـــولُ لا أبو العجيـــــر

يصـــدق لا إذا يقول جَيْــــــر[3]

فهذا تقابل ظاهر بين لا وجير، ومثله فى التقدير قول الكميت :

يَرْجُــون عَفْــوى ولايخشــون بادرتــى

لاجيرِ ولاجيرِ والغربان لم تشب[4]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٨٨٤ ومغنى اللبيب ١٦٢ والجنى الدانى ٤٣٤ وهمع الهوامع ٣٧٤/٤.

(٢) ديوانه ٨٤ وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٨٨٤ والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٢٢٣ وشرح الكافية ٢/٣٤١ وشرح المفصل ٨/١٢٤ ومغنى اللبيب ١٦٢ والجنى الدانى ٤٣٤ وجواهر الأدب ٤٦١ واللسان (جير) ٤/١٥٦.

وهناك رواية أخرى فى الشطر الثانى (أجل جير إن كات أبيحت دعائره)

(٣) من الرجز لم يعلم قائله ينظر : شرح الكافية الشافية ٢/٨٨٤ والجنى الدانى ٤٣٥ ومغنى اللبيب ١٦٣ وهمع الهوامع ٤/٣٧٤ وشرح شواهد المغنى ٣٦٢.

(٤) من بحر البسيط ينظر فى : شرح الكافية الشافية ٢/٨٨٤ والجنى الدانى ٤٣٥ ومغنى اللبيب ١٢٨ والصاحبى ١٤٩ والخزانة ٤/٢٣٨.

أراد «لايثبت مرجوهم، نعم تلحقهم بادرتى، أى سرعة غضبى»[١].

وهناك شواهد أخرى من الشعر تؤكد أن «جير» بمعنى نعم، ومن ذلك قول الشاعر :

متى تَبْأى بقومك فى معدّ ... تَقُلْ تصديقَك العلماء جير[٢]

ومن ذلك أيضاً قول الراجز :

قَالَتْ أَرَاكَ هارباً للجور
من هَدّةِ السلطان قُلْتُ جَيْرِ[٣]

ومن شواهدها ما حكاه أبو عبيد عن أبى زيد أنه يقال: جير لا أفعلُ، قال معناه: نعم لا أفعل[٤].

فالشواهدُ كثيرةٌ على مجىء جير حرفاً بمعنى نعم، كما أن القائلين بهذا قد رَدّوا على مَنْ ادعى اسمية جير بتنوينه فى قول الشاعر:

وقائلةٍ أَسيتَ فقلتُ جَيْرٍ ... أَسِيٌّ إننى من ذاك إنّه

بأنه لاحجة لهم فى هذا البيت، وذلك من ثلاثة أوجه :

«**الوجه الأول**: أنّه فِعْلُ مضطرٍ، والثانى: ويحتمل أن يكونَ قائلُه أراد توكيدَ جير بـ إنّ التى بمعنى نعم، فحذف همزتها، وخفف، والثالث: ويحتمل

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٨٥ ونقله فى الجنى الدانى ٤٣٥.

(٢) من بحر الوافر: أمالى ابن الشجرى ١/ ٣٧٤، ٢/ ٣٢٤ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٨٦ واللسان (بأو).

(٣) أنشده ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٨٦-٨٨٧ واللسان(جير) ٤/ ١٥٦.

(٤) النوارد لأبى زيد ١٨٤.

ن يكون شبّه آخر النصف بآخر البيت، فنوّنَ تنوينَ الترنم، وهو لايختص
ـالأسماء بل يلحقُ الحرف والفعل»[١].

وجير الجوابية تختصُ «بتصديق الخبر فقط مثبتاً كان أو منفياً، فتقول:
ذا قيل: قام زيدٌ أو ما قام بكر: جير أى نعم»[٢]، وعلّل الإربلى اختصاصها
بتصديق الخبر بقوله : «واختصت بالخبر حَطّاً لها عن نعم، كـ (أجل)
و(إن)»[٣].

صحيح أن (إن الجوابية) تختصُّ بتصديق الخبر ولكن (أجل) لها ثلاثة
معان: أن تكونَ لتصديق الخبر ولإعلام المستخبر ولو عدِ الطالب، فهى ليست
كما زعم الإربلى.

وتختصُّ (جير) كذلك بأنها حرفُ جر للقسم[٤]، وهى تقومُ مقام الجملة
القسمية كما قال الرضى[٥]:«ويقوم مقام الجملة القسمية أيضا بعض حروف
التصديق، وهو جير بمعنى نعم، والجامع أن التصديق توكيد وتوثيق كالقسم،
تقول : جير لأفعلنّ، كأنك قلت: نعم والله لأفعلن».

فمن الاستغناء بـ (جير) قول الشاعر :

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٨٥ ونقله عنه المرادى فى الجنى الدانى ٤٣٥ وينظر: مغنى اللبيب ١٦٣ حيث ذكر الوجهين الثانى والثالث وفى همع الهوامع ٤/ ٣٧٥ الوجه الأخير.

(٢) جواهر الأدب ٤٦٠ وينظر فى ذلك : شرح الأنموذج فى النحو ١٩٤ وقد جمع بين أجل وجير حيث إنهما يختصان بتصديق الخبر منفيا أو مثبتاً.

(٣) جواهر الأدب ٤٦٠.

(٤) ينظر فى ذلك: شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٨٢ وتسهيل الفوائد ١٥٤ وشرح الكافية ٢/ ٣٤١ وشرح المفصل ٨/ ٢٤ وجواهر الأدب ٤٦٠ واللسان جير ٤/ ١٥٦.

(٥) شرح الكافية ٢/ ٣٤١ وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٨٢ وتسهيل الفوائد ١٥٤.

قالوا قُهِرْتَ فقلتُ جَيْرِ لَيُعْلَمَنْ عما قليل أَيُّنَا المقهور[١]

وقد يجاب بـ جير دون إرادة القسم[٢]، واستدل الرضى على ذلك بقول الشاعر:

وقُلْنَ على الفردوسِ أَوّلُ مشربٍ
أَجَلْ جيرِ إن كانت أبيحت دعائره[٣]

القسم الثالث: وهم القائلون بجواز الحرفية والاسمية[٤]، ويتضح ذلك في قول الإربلي: «وهي كلمةٌ مشتركة، تقع تارةً حرفَ إيجاب في موضع بمعنى نعم... وأخرى اسماً بمعنى حق»[٥].

وقال أبو حيان[٦]:«وجيرِ فيها خلاف، منهم من قال إنها حرفُ جوابٍ، ومنهم من قال إنها اسمٌ».

وهذا الرأى الأخيرُ هو أعدلُ هذه الآراء وأحسنُها، وذلك للأسباب الآتية :

١- أن من حروف الإيجاب والتصديق مايجمع بين الحرفية والإسمية، فهى ألفاظ مشتركة،ومن ذلك بجل الاسمية فهى إما أن تكون اسم فعل بمعنى

---

(١) من بحر الكامل وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٨٨٢.

(٢) ينظر هذا الرأى فى : تسهيل الفوائد ١٥٤ وشرح الكافية ٢/٣٤١.

(٣) سبق تخريجه والاستشهاد به ص٥، ٦٠.

(٤) الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٢٢٢ وارتشاف الضرب ٣/٢٦٢ وجواهر الأدب ٤٦٠-٤٦١ ولسان العرب (جير) ٤/١٥٦ والقاموس المحيط (جير) ١/٤١٠ والمعجم الوسيط فى الإعراب ١١٥.

(٥) جواهر الأدب ٤٦٠.

(٦) ارتشاف الضرب ٣/٢٦٢ وهو رأيه فى شرح التسهيل نقله عنه السيوطى في الهمع ٤/٣٧٥.

يكفى أو اسم بمعنى حَسْبُ، وجلل كذلك فهى حرف جواب بمعني نعم أو اسم بمعنى العظيم أو الحقير أو من أجله.

٢- أن القائلين باسميتها قالوا إنها ليست جوابية واستدلوا على ذلك بشواهد جاءت فيها جير بمعنى حقاً ولم يردّها القائلون بحرفيتها، ومن ذلك قول الشاعر :

لم يفعلُوا فِعْلَ آل حنظلة　　　إنّهم جيرِ بئسما ائتمروا

٣- اختلف القائلون بالاسمية والقائلون بالحرفية حول قول الشاعر :

وقُلْنَ على الفردوسِ أوّلُ مشربٍ
أَجَلْ جَيْرِ إنْ كانت أُبيحت دعائره

فأصحاب الفريق الأول يقولون المعنى نعم أو أجل (على حسب الرواية) حقاً، وأصحاب الفريق الثانى يقولون إن جير مؤكدة لنعم أو أجل، والبيت يحتمل المعنيين.

٤- وأيضاً لأنها مبنية في الحالتين سواء أكانت اسما بمعنى حقا وبناؤها مثل بناء أمس أم حرفاً وبناؤها مثل بناء نعم.

٥- أن القائلين بحرفيتها قالوا: إنه فى كل موضع وقعتْ فيه جَيْرِ يصلح أن يوقع فيه نعم، وليس كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن يوقع فيه حقا.

وأفهم من هذا أنّ هناك مواضعَ يصلح أن تقع فيه حقا موقع جير.

ولكل هذا أرى أن (جير) لفظٌ مشترك بين الحرفية والاسمية مؤيداً فى ذلك الفريق الثالث ومخالفاً للفريقين الأول والثانى.

ثالثاً: وخلاصة القول فى جير:

أنه يجوزُ فى رائها الكسرُ والفتحُ، فالكسرُ على أصل التقاء الساكنين والفتحُ طلباً للخفة لثقلِ الكسرةِ بعد الياء.

وقد اختلف النحاة هل هى اسمٌ أو حرفٌ؟ وذلك على ثلاثة أقسام :

الأول: هى اسم بمعنى حقًّا مضمنة معنى القسم وقد استدلّوا على اسميتها بثلاثة أشياء :

١- أن الذى يحلّ محلّ الاسم من الألفاظ المشتركة حُكِمَ عليه بالاسمية، وقد استدلوا على ذلك بشاهد شعرى.

٢- أنها جاءت منونةً فى الشعر مراعاةً لأصلها من الاسمية، وعلى الرغم من أنه ضرورةٌ إلا أن الضرورةَ لاتكونَ إلا فى الأسماء التى أصلُها التمكن ولايكونُ تنوين الضرورة فى فِعْلٍ ولاحرفٍ ولامتوغلٍ فى البناء كالضمائر.

وردّ عليهم القائلون بحرفيتها بأنه لاحجةَ لهم فى الاستدلال بالشاهد الشعرى، وذلك من ثلاثة أوجه :

أ) أنه فِعْلُ مضطرٍ.

ب) ويحتمل أنه أراد توكيدَ جَيْر بإنّ الجوابية بعد حذف همزتها للتخفيف.

جـ) أنه شبّه آخر الشطر الأول بآخر الشطر الثانى فنوّنَ تنوينَ الترنم.

٣- دخول أجل على جير.

وذهب عبد القاهر الجرجانى إلى أنها اسم فعل بمعنى اعترف، ولم يذكره غيره.

وعلل القائلون باسميتها بناءَها إما لأنها اسمُ فعلٍ بمعنى حَقّ ذلك، أو لأنها موافقةٌ لـ جير الحرفية فى لفظها، وأصلُ معناها في الحرفية التحقق والإثبات.

الثانى: أن جَيْرِ حرفُ جوابٍ بمعنى نعم أو أجل، وليست اسماً بمعنى حقاً، وأدلتهم على ذلك كثيرة وأهمها :

١- أنه فى كل موضع وقعتْ فيه (جَيْرِ) يصلح أن يوقعَ فيه نعم، وليس كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن يوقع فيه حقًّا.

٢- شبهها بـ «نعم» لفظاً واستعمالاً، وهذه عِلّةُ بنائِها. ولو وافقت حقاً فى الاسمية لأُعربت، ولجاز أن يصحبَها الألفُ واللام، كما أن حقًّا كذلك.

٣- أنها عُطِفَتْ على نعم وجاءت مؤكدةً لـ نعم أو أجل، كما جاءت مقابلةً لـ لا وهذا كلّه يؤكدُ حرفيتها وشبهها بـ نعم.

٤- استدلوا بشواهدَ شعريةٍ كثيرةٍ وبما حكاه أبو عبيد عن أبى زيد الأنصارى تؤكد أن جير بمعنى نعم.

وجير الجوابية تختصُّ بتصديق الخبر فقط نفيًا أو إثباتًا، كما أنها تختصُّ بأنها حرفُ جرٍّ للقسم، وتقوم مقام جملة القسم، والجامع أن التصديق توكيد وتوثيق كالقسم.

الثالث: أنها لفظٌ مشتركٌ بين الحرفية والاسمية فهى تارةً تقع حرف إيجاب كـ نعم، وتارة اسم بمعنى حقا.

وهذا الرأى هو أعدلُ هذه الآراء وأحسنُها لعدة أسباب هى :

١- أن هناك ألفاظًا مشتركة من ألفاظ الإيجاب جاءت محتملة للحرفية والاسمية مثل بَجَلْ وجَلَلْ.

٢- أن القائلين باسميتها وأنها بمعنى حقًّا جاءوا بشاهد لم يستطعْ أنصارُ الفريق الآخر أن يردُّوه، لأن حقًّا تصلح فى موضعها.

٣- هناك شاهدٌ استشهد به الفريقان، والتفسيران صحيحان وهو محتمل لهما.

٤- أن جَيْرِ مبنيةٌ سواء أكانت اسماً أم حرفاً بل إنهم علّلوا بناء الاسمية لشبهها بالحرفية.

٥- أن القائلين بحرفيتها قالوا: وليس كل موضع وقعت فيه جَيْر يصلحُ أن يوقعَ فيه حقًّا،وهذا يؤكد أن هناك مواضع يصلح أن تحل فيها حقا موضع جيــــر.

المبحث التاسع
(كَـــلَّا)

أولاً: هل هى مركبةٌ أم بسيطةٌ ؟

اختلف النحاةُ فى ذلك على رأيين :

ذَهَبَ جمهورُ البصريين كـ سيبويه والخليل والمبرد والزجاج[١] وأحمد بن فارس[٢] والمالقى[٣] وابن هشام[٤] والمرادى[٥] والإربلى[٦] والسيوطى[٧] وغيرِهم إلى أنها بسيطةٌ وغيرُ مركبةٍ.

وذهب ثعلبُ إلى أنها مركبةٌ[٨]، وزعم المالقى أن ابنَ العريف جعلها مركبةً[٩].

وقيل[١٠]: إنها مركبةٌ من (كَلَا) و(لَا) ، واستشهدوا بقول الشاعر:

أَصَابَ خَصَاصَةً فَبَدَا كَلِيلاً كَلَا وانغلّ سائرُه انغلالاً

---

(١) من نحو القرآن ١٧٥.

(٢) الصاحبى ١٦٦.

(٣) رصف المبانى ٢٨٧.

(٤) شرح شذور الذهب ١٥ ومغنى اللبيب ٢٤٩.

(٥) الجنى الدانى ٥٧٨.

(٦) جواهر الأدب ٥٠٦.

(٧) همع الهوامع ٤/٣٨٤.

(٨) مجالس ثعلب ٣٢٤ ونسب هذا الرأى إليه فى ارتشاف الضرب ٣/٢٦٢ ومغنى اللبيب ٢٤٩ والجنى الدانى ٥٧٨ وهمع الهوامع ٤/٣٨٤ وغير منسوب فى جواهر الأدب ٥٠٦.

(٩) رصف المبانى ٢٨٧.

(١٠) ذكره الصاحبى ١٦٦.

ويرى أن هذا القولَ «ليس بشيءٍ، وكَلاَّ موضوعة لما ذكرناه على صورتها في التثقيل»[١].

وقال المالقى[٢]: «هى بسيطةٌ عند النحويين، إلا أنَّ ابنَ العريف جعلها مركبةً من (كَلْ) و(لا) وهذا كَلاَمٌ خَلَفٌ؛ لأن (كَلْ) لم يأتِ لها معنى في الحروف فلاسبيل إلى ادعاءِ التركيب من أجل لا، إذ لايصح التركيب إلا فيما يصحّ له معنى في حالِ الإفرادِ».

وزعم ثعلبُ أنها مركبةٌ من كاف التشبيه و(لا) التى للردّ، وزِيدَ بعد الكاف لامٌ لتخرجَ من معناها التشبيهى، قال: وإنما شدّدت لامُها لتقوية المعنى، ولدفعِ توهُم بِقاء معنى الكلمتين[٣].

«قال أبو حيان: وهذه دعوى لايقومُ عليها دليلٌ»[٤].

وذكر الإربلى قولاً آخر فى تركيبها، أنها مركبةٌ من (أَلاَ) التى للتنبيه ولا النافية[٥] ولعلّه يقصدُ هنا من الكاف وأَلاَ التى للتنبيه ولا النافية، فسقطت الكاف، وهذا رأى ضعيفٌ لادليلَ عليه.

والرأى هنا أنها مفردةٌ وليست مركبةً، لأن الآراءَ الأربعةَ في تركيبها مردودةٌ، والألفُ، التى فى آخرها أصليةٌ لحرفيتها.

ثانياً: أقسامها: للنحاة مذاهبُ متعددةٌ فى أقسام كَلاَّ:

---

(١) الصاحبى ١٦٦.

(٢) رصف المبانى ٢٨٧ ونقله عنه فى الجنى الدانى ٧٨٥.

(٣) مجالس ثعلب ٣٢٤ وينظر فى : ارتشاف الضرب ٢٦٢/٣ ومغنى اللبيب ٢٤٩ وهمع الهوامع ٣٨٤/٤ وهو أحد الوجهين اللذين ذكرهما الإربلى فى جواهر الأدب ٥٠٦.

(٤) نقله عنه السيوطى فى همع الهوامع ٣٨٤/٤.

(٥) جواهر الأدب ٥٠٦.

١- مذهبُ سيبويه والخليل وعامةُ البصريين أنها حرفُ ردعٍ وزجرٍ[١]، ومثال ذلك أنْ تقولَ لمن قال: فُلَان يبغضك، كَلاّ، أى ارتدع[٢].

ولامعنى لـ (كَلّا) عند البصريين إلا ذلك «حتى إنهم يُجبزون أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعةٌ منهم: متى سمعت (كلا) فى سورةٍ فاحكم بأنها مكيةٌ، لأن فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر مانزل ذلك بمكةَ، لأن أكثرَ العتو كان بها»[٣].

وقد ضعّفه ابنُ هشام بقوله :«وفيه نظرٌ؛ لأن لزومَ المكية إنما يكون عن اختصاصِ العتو بها، لا عن غلبتِه، ثم لاتمتنع الإشارة إلى عتوٍ سابقٍ، ثم لايظهرُ معنى الزجر فى كَلّاَ المسبوقة بنحو«**فى أىِّ صورةٍ مَاشَاءَ رَكَّبَك**»[٤] و«**يوم يقومُ النّاسُ لربِّ العالمين**»[٥]، «**ثم إنَّ علينا بيانَه**»[٦] وقولهم المعنى: انته عن ترك الإيمان بالتصوير فى أى صورة ماشاء

---

(١) اقتصر على هذا الوجه فى الكتاب ٤/ ٢٣٥ وشرح الأنموذج فى النحو ٢٧٠ ورصف المبانى ٢٨٧-٢٨٨ وحروف المعانى والصفات ٢٦-٢٧ وينظر هذا الوجه فى: تسهيل الفوائد ٢٤٥ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٢ ومغنى اللبيب ٢٤٩ وشرح شذور الذهب ١٤ وشرح الكافية ٢/ ٤٠٠ والفوائد الضيائية ٢/ ٣٩١ والجنى الدانى ٥٧٧ والنكت الحسان ٢٨٧ وجواهر الأدب ٥٠٥ والهمع ٤/ ٣٨٤ ولسان العرب ١١/ ٥٩٧ والمعجم الوسيط ٢٤٥.

(٢) شرح الأنموذج فى النحو ٢٧٠ ونقله فى شرح الكافية ٢/ ٤٠٠ والفوائد الضيائية ٢/ ٣٩١.

(٣) مغنى اللبيب ٢٤٩ ونقله دون نسبة السيوطى فى الهمع ٤/ ٣٨٤ والجنى الدانى ٥٧٨.

(٤) سورة الانفطار ٨٢/ ٨.

(٥) سورة المطففين ٨٣/ ٦.

(٦) سورة القيامة ٧٥/ ١٦.

الله، وبالبعث، وعن العجلة بالقرآن[١]، تعسّف، إذ لم يتقدم فى الأولين حكاية نفى ذلك عن أحد، ولطول الفصل فى الثالثة بين كلا وذكر العجلة..»[٢].

والردعُ له عدّةُ صورٍ كأن «تقول لشخصٍ فُلَانٌ يبغضك، فيقول: كَلَّا، ردعاً لك، أى ليس الأمرُ كما تقول، وتكون أيضاً ردعاً للطالب كقوله تعالى: **«ربِّ ارجعون لعلى أعملُ صالحاً فيما تركتُ كَلَّا»**[٣]، وقد يكونُ كَلَّا من كلام المتكلم بما قبلها، وذلك إذا أخبر عن غيره بشئ منكر، فيذكر بعده (كَلَّا) بياناً لكونه منكراً كقوله تعالى: **«واتخذوا من دون الله آلهةً ليكونوا لهم عِزًّا كَلَّا[٤]»**[٥].

ومن الآيات التى جاءت فيها كلا للردع والزجر قوله تعالى **«أيطْمعُ كلُّ امرئٍ منهم أن يُدْخَلَ جنّةَ نعيمٍ كَلاّ إنَّا خلقْنَاهم مما يعلمون»**[٦] هى ردعٌ وزجرٌ[٧].

وكذلك فى قوله تعالى: **«بل يريدُ كلُّ امرئٍ منهم أنْ يُؤْتَى صحفاً منشَّرة. كلا بل لايخافون الآخرة. كلا إنه تذكره»**[٨] هى للردع والزجر[٩].

---

(١) المعانى الثلاثة هذه متعلقة بالآيات الثلاث السابقة على الترتيب.

(٢) مغنى اللبيب ٢٤٩.

(٣) سورة المؤمنون ٢٣/ ١٠٠.

(٤) سورة مريم ١٩/ ٨١.

(٥) شرح الكافية ٢/ ٤٠٠.

(٦) سورة المعارج ٧٠/ ٣٨-٣٩.

(٧) ينظر فى الكشاف ٤/ ١٤٠ وتفسير القرطبى ١٨/ ٢٩٤ والبحر المحيط ٨/ ٣٣٦.

(٨) سورة المدثر ٧٤/ ٥٢-٥٤.

(٩) الكشاف ٤/ ١٦٢ وتفسير القرطبى ١٩/ ٩٠ والبحر المحيط ٨/ ٣٨١.

وهناك آياتٌ أخر ذكرها المفسرون للزجر والردع، ولم يذكروا لها معنى غيره [(١)].

(٢) مذهب الكسائى وتلميذه نصير بن يوسف ومحمد بن أحمد ابن واصل أنها تكونُ بمعنى حقّاً[(٢)]، وذكر ابنُ هشام العلةَ لاختيار الكسائى ومَنْ وافقه هذا الرأى بقوله :«ورأى الكسائى وأبو حاتم ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمرًا فيها، فزادوا فيها معنى ثانياً يصح عليه أنْ يوقفَ دونها ويُبْتَدَأَ بها »[(٣)].

وتأتى كَلاَّ بمعنى حقًّا «إذ لم يتقدم علي ذلك مايزجر عنه، كذا قال قومٌ، وقد اعترض على ذلك بأن (حقًّا) تُفْتَحُ أَنَّ بعدها، وكذلك ألاَ التى بمعناها »[(٤)].

ويرى الإربلى أن همزة إنَّ «تكسر بعد كَلاّ هذه، وإن فتحت بعد حقاً؛ لأن الجملةَ تقع معمولةً لها، وأما حقًّا فإنه مصدرٌ منصوبٌ بالفعل المقدّرِ له، فيعمل فيما بعده نصبًا »[(٥)].

---

(١) سورة القيامة ٧٥/ ١٠-١١ فى الكشاف ١٦٤/٤ وتفسير القرطبى ٩٨/١٩ والبحر المحيط ٣٨٦/٨ وسورة عبس ٨٠/ ١٠-١١ فى الكشاف ١٨٥/٤ وتفسير القرطبى ٢١٥/١٩ والبحر ٤٢٨/٨ وسورة المطففين ١٥/٨٣ فى الكشاف ١٩٦/٤ وتفسير القرطبى ١٦١/١٩ والفتوحات الإلهية ٤٩٦/٤ وسورة الفجر ٢١/٨٩ فى الكشاف ٢١١/٤ وتفسير القرطبى ٥٤/٢٠ والبحر المحيط ٤٧١/٨.

(٢) ينظر هذا الرأى فى تسهيل الفوائد ٢٤٥ وارتشاف الضرب ٢٦٢/٣ ومغنى اللبيب ٢٥٠ وشرح شذور الذهب ١٤ وشرح الكافية ٤٠٠/٢ والفوائد الضيائية ٣٩١/٢ والجنى الدانى ٥٧٧ وجواهر الأدب ٥٠٥ وهمع الهوامع ٣٨٤/٤ ولسان العرب (كلل) ٥٩٨/١١ والمعجم الوسيط فى الإعراب ٢٤٥ .

(٣) مغنى اللبيب ٢٥٠ وينظر: همع الهوامع ٣٨٤/٤.

(٤) شرح شذور الذهب ١٤.

(٥) جواهر الأدب ٥٠٥ ونقله عن حروف المعانى للرمانى ١٢٢.

ومن شواهدهم على ذلك قوله تعالى: **﴿كَلَّا إِنَّ الإنسانَ لَيطْغَى﴾**[١] أى حقًّا، ويرى ابنُ هشام أنَّ الأَوْلَى فى الآية أن تفسَّر (كَلاّ) بمعنى أَلاَ التى يُسْتَفْتح بها الكلام[٢].

«ويجوزُ أنْ تُجابَ بجوابِ القسمِ كالآية السابقة، وألاّ تجابَ كقوله تعالى **﴿كَلَّا بل تُحِبُّون العاجلة﴾**[٣] و**﴿كَلَّا إذا بلغتِ التراقى﴾**[٤].

وقال ابن الحاجب[٥]: «ويجوز أن تكون (كَلاّ) فى هذا اسماً، بُنِىَ لموافقته الحرفية فى اللفظ وأصل معناه». وفَسَّر الرضى ذلك بقوله «وإذا كانت بمعنى حقًّا جاز أن يُقالَ إنها اسمٌ بنيت لكوْن لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها؛ لأنك تَرْدَعُ المخاطب عما يقوله تحقيقًا لضدّه، لكن النحاة حكموا بحرفيتها إذا كانت بمعنى حقاً أيضاً، لمَّا فهموا من أن المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بـ«إنّ»، فلم يخرجها ذلك عن الحرفية»[٦].

واستدل مَنْ قال باسميتها بأنها تُنَوَّنُ كالقراءة **﴿كَلاًّ سيكفرون بعبادتهم﴾**[٧] وتوجيه القراءة إمّا أنه «مصدر كَلَّ يَكِلُّ كَلاً أو هو اسم للتثقيل أيضا»[٨].

---

(١) سورة العلق ٦/٩٦.

(٢) شرح شذور الذهب ١٤.

(٣) سورة القيامة ٢٠/٧٥.

(٤) سورة القيامة ٢٦/٧٥.

(٥) شرح الكافية ٤٠١/٢ ونقله عنه ونسبه إليه الإربلى فى جواهر الأدب ٥٠٥.

(٦) شرح الكافية ٤٠١/٢ وجواهر الأدب ٥٠٦ والفوائد الضيائية ٣٩١/٢.

(٧) سورة مريم ٨٢/١٩ وهى قراءة أبى نهيك فى المحتسب ٤٥/٢ والكشاف ٥٢٣/٢ والبحر المحيط ٢١٣/٦ وفتح القدير ٣٥٠/٣ وبدون نسبة فى التبيان ٨٨١/٢ وإعراب القراءات الشواذ ٥٩/٢.

(٨) إعراب القراءات الشواذ ٥٩/٢.

وجَوَّزَ الزمخشرى[١] «كونه حرفَ الردع ونُوِّن كما فى (سلاسلاً)[٢] وردَّه أبو حيان «بأن ذلك إنما صَحّ فى (سلاسلاً) لأنه اسمٌ أصله التنوين، فرجع به إلى أصله للتناسب، أو على لغة مَنْ يصرفُ مالاينصرف مطلقًا»[٣] وليس التوجيهُ منحصرًا عند الزمخشرى فى ذلك «بل جَوَّز كونَ التنوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد فى رأس الآية»[٤].

ورأىُ مَنْ قال باسمية كَلَّا إذا كانت بمعنى حقّاً بعيدٌ «لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليلٌ، ومخالفٌ للأصل، ومحوجٌ لتكلف دعوى عِلّة لبنائها، وإلا فلم لانونت؟»[٥].

وهناك آياتٌ محتملةٌ لأن تكونَ بمعنى الردع أو بمعنى حقًّا من ذلك قوله تعالى: **«ثم يطمعُ أنْ أَزيدَ كَلاّ إنّه كَانَ لآياتِنا عَنِيدا»**[٦] وإذا كانت بمعنى حقًّا «لايجوز الوقفُ عليها، لأنها من تمام مابعدها، ويجوز ذلك إذا كانت للردع؛ لأنها ليست من تمام مابعدها، وكان الفعلُ الذى هى من تمامه محذوفًا، لأن الحرفَ لايستقل، أى كلا لاتفعل، أو ليس الأمر كذا»[٧].

ومعنى هذا أن كَلاّ التى للردع وللزجر يجوزُ أن يوقفَ عليها ويُبتدأ بما بعدها، أما التى بمعنى حقًّا، فلايجوزُ أنْ يوقفَ عليها؛ لأنها من تمام مابعدها.

---

(١) الكشاف ٢/٥٢٣.

(٢) يشير إلى قراءة نافع فى قوله تعالى: «سلالا وأغلالاً وسعيرا» سورة الإنسان ٧٦/٤.

(٣) البحر المحيط ٦/٢١٣-٢١٤.

(٤) مغنى اللبيب ٢٥٢ وهمع الهوامع ٤/٣٨٥.

(٥) مغنى اللبيب ٢٥٠ وهمع الهوامع ٤/٣٨٤-٣٨٥.

(٦) سورة المدثر ٧٤/١٦.

(٧) شرح الكافية ٢/٤٠١.

٣- مذهب النضر بن شُمَيْل أنها حرفُ جوابٍ بمعنى نَعَمْ[١]، ونُسِبَ هذا المذهبُ للفراء[٢] وتستعملُ مع القسم[٣]، وخَرَّجُوا عليه قوله تعالى: «كَلَّا والقمر»[٤] أي: إي والقمر، وفي هذه الآية «يمتنع كونُها للزجر، إذ ليس قبلها مايصح ردُّه»[٥].

وقد جمع ابن مالك بين هذه المذاهب الثلاثة بقوله: «كَلَّا حرفُ ردعٍ وزجرٍ، وقد تُؤولُ بـ حقّاً، وتساوي إِي مَعْنىً واستعمالًا»[٦].

٤- مذهب أبي حاتم ومتابعيه أنها تكون بمعنى أَلَا الاستفتاحية[٧]، ومن ورودها كذلك قوله تعالى «كَلَّا إِنَّ كتابَ الأبرارِ لفي عِلِّيِّين»[٨] وقوله تعالى: «كَلَّا إِنَّ كتابَ الفُجّارِ»[٩] وقوله تعالى «كَلَّا إنهم

---

(١) ينظر في: تسهيل الفوائد ٢٤٥ بمعنى (إي) وارتشاف الضرب ٣/٢٦٢ ومغني اللبيب ٢٥٠ وشرح شذور الذهب ١٤ والجنى الداني ٥٧٧ وجواهر الأدب ٥٠٦ وشرح المفصل ٩/١٦ وهمع الهوامع ٤/٣٨٥ والبحر المحيط ٦/١٩٧ والمعجم الوسيط في الإعراب ٢٤٥ والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٨٨.

(٢) ينظر في ذلك: مغني اللبيب ٢٥٠ وجواهر الأدب ٥٠٦.

(٣) شرح شذور الذهب ١٤ وهمع الهوامع ٤/٣٨٥.

(٤) سورة المدثر ٣٢/٧٤ وفي الكشاف ٤/١٦٠ هي إنكار أو ردع وفي تفسير القرطبي ١٩/٨٤ صلة للقسم.

(٥) مغني اللبيب ٢٥١.

(٦) تسهيل الفوائد ٢٤٥.

(٧) ينظر في: ارتشاف الضرب ٣/٢٦٢ ومغني اللبيب ٢٥٠ وشرح شذور الذهب ١٥ والجنى الداني ٥٧٧ وجواهر الأدب ٥٠٦ وهمع الهوامع ٤/٣٨٥ والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٨٨ والتحفة الوفية ٢٦٣.

(٨) سورة المطففين ١٨/٨٣.

(٩) سورة المطففين ٧/٨٣.

عن ربِّهم يومئذٍ لمحجوبون»[١] لأنَّ همزة «إنَّ تكسرُ بعد ألاَ الاستفتاحية ولاتكسرُ بعد حقّاً، ولابعد ما كان بمعناها، ولأن تفسيرَ حرفٍ بحرفٍ أَوْلَى من تفسير حرفٍ باسم»[٢].

وقال ابنَ هشام[٣]: «وقولُ أبى حاتم عندى أَوْلَى من قول الكسائى والنضر؛ لأنه أكثرُ اطراداً فإن قول النضر لايتأتى فى آيتى المؤمنون[٤] والشعراء[٥] وقول الكسائى لايتأتى فى آيات المطففين[٦].

والعِلَّةُ فى أن قول النضر لايتأتى فى هذين الموضعين، لأنها لو كانت فيهما بمعنى: إى لكانت للوعد بالرجوع وللتصديق بالإدراك، وقول الكسائى لايتأتى فى آياتِ سورة المطففين، لأن همزةَ إنّ فى الآيات الثلاث مكسورةُ فالأَوْلَى أنْ تكونَ كَلاّ بمعنى ألاَ الاستفتاحية، حيث إنَّها بعد ألاَ الاستفتاحية مكسورةٌ، ولاتكون بمعنى حقّاً، لأنها لاتكسر بعد حقّاً.

وكَلّا عند ابن مالك «لاتكونُ لمجرد الاستفتاح خلافًا لبعضهم»[٧] وقال أبو حيان[٨] «ولم يتقدم أبا حاتم إلى ذلك أحدٌ، ووافقه على ذلك الزجاج وغيره».

---

(١) سورة المطففين ٨٣/١٥.

(٢) مغنى اللبيب ٢٥٠.

(٣) مغنى اللبيب ٢٥٠ ونقله عنه السيوطى فى همع الهوامع ٤/٣٨٥.

(٤) يشير إلى قوله تعالى «كلا إنها كلمة هو قائلها» ١٠٠

(٥) يشير إلى قوله تعالى «كلا إن معى ربى سهيدين» ٦٢.

(٦) الآيات ٧، ١٥، ١٨.

(٧) تسهيل الفوائد ٢٤٥.

(٨) نقلا عن همع الهوامع ٤/٣٨٥.

٥- في مذهب الزجاج هي للردع والتنبيه[١]، ومعناها «انته لاتفعل؛ إلا أنّها آكدُ في النفي والردع من (لا) لزيادة الكاف»[٢]. ومثال ذلك قولك لمن قال لك شيئا تنكره نحو «فلان يبغضك وشبهه: كَلّا، أي ارتدع عن هذا وتنبه عن الخطأ فيه»[٣]. ومن ذلك قوله تعالى: **«أطّلَعَ الغيب أم اتّخذ عندَ الرحمنِ عَهْدًا كَلّا سنكتبُ مايقولُ ونَمُدُّ له من العذابِ مَدًّا»**[٤] كلا في الآية للردع والتنبيه على الخطأ[٥]. وكذلك في قوله تعالى **«كَلّا سوف تعلمون. ثم كَلّا سوف تعلمون. كلا لو تعلمون علمَ اليقين»**[٦] كلا ردع وتنبيه[٧].

فالزجاج قد جمع بين مذهب سيبويه والخليل وجمهور البصريين الذي يقول: إنّ كَلّا ردعٌ وزجرٌ وبين مذهب أبي حاتم الذي يرى أنها للتنبيه بمنزلة ألاَ الاستفتاحية التي يفتتح بها الكلام.

٦- مذهب عبد الله بن محمد الباهلي أنها للردّ[٨]، أي ردّ الكلام قبلها: «فيجوز الوقفُ عليها ومابعدها استئناف»[٩].

---

(١) في جواهر الأدب ٥٠٥ وشرح المفصل ١٦/٩ وقاله في لسان العرب (كلل) ٥٩٧/١١ ونسبه لابن الأثير.

(٢) لسان العرب (كلل) ٥٩٧/١١.

(٣) شرح المفصل ١٦/٩.

(٤) سورة مريم ٧٨/١٩-٧٩.

(٥) في الكشاف ٤٢٢/٢ والتبيان ٦٢/٢.

(٦) سورة التكاثر ١٠٢/٣-٥.

(٧) الكشاف ٢٣١/٤ وتفسير القرطبي ١٧٢/٢٠ والبحر المحيط ٥٠٨/٨.

(٨) ارتشاف الضرب ٢٦٢/٣ والجنى الداني ٥٧٧ ونسبة في جواهر الأدب ٥٠٦ لأبي حاتم ولسان العرب (كلل) ٥٩٧/١١ والمعجم الوسيط في الإعراب ٢٤٥ والنكت الحسان ٢٨٨ والتحفة الوفية ٢٦٣.

(٩) ارتشاف الضرب ٢٦٢/٣ والجنى الداني ٥٧٧.

وقال ثعلبُ[١]:«كَلَّا فى القرآن كلّه بمعنى الردّ» ومعنى هذا أنها بمنزلة لا النافية، وذهب ابنُ منظور[٢]» أنها قد تأتى بمعنى لا، كقول الجعدى:

فقلنا لهم خَلُّوا النساءَ لأهلِها ... فقالُوا لنا كَلاّ فقُلْناَ لهم بَلَى

فكلا هنا بمنزلة لا، بدليل قوله : فقلنا لهم بلي، وبلى لاتأتى إلا بعد نفى... وعلى هذا يحمل قوله تعالى:«**فيقولُ ربِّى أَهَانَنْ كَلاّ**»[٣]..».

ومن ذلك قوله تعالى:«**واتَّخَذُوا من دونِ اللهِ آلهةً ليكونوا لهم عزّا. كَلاَّ سيكفرون**»[٤].

ذهب الزمخشرى إلى أنها ردعٌ لهم وإنكارٌ[٥] وذهب غيرُه إلى أنها «ردٌّ لما قبله وإثباتٌ لما بعده»[٦].

ومن ذلك قوله تعالى:«**قُل أَرُونى الذين ألحقتم به شركاء كَلاّ بل هو الله العزيز الحكيم**»[٧].

فى الكشاف «هى ردعٌ»[٨] وفى القرطبى «ليس الأمرُ كما زعمتم، وقيل: إنها ردٌّ لجوابهم المحذوف»[٩].

---

(١) مجالس ثعلب ٣٢٤ ومغنى اللبيب ٢٤٩.

(٢) لسان العرب (كلل) ٥٩٧/١١.

(٣) سورة الفجر ١٦/٨٩-١٧ وهى للرد فى تفسير القرطبى ٥٢/٢٠ ومقالة كلا ١٦.

(٤) سورة مريم ٨١/١٩-٨٢.

(٥) الكشاف ٤٢٢/٢.

(٦) تفسير القرطبى ١٤٧/١١ والبحر المحيط ١٩٧/٦ وينظر مقالة كلا ٧١.

(٧) سورة سبأ ٢٧/٣٤.

(٨) الكشاف ٢٦٠/٣.

(٩) تفسير القرطبى ٣٠٠/١٤.

وأرى أن ماذهب إليه الباهلى من أنها لردٍّ ماقبلها وأنها لنفى ماقبلها بشبه أن تكونَ للزجر والردع، والدليلُ أن الآياتِ التى فُسِّرتْ فيها كلا بأنها لردٍّ، فسرت أيضا بأنها للردع[١].

٧- وعن أبى حاتم والزجاج أن كَلاَّ للاستفهامِ بمنزلة أَلاّ[٢]، ولم أجد فيما بين يدى من مصادر مَنْ فَسَّرَها بذلك.

٨- عن أبى محمد عبد الله الباهلى أنها تكونُ صلةً للكلام بمنزلة أَيْ[٣].

٩- وذهب الفراءُ وأبو عبد الرحمن اليزيدى ومحمد بن سعدان إلى أن كَلاَّ بمنزلة سوف[٤]. «وقال أبو حيان : وهذا مذهبٌ غريبٌ»[٥].

١٠- وذهب أحمد بن فارس إلى أنها «ربما كان صلةً ليمين، كقوله جل ثناؤه (كلا والقمر)[٦] وهى وإن كان صلةً ليمين - راجعة إلى ما ذكرناه - [يقصد الردع] قال الله جل ثناؤه: (كَلّا لاتطعْهُ)[٧] فهى ردعٌ عن طاعةِ من نهاه عن عبادة الله جل ثناؤه، ونكتةٌ بابها النفى والنهى»[٨].

---

١) سورة مريم ١٩/٧٨-٧٩ فى مقالة «كلا» والبحر ٦/٢١٣ للرد وفى الكشاف ٢/٤٢٢ والتبيان ٢/٦٥ للردع، سورة المؤمنون ٢٣/١٠٠ فى الكشاف ٣/٥٦ ردع وفى مقالة كلا ١١-١٢ وتفسير القرطبى ١٢/٤٢١ رد. وسورة المدثر ٧٤/١٥-١٦ فى الكشاف ٤/١٥٨ ردع له وفى شرح الرضى ٢/٣٧٣ وتفسير القرطبى ١٨/٢٩٤ للرد وسورة القيامة ٧٥/٢٠ فى الكشاف ٤/١٦٥ ردع فى وفى البحر ٨/٣٨٨ رد عليهم. إلى آخر ذلك من المواضع.

٢) ارتشاف الضرب ٣/٢٦٢.

٣) ارتشاف الضرب ٣/٢٦٢ والجنى الدانى ٥٧٧ وجواهر الأدب ٥٠٦ والتحفة الوفية ٢٦٣ والنكت الحسان ٢٨٨.

٤) همع الهوامع ٤/٣٨٥ وبدون نسبة فى الجنى الدانى ٥٧٧.

٥) نقلاً عن السيوطى فى همع الهوامع ٤/٣٨٥-٣٨٦.

٦) سورة المدثر ٧٤/٣٢.

٧) سورة العلق ٩٦/١٩.

٨) الصاحبى ١٦٦.

وقد اختلف المفسرون فى تفسير كَلَّا فى آية سورة المدثر فهى عند الزمخشرى إنكار أو ردع[١] وهى عند القرطبى صلةٌ للقسم[٢] نَقْلاً عن الفراء وهى بمعنى حقّاً عند أبى حيان والرضى[٣].

وعند ابن هشام قد يمتنع كونُها للزجر[٤] وعند أحمد بن فارس : صلة لليمين[٥].

فهذه عشرة أقسام فى كلا، أكثرها استعمالاً وشيوعاً أن تكونَ للردع أو للزجر كما هى عند البصريين وليس لها معنى إلا هذا عندهم، أو أن تكون بمعنى حقًّا عند الكسائي، أو تكونَ بمعنى أَلاَ الاستفتاحية عند أبى حاتم، أو تكون بمعنى نعم عند النضر بن شميل، أما باقى الأقسام فيمكنُ أنْ تؤُول إلى هذه الأقسام الأربعة فمَنْ قال إنها للردع والتبيه فقد وَفَّق بين مذهبين ومَنْ قال إنها للردّ، فالردُّ بمعناه هو الردع، أما قولهم إنها استفهامية بمنزلة أَلّا أوصلةً للكلام بمنزلة أى أوصلةٌ لليمين، فلم أجدْ أحداً من المفسرين قد فسَّرها بهذا، أما قول مَنْ قال إنها بمنزلة سوف فهو مذهبٌ غريب كما قال أبو حيان.

ثالثاً: الوقف عليها:

اختلف النحاة في الوقف على كَلَّا، فهناك مواضعُ يُوَقَفُ فيها عليها، وأخرى يوقفُ على ماقبلها، وهذا يتوقفُ على معناها.

---

(١) الكشاف ٤/ ١٦٠.

(٢) تفسير القرطبى ١٩/ ٨٤.

(٣) البحر المحيط ٨/ ٣٧٨ وشرح الكافية ٢/ ٣٧٣.

(٤) مغنى اللبيب ٢٥١.

(٥) الصاحبى ١٦٦ ومقالة كلا ١٧.

فالبصريون يَرَوْنَ أن معناها «الردعُ والزجرُ، ولامعنى لها عندهم إلا ذلك حتى إنهم يُجيزون الوقفَ عليها أبداً»[(١)].

وذهب ثعلب إلي أنه «لايوقفُ عليها في جميعِ القرآن؛ لأنها جوابٌ والفائدةُ فيما بعدها»[(٢)].

وإذا كانت ردّاً لكلامٍ قبلها كما ذهب إلى ذلك أبو حاتم، فيجوز الوقفُ عليها ومابعدها استئناف[(٣)].

وقال أحمد بن فارس[(٤)]: «الردُّ هو الذى يوقفُ عليه».

وقال الإربلى[(٥)]: «وقال ابن برهان: والذى عليه العلماءُ أن كَلّا يحسن الوقفُ عليها إذا كانت ردّاً للأول».

وإذا كانت بمعنى أَلاَ الاستفتاحية وحقًّا فيحسن الابتداء بها، أى أنه يحسن الوقفُ على ماقبلها[(٦)].

وقال بعضُهم: يوقفُ عليها إلا فى «كَلّاَ والقمر»[(٧)]، وقد استدل العلماءُ بهذه الآية على أن كَلّا حرفُ جوابٍ بمعنى نعم، واستدلوا بها على أنها صلةٌ ليمين، وهى فى الحالتين جوابٌ، والفائدةُ فيما بعدها، فلا يوقفُ عليها.

---

(١) مغنى اللبيب ٢٥٠، وهمع الهوامع ٤/ ٣٨٤.

(٢) مجالس ثعلب ٣٢٤ وينظر الرأى فى : جواهر الأدب ٥٠٦ ورصف المبانى ٢٨٨ وشرح المفصل ١٦/٩.

(٣) الجنى الدانى ٥٧٧ وهذا يؤكد ماسبق أن ذكرته أن معنى (الرد) هو نفسه الردع والزجر، ولذلك يجوز الوقف عليها فى الحالتين.

(٤) مقالة كلا ١٠، ١٧.

(٥) جواهر الأدب ٥٠٧.

(٦) جواهر الأدب ٥٠٧.

(٧) سورة المدثر ٣٢/٧٤.

ويتضح من هذا العرض أن أحوال كَلاّ فى الوقف عليها مختلفة، فأحياناً يوقف عليها، وأخرى على ماقبلها وذلك بحسب موضوعها من المعنى، ولايتضح هذا إلا بتتبع مواضعِها واحداً واحداً، وهذا يطولُ وليس غرضى من الدراسة إلا توضيح معناها.

رابعاً: وخلاصة القول فى كَلَّا

أنها حرفٌ بسيطٌ غيرُ مركبٍ خلافًا لثعلب وابن العريف اللذين قالا بتركيبها، وتركيبها إمّا أن يكونَ من (كَلاّ) و(لا) أو مركبة من (كَلْ) و (لا)، وهذا كلام خَلْفٌ، لأن (كَلْ) لم يثبت لها معنى فى الحروف، أو مركبة من كاف التشبيه و (لا) التى للردّ وزِيدت اللام لتخرج عن معناها التشبيهى، أو مركبة من (الكاف) وألاَ التنبيهية ولا النافية، والرأى أنها حرف رباعى الوضع، ولاداعى للتكلف والقول بتركيبها.

أما الحديث عن أقسامها، فقد جمّعتُ لها من المراجع المختلفة عشرة أقسام هى :

١- أنها للردع والزجر وهذا مذهبُ الخليل وسيبويه وجمهور البصريين، ولايرون لها معنى غير هذا، وقد ضعّف ابن هشام هذا القول، ودليله أن هناك آيات لايظهر فيها معنى الزجر والردع، والردع والزجر لهما عدّةُ صور: قد يكون من المتكلم لشخصٍ آخر ، وقد يكون ردعًا للطالب، وقد يكون (كَلاّ) من كلام المتكلم بما قبلها، وذلك إذا أخبر عن غيره بشئ منكر، فيذكر بعده (كَلاّ) بياناً لكونه منكراً.

٢- أن تكونَ بمعنى (حقًّا) وهذا مذهب الكسائى ومَنْ وافقه من تلاميذه، وعِلّةُ ذلك عندهم أن معنى الزجر والردع ليس مستمراً فيها، فزادوا هذا المعنى لكى يوقف دونها ويبتدأ بها.

وعلامتُها أنه إذا لم يتقدم عليها مايُزْجَرُ عنه كانت بمعنى حقًّا، ويجوز أن تجابَ بجواب القسم وألا تجاب.

(وكلاَّ) التى بمعنى (حقًّا) قيل: إنها إسم، وهذا الاسمُ مبنيٌّ لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها، واستدل مَنْ قال باسميتها بأنها تُنَوَّنُ كما ورد فى القراءة القرآنية، وهذا الرأى بعيدٌ؛ لأن اشتراك اللفظ بين الحرفية والاسمية قليلٌ، وحكم النحاة بحرفيتها لأن المقصود من كَلاَّ هو تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بـ (إنّ) ، فلم يخرجها ذلك عن الحرفية.

٣- أن تكون حرفَ جوابٍ بمعنى نعم ، وهذا مذهب النضر بن شميل وقيل: : مذهب الفراء ، وتستعمل مع القسم، وليس قبلها مايصح رده ، ولم يخرج النحاة عليها إلا آية سورة المدثر (كلا والقمر) ، ولم أجد ذلك فيما بين يدى من كتب التفسير.

٤- أن تكون بمعنى أَلاَ الاستفتاحية، وهذا مذهب أبى حاتم فى أحد قوليه، ويرى ابن هشام أن كونَها بمعنى أَلاَ الاستفتاحية أَوْلَى من كونها بمعنى حقًّا أو بمعنى نَعَمْ ، ويرى ابن مالك أن كَلاّ لاتكون لمجرد الاستفتاح ، ويرى أبو حيان أن أبا حاتم لم يسبق إلى هذا الرأى.

٥- أن تكون للردع والتنبيه ، وهذا مذهب الزجاج، وهى آكد فى النفى والردع من (لا) لزيادة الكاف، والزجاجُ هنا قد جمع بين مذهب البصريين ومذهب أبى حاتم.

٦- أن تكون للردّ ، أى ردّ الكلام قبلها، وهو مذهب عبد اللهابن محمد الباهلى، وحينئذٍ يجوزُ الوقفُ عليها ومابعدها استئناف ، وهى بمنزلة لا النافية، وهذا يؤكدُ ماذهبتُ إليه من أنها فى حالة كَوْنها للردّ تشبه كلا التى للزجر والردع، حيث إنها أيضا يوقفُ عليها ويبتدأ بما بعدها ، كما أن الآياتِ التى وردتْ فيها كَلاّ محتملةً للرد فسرها آخرون بأنها للزجر.

٧- أنْ تكونَ للاستفهام بمنزلة ألاَّ ، وهو مذهب أبى حاتم والزجاج، ولم أجدْ فيما بين يدى من تفاسير من فَسّرها بذلك.

٨- أن تكونَ صلةً للكلام بمنزلة أيْ ، وهو مذهب الباهلى أيضا.

٩- أن تكون بمنزلة سوف ، وهذا مذهب الفراء ومن تابعه ، وهو غريبٌ.

١٠- أن تكون صلةً لليمين وهو مذهب أحمد بن فارس.

فهذه عشرة مذاهب أشهرُها وأكثرُها استعمالاً والذى وجدته فى كتب النحاة والتفاسير الأربعة الأُولى ، أما الخامس فهو ملفقٌ من مذهبين والسادس (للردّ) يَؤول إلى الزجر والردع والأربعة الأخيرة ضعيفةٌ ولا دليلَ عليها.

وقد اختلف النحاة فى الوقف على كَلاّ، فهناك مواضع يوقفُ فيها عليها وأخرى يوقفُ على ماقبلها والأمر فى هذا كله يتوقف على معناها.

فإذا كانت للزجر وللردع كما هى عند البصريين، فإنه يجوزُ الوقفُ عليها أبداً، وكذلك إذا كانت رداً لكلامٍ قبلها.

وإذا كانت بمعنى ألاَ الاستفتاحية أو بمعنى حقًّا، فإنه يوقفُ على ماقبلها ويُبْتَدَأ بها.

أما إذا كانت جوابيةً، أو صلةً لليمين، فإنه لايوقفُ عليها؛ لأنها جوابٌ والفائدةُ فيما بعدها، ولنفس السبب ذهب ثعلبٌ إلى أنه لايوقفُ عليها فى جميع القرآن.

المبحث العاشر

نَعَـــمْ

ولاً :معناها لغة :

قــال ابـن منظور[١]: «واشــتق ابن جنى (نَعَمْ) من النِّعْــمَــةِ، وذلك أن نَعَمْ) أشرفُ الجوابين وأسرهما للنفس وأجلبهما للحمد، ولا بضدّها ، ألا ترى لى قوله:

وإذا قلتَ نَعَمْ فاصبِرْ لهــا   بنجاحِ الوعدِ إنَّ الخُلْـفَ ذَمُّ

... وقال : نَعَّم الرجل، قال له نَعَم، فَنَعِم بذلك بَالاً، كما قالوا: بجّلته، ى قلتُ له بَجَلْ ، أى حَسْبُك ، حكاه ابنُ جنى.

ثانياً: اللغات الواردة فيها: هناك عدّةُ لغاتٍ وردتْ فى لفظة نعم :

١- نَعَمْ بفــتحِ النونِ والعينِ[٢]، والجمهورُ يفتحونها[٣]، وهى قــراءةُ لجمهور فى قوله تعالى: «**فهل وَجَدْتُم ماوَعَدَ ربُّكم حقًّا قالوا: نَعَمْ**»[٤].

---

(١) لسان العرب ٥٨٩/١٢ والبيت الذى استشهد به من بحر الرمل.

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٢٦٠/٣ وشرح الكافية ٣٨٢/٢ و (الفتح أشهر) وشرح المفصل ١٢٥/٨ ومغنى اللبيب ٤٥١ والجنى الدانى ٥٠٥ وجواهر الأدب ٤٤٦ واللسان (نعم) ٥٨٩/١٢ وفى همع الهوامع ٣٩١/٤ وهى أشهر اللغات وشرح جمل الزجاجى ٤٨٦/٢.

(٣) ارتشاف الصرب ٢٦٠/٣.

(٤) سورة الأعراف ٤٤/٧ وهى قراءة الجمهور فى الكشف ٤٦٢/١ والمبسوط ٢٠٩ وحجة القراءات ٢٨٢- ٢٨٣ وإعراب القراءات الشواذ ٥٤١/١ وفى التيسير ١١١ والإتحاف ٤٩/٢ ماعدا الكسائى.

٢- نَعِمْ بفتح النون وكسر العين[١] ، وهى لغةُ كنانة[٢] ، وقد قُرِئَ بها فى الآية السابقة[٣]، واحتج الكسائى لقراءته «بما يحكى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سَأَلَ قوماً ، فقالوا: نَعَمْ بالفتح ، فقال: أما النَّعَمُ فالإبل ، فقولوا : نَعِمْ»[٤].

«وطعن أبو حاتم عليها وقال: ليس الكسرُ بمعروف... وقال أبو عبيد: ولم نَرَ العربَ يعرفون ماروده عن عمر ونراه مولّداً، قلتُ: هذا طعنٌ فى المتواتر فلا يقبل»[٥].

وهناك العديدَ من الشواهد التى تؤكدُ صحّة قراءة الكسائى «ففى حديث قتادة عن رجل من خثعم قال: دفعت إلى النبى صلى الله عليه وسلم وهو بمنى.. فقلت: أنت الذى تزعم أنك نبى؟ فقال : نَعِم[٦]» بكسرِ العيْنِ..

---

(١) تسهيل الفوائد ٢٤٤ وجواهر الأدب ٤٤٦ واللسان ١٢/٥٨٩ وإعراب القراءات الشواذ ١/٥٤١ - ٥٤٢ والقاموس المحيط (نعم) ٤/١٨٤ وشرح جمل الزجاجى ٢/٤٨٦.

(٢) نسبت لكنانة فى ارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٠ وشرح الكافية ٢/٣٨٢ وشرح المفصل ٨/١٢٥ ومغنى اللبيب ٤٥١ والجنى الدانى ٥٠٥ وهمع الهوامع ٤/٣٩١ وفى الإتحاف ٢/٤٩ هى لغة لكنانة وهذيل. وهى لغة فى معانى القرآن وإعرابه ٢/٣٧٦ والكشف ١/٤٦٢ وحجة القراءات ٢٨٣ وتفسير الفخر الرازى ١٤/٨٥ والتبيان ١/ ٥٧٠ وإعراب القراءات الشواذ ١/٥٤١- ٥٤٢ وتفسير القرطبى ٧/٢٠٩.

(٣) هى قراءة الكسائى فى الكشف ١/٤٦٢ والمبسوط ٢٠٩ وحجة القراءات ٢٨٢ وتفسير الفخر الرازى ١٤/ ٨٥ والنشر ٣/ ٧٤ وتحبير التيسير ١١١ ومغنى اللبيب ٤٥١ والجنى الدانى ٥٠٦ وهمع الهوامع ٤/٣٩١ وزاد فى الدر المصون ٣/٢٧٣ الأعمش ويحيى بن وثاب وكذلك فى البحر ٤/ ٣٠٠.

(٤) الدر المصون ٣/٢٧٣ ، ولسان العرب (نعم) ١٢/٥٨٩.

(٥) الدر المصون ٣/٢٧٣.

(٦) لسان العرب (نعم) ١٢/٥٨٩.

وقال بعضُ ولد الزبير: ماكنتُ أسمعُ أشياخ مكة يقولون إلا نَعِمْ، بكسر العين[١].

ومن ذلك أيضا ما حكاه صاحبُ اللسان : «وفى حديث أبى سفيان حين أراد الخروجَ إلى أُحد: كَتَبَ على سهم نعم ، وعلى آخر لا ، وأجالهما عند هبل، فخرج سهم نَعِمْ ، فخرج إلى أُحُد، فلما قال لعمر: أُعْلُ هُبَل ، وقال عمرُ: الله أعلى وأَجَلّ، قال أبو سفيان: أنعمتْ فعالِ عنها أى اترك ذكرَها ، فقد صدقتْ فى فتواها ، وأنعمت أى أجابت بـ نعم»[٢].

٣- إبدالُ العينِ حاءً فيقولون نَحَمْ[٣]، ونُسِبَتْ قراءةً لابن مسعود[٤]، وعلّةُ إبدالِها حاءً أنها «تليها فى المخرج، وهى أخفُّ من العين، لأنها أقربُ إلى حروف الفم»[٥].

---

(١) لسان العرب (نعم) ١٢/٥٨٩ وينظر : شرح المفصل ٨/١٢٥.

(٢) لسان العرب (نعم) ١٢/٥٨٩.

(٣) حكاه النضر بن شميل فى : ارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٠ وشرح الكافية ٢/٣٨٢ وشرح المفصل ٨/١٢٥ ومغنى اللبيب ٤٥١ والجنى الدانى ٥٠٦ وهمع الهوامع ٤/٣٩١ وبدون نسبة فى تسهيل الفوائد ٢٤٤ وجواهر الأدب ٤٤٦ وشرح جمل الزجاجى ٢/٤٨٦.

(٤) فى مغنى اللبيب ٤٥١ والجنى الدانى ٥٠٦ وهمع الهوامع ٤/٣٩١ وفى الدر المصون ٣/٢٧٣ : وتبدل عينها حاء وهى لغة فاشية.

(٥) شرح المفصل ٨/١٢٥.

وهى بهذا عكسُ الفحفحة التى تُنْسَبُ إلى قبيلة هُذَيْل، وهم يقولون: إنه عبارة عن قَلْبِ الحاءِ عَيْناً [١] ، وقد قرأ بها ابن مسعود فى قوله تعالى (حتى حين) [٢] ، ولم يذكروها إلا فى هذا الحرف [٣] .

وأقول إن إبدال العين حاءً هى لغةُ هذيل كذلك حيث إن القراءةَ نُسِبَتْ لابن مسعود؛ لأن إبدالَ الحاءِ عَيْناً هى قراءة ابن مسعود وهى لغة هذيل.

٤- نِعِمْ بكسر النون والعين جميعًا [٤]، وعلّةُ كسر النون مع العين «إتباعُها لكسرة العين تنزيلاً لها منزلة الفعل فى قولهم نِعِم وشِهِد بكسرتين، كما نزلت بلى منزلة الفعل فى الإمالة، والفارسىُّ لم يطلعْ علي هذه القراءة وأجازها بالقياس» [٥].

٥- نِعَم بكسر النون وفتح العين [٦] ، وهى عكسُ اللغة الثانية.

---

(١) فصول فى فقه العربية ١٣٨ والاقتراح ٨٣ والمزهر ١/٢٢٢.

(٢) سورة يوسف ١٢/٣٥ ، وهى قراءة ابن مسعود فى مختصر ابن خالويه ٦٣ والمحتسب ١/٣٤٣ والكشاف ٢/٣١٧ ، والبحر المحيط ٥/ ٣٠٧ وبدون نسبة فى إعراب القراءات الشواذ ١/٧٠٤ .

(٣) إعراب القراءات الشواذ ١/٤٠٧ وينظر : فصول فى فقه العربية ١٣٩.

(٤) ينظر : شرح الكافية ٢/٣٨٢ ومغنى اللبيب ٤٥١ وجواهر الأدب ٤٤٦ وهمع الهوامع ٤/٣٩١ .

(٥) مغنى اللبيب/ ٤٥١.

(٦) لم يذكرها إلا الإربلى فى جواهر الأدب ٤٤٦.

ثالثاً: معانى نعم : وهى حرف إيجاب ولها فى العربية أربعةُ معانٍ:

١- تصديقُ مخبر [١] ، فإن كانت جوابَ كلامٍ خبرى كانت مقررةً ومصدقةً له ، مُثْبَتًا كان أو منفيًا [٢] ، كقولك لمن قال لك: قام زيدٌ و ما قام زيد : نَعَمْ.

ويفهم من كلام المبرد أن نَعَمْ لاتكون جوابًا لكلام منفى حيث قال: «وإنما الفصل بين بلى ونعم، أن نعم تكون جوابًا لكلّ كلامٍ لانفى فيه، وبلى لاتكون جوابًا إلا لكلام فيه نفى» [٣] .

وقد وافقه الزجاجى بقوله: «ولاتقع جواباً للنفى، كما أن بلى لاتقع جواباً للواجب» [٤].

وهذا مخالفٌ لقول النحاة، فقال ابن الأنبارى [٥]: «ظاهرُ كلام المقتضب أن نعم لاتقع لكلام منفى، وقد صَرَّحَ النحويون بأنها تقع جواباً للمثبت والمنفى، فهى تصديقٌ لما قبلها إثباتًا ونفيًا».

---

(١) ينظر فى ذلك: شرح الأنموذج فى النحو ١٩٤ وتسهيل الفوائد ٢٤٥ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٠ والإيضاح فى شرح المفصل ٣/ ٢٢١ ومغنى اللبيب ٤٥١ والجنى الدانى ٥٠٦ وجواهر الأدب ٤٤٦ واللسان ١٢/ ٥٨٩ وهمع الهوامع ٤/ ٣٩١ والمعجم الوسيط فى الإعراب ٣٠٥.

(٢) جواهر الأدب ٤٤٦ وينظر : شرح الأنموذج ١٩٤ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٠ وشرح الكافية ٢/ ٣٨١ ومغنى اللبيب ٤٥١ والجنى الدانى ٥٠٦ وهمع الهوامع ٤/ ٣٩١ - ٣٩٢ وموائد القناعة ١٤٠ .

(٣) المقتضب ٢/ ٣٣١.

(٤) حروف المعانى والصفات ٢١ وفى رصف المبانى ٤٢٦ : ولايقع قبلها النفى ، ولو جاء لجاز.

(٥) البيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٩٩.

وقال ابن يعيش[١]: «وإذا وقعت بعد الخبر كانت تصديقًا نفيًا كانت أو إيجابًا».

وعبارة ابن الحاجب أنها مقررة لما سبقها ، وَشَرَحَها الرضى بقوله: «أى مثبتةً لما سبقها من كلامٍ خبرى سواء كان موجبًا نحو: نعم فى جواب من قال: قام زيد، أى نعم قام ، أو منفيا نحو : نعم، فى جواب من قال: ما قام زيد ، أى نعم ما قام»[٢].

ويلحظ هنا أن الرضى قد جَمَعَ بين نعم والكلام معها ليكون ذلك من باب التوكيد.

والقول هنا ما قاله جمهور النحاة من أنها مصدقة للخبر مثبتاً كان أو منفياً، خلافاً للمبرد والزجاجي.

٢- إعلامُ المستخبِر[٣] ، فتقول : هل جاء زيدٌ؟ فتقول: نعم، أى جاء ، يستوى فى ذلك أن يكون الاستفهامُ مثبتا : نعم فى جواب من قال: أقام زيد؟، أى نعم قام، أو منفيًا، نحو : نعم فى جواب من قال: ألم يقم زيد؟ أى نعم لم يقم[٤].

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٢١.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٨١.

(٣) ينظر فى هذا : شرح الأنموذج ١٩٤ مثل فقط وتسهيل الفوائد ٢٤٥ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٠ والإيضاح فى شرح المفصل ٣/ ٢٢١ مثل لها وشرح الكافية ٢/ ٣٨١ والفوائد الضيائية ٢/ ٣٦٦ مثل لها ومغنى اللبيب ٤٥١ والجنى الدانى ٥٠٦ وهمع الهوامع ٤/ ٣٩١ والمعجم الوسيط ٣٠٥.

(٤) شرح الكافية ٢/ ٣٨١ وينظر: شرح الأنموذج ١٩٤ ومغنى اللبيب ٤٥١ وهمع الهوامع ٤/ ٣٩١.

«فأمَّا نعم فتصدقُ بها مايقولُه المتكلم، فإن كان استفهامًا أثبتّ بها مابعد الاستفهام من إثباتٍ أو نفى ، فإذا قال القائل: أقام زيدٌ؟ فقلت : نعم ، فقد أثبتّ القيامَ، وإذا قال : ألم يقم زيد؟ فقلت: نعم، فقد نفيتَ القيامَ؛ لأنها إثباتٌ لما بعد الاستفهام فى كلامِ المجاب، وبعد الاستفهام ههنا النفى، فيكون إثباتًا للنفى المذكور»[1].

ومن هنا فإن قولَ النحاة (إنها مقررةٌ لما سبقها)[2] فيه تساهلٌ؛ لأنها إذا كانت لإعلام المستخبر كانت مسبوقةً باستفهام. وهى فى هذه الحالة مقررةٌ لما بعد الاستفهام.

وقد وردت كلمة (نعم) فى القرآن الكريم فى أربعة مواضع جاءت كلُّها لإعلام المستخبر، ومن ذلك قوله تعالى: «**قَالُوا أَإِنَّ لنا لأجراً إن كنا نحن الغالبين، قال نَعَمْ وإنكم لمن المقرَّبين**)[3] ، «قرأ نافع وابن كثير (إِنّ لنا) على الإخبار، وقرأ الباقون (أَإِنّ لنا) على الاستفهام، استفهموا فرعون على الجعل الذى سيجعله لهم على الغلبة»[4].

وهذا يفسر قول النحاة السابق إن (نعم) بعد الاستفهام أحسنُ من (أجل) ، وأجل بعد التصديق أحسنُ منها.

وهناك موضعان آخران[5].

---

(١) الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٢٢١ وينظر : شرح الكافية ٢/٣٨١ والفوائد الضيائية ٢/٣٦٦ .

(٢) شرح الكافية ٢/٣٨١ والفوائد الضيائية ٢/٣٦٦ ورصف المبانى ٤٢٦.

(٣) سورة الأعراف ٧/١١٣-١١٤ وهناك موضع آخر فى نفس السورة سبق ذكره.

(٤) فتح القدير ٢/٢٣٢ وينظر : البحر المحيط ٤/٣٦١.

(٥) سورة الشعراء ٢٦/٤١-٤٢ «أإن لنا لأجرا إن كنا نحن الغالبين قال نعم وإنكم إذا لمن المقربين»، وسورة الصافات ٣٧ /١٦ -١٨ «أإذا متنا وكنا ترابا وعظاما أإنا لمبعوثون - أو آباؤنا الأولون. قل نعم وأنتم داخرون».

٣- وعد طالب[١] : بعد افعل ولاتفعل وما فى معناهما، نحو هَلّا تفعلُ وهلا لم تفعل[٢] كقولك: نعم لمن قال لك: اضرب زيداً، أى أضربه ، وقولك: نعم، لمن قال لك : اضرب زيدا ، أى أضربُه، وقولك: نعم، لمن قال لك: لاتضرب زيداً ، أى لا أضربه وهكذا.

وقال ابن هشام[٣] : «وقول صاحب المقرب: «إنها بعد الاستفهام للوعد» «غيرُ مطرد».

وعبارةُ سيبويه إن «نعم عِدَةٌ وتصديقٌ»[٤] قد اشتملت على الأنواع الثلاثة السابقة؛ لأنها «إن كان ماقبلها طلبًا فهى عدةٌ لاغير ، وإن كان ماقبلها خبرًا فهى تصديقٌ لاغير ، فمثال الأولى أن تقولَ فى جواب من قال : أتضربُ زيداً؟ أو هل تضرب زيداً؟ أو أَلّا تضرب زيداً؟ ونحو ذلك من أنواع الطلب: نعم ، والمعنى الإخبار بفعل الضرب ووعد السائل.

ومثال الثانية أن تقول فى جواب مَنْ قال: ضربت زيداً ، أو قتلت عمراً ، أو نحو ذلك من الإخبار: نعم ، والمعنى قد ضربتَ أو قتلتَ مجاوبا كلامه بالإجابة إلى الفعل وصدقته»[٥].

---

(١) ينظر هذا الوجه فى : تسهيل الفوائد ٢٤٦ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٠ وشرح الكافية ٢/ ٣٨٢، ومغنى اللبيب ٤٥١ ، والجنى الدانى ٥٠٦ وهمع الهوامع ٤/ ٣٩٢ والمعجم الوسيط ٣٠٥ .

(٢) مغنى اللبيب ٤٥١ وفى شرح الكافية ٢/ ٣٨٢ فى جواب الأمر والنهى والتحضيض والعرض.

(٣) مغنى اللبيب ٤٥١.

(٤) الكتاب ٤/ ٢٣٤ ونقلها الصاحبى ١٤٩ ورصف المبانى ٤٢٦ وحروف المعانى والصفات ٢١ والجنى الدانى ٥٠٦ والمصباح المنير ٢/ ٢٨٤ وشرح المفصل ٨/ ١٢١.

وعلى هذا التفسير فإن العدةَ عند سيبويه تشتملُ على إعلام المستخبر ووعد الطالب، والأمثلة التى مثّل بها المالقى تدلُّ على ذلك، والتصديق عند سيبويه هو تصديقُ الخبر.

٤- وقيل هى للتوكيد[١]، أى توكيد مابعدها، وذلك إذا وقعت صدراً نحو قوله: نعم هذه أطلالهم[٢] ورأى ابن هشام أنها هنا للإعلام وليست للتوكيد، وذلك فى قوله: «والحق أنها فى ذلك حرفُ إعلام، وأنها جوابُ سؤالٍ مقدرٍ، ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتة، بل قال: وأما نعم فعدة وتصديق... وكأنه رأى أنه إذا قيل: هل قام زيد؟ فقيل: نعم فهى لتصديق مابعد الاستفهام، والأَوْلى ماذكرناه من أنها للإعلام ، إذ لايصح أن تقول لقائل: صدقت؛ لأنه إنشاء لاخبر»[٣].

وقال أبو حيان[٤] رداً على ابن هشام: «هى فيه تصديق لما بعدها ، وقُدِّمَتْ، قال: والتقديمُ أَوْلَى من ادعاء معنى لم يثبت لها».

ولاشك أن هذا القولَ (نعم هذه أطلالهم) يحتمل التأويل ، فقد يكون للإعلام، وقد يكون للتصديق، لما بعدها وقدمت.

---

(١) ينظر هذا الوجه فى : ارتشاف الضرب ٣/٢٦١ والجنى الدانى ٥٠٦ وهمع الهوامع ٤/ ٣٩٢ كتبت الكلمة للتذكير فى المراجع الثلاثة السابقة ويبدو أنه تصحيف وقع فيه هؤلاء العلماء وفى مغنى اللبيب ٤٥٢ والمعجم الوسيط ٣٠٥ جاءت للتوكيد وهو الصواب.

(٢) ينظر هذا القول فى : ارتشاف الضرب ٣/٢٦١ والجنى الدانى ٥٠٦ ومغنى اللبيب ٤٥٢ وهمع الهوامع ٤/٣٩٢ والخزانة ٤/٤٨٢.

(٣) مغنى اللبيب ٤٥٢ ونقله السيوطى فى الهمع ٤/٣٩٢.

(٤) همع الهوامع ٤/٣٩٢.

رابعاً: أبرز الفروق بين بلى ونعم:

١- (نعم) تقع جوابًا للكلام الذى قبلها سواء كان إثباتاً أو نفياً، مثال الأول أن تقولَ: قام زيدٌ، فيقال فى جوابه نعم، بمعنى أنه قام، ومثال الثانى أن تقول: لم يقم زيد فيقال فى جوابه: نعم بمعنى أنه لم يقم، وأما (بلى) فتختص بالنفى وتفيدُ إبطالَه، كقولك : لم يقم زيد، فيقال فى جوابه: بلى يعنى أنه قام[١].

٢- نَعَمْ عدةٌ وتصديقٌ كما قال سيبويه، فإذا وقعت بعد طلب كانت عدة، وإذا وقعت بعد خبر كانت تصديقًا نفيا أو إيجابا.

أما بلى فيوجب بها بعد النفى ، فهى ترفعُ النفى وتبطلُه ، وإذا رفعتْهُ فقد أوجبتْ نقيضَه، ولايصح أنْ توجب إلا بعد رفع النفى وإبطاله.. وأما نعم فهى تُبْقِى الكلامَ على إيجابِه ونفيِه؛ لأنها وُضعتْ لتصديق ماتقدم من إيجاب أو نفى[٢].

٣- إذا دخلت أداةُ الاستفهام على المنفى ، ولم تردّ التقرير فلا أبقيت الكلام على نفيه، فتقول فى تصديق النفى: نعم، وفى تكذيبه بلى ، نحو قولك: ألم يقم زيد؟ فتقول فى تصديق النفى: نعم وفى تكذيبه : بلى.

فإن لم يكن جوابًا لنفى صريح فلا يخلو من أن يكون لتقريرٍ أو لموجب قبل الاستفهام ، أو لموجب باق على إيجابه.

فإن كان جوابًا باقيًا فلا يخلو أنْ تريدَ تصديقَه أو تكذيبَه، فإن أردتَ تصديقَه أثبتّ بـ (نعم) ، وإن أردتَ تكذيبَه لموجب أتيتَ بـ بلى فتقول لمن قال: قام زيدٌ نَعَمْ أو بَلَى ، وكذلك الموجب الداخل عليه أداة الاستفهام[٣].

---

(١) موائد القناعة ١٤٠-١٤١ وينظر : شرح المفصل ١٢٣/٨.

(٢) شرح المفصل ١٢٣/٨.

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجى ٢/ ٤٨٥.

٤- نعم فى الجواب نقيضةُ (لا) النافية، ونقيضةُ (بلى) أيضًا، إلاّ أنَّ بلى تنفى الموجب قبلَها، وتوجب المنفى أيضًا ، ونعم توجب لاغير[١].

٥- إذا قيل: قام زيدٌ، فتصديقُه نعم، وتكذيبُه: لا، ويمتنع دخول بلى لعدم النفى، وإذا قيل: ما قام زيدٌ: فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ... ويمتنع دخول «لا» لأنها لنفى الإثبات لا لنفى النفى. وإذا قيل: أقام زيدٌ؟ فهو مثل: قام زيدٌ. أعنى أنك تقول إن أثبتّ القيام: نعم وإن نفيته لا ، ويمتنع دخول بلى.

وإذا قيل ألم يقم زيد؟ فهو مثل لم يقم زيد ، فتقول إذا أثبت القيام : بلى ، ويمتنع دخول لا ، وإن نفيته قلت : نعم[٢].

٦- وقد وفيت موضوع إيقاع نعم موقع بلى حقه فى باب (بلى)، فلا داعى للتكرار.

خامسا: وخلاصة القول فى نعم:

أنها مشتقةٌ من النّعمة، وذلك أنها أشرف الجوابين وأسرهما للنفس وأجلبهما للحمد ، ونَعّم الرجل قال له نعم ، وأَنْعَم له قال له : نَعَم.

وفى نعم خمسُ لغاتٍ هى:

١- نَعَم بفتح النون والعين ، وهى اللغة المشهورة والأكثر استخداما.

٢- نَعِم بفتح النون وكسر العين وهى لغةٌ كنانيةٌ، تكلّم بها النبى صلى الله عليه وسلم وعمر بن الخطاب، وحكى ولد الزبير أن أشياخ مكة يتكلمون بها.

٣- نِعَم بكسر النون وفتح العين، حكاها الإربلى فى جواهر الأدب.

---

(١) رصف المبانى ٤٢٦.

(٢) مغنى اللبيب ٤٥٢.

٤- نَحَمْ بإبدالِ العيْنِ حاءً ، وعلةُ إبدالها ، أن الحاءَ والعينَ من حروف الحلق، والحاءُ تليها فى المخرج ، وهى أخفُّ من العين، لأنها أقربُ إلى حروف الفم، وهى عكسُ فحفحة هذيل الذين يبدلون الحاءَ عيناً فى (حتى حين) ونُسبت لابن مسعود ، كما أنَّ إبدالَ العين حاءً فى نحم نسبت لابن مسعود.

٥- نِعِم بكسر النون والعين إتباعًا لكسرة العين تنزيلاً لها منزلة الفعل فى قولهم نِعِم وشِهِد.

لنعم فى العربية أربعة استعمالات:

١) تصديق مخبر: فهى مقررةٌ ومصدقةٌ للكلام الخبرى الذى قبلَها ، يستوى فى ذلك أن يكونَ الكلامُ مثبتًا أو منفيًا ، خلافًا للمبرد والزجاجى اللذين يَرَيان أنها لاتقعُ جوابًا للنفى.

٢) إعلامُ مستخبِر: أن تكون بعد الاستفهام، يستوى فى ذلك أن يكون الاستفهامُ مثبتاً أو منفياً ، فهى تثبت مابعد الاستفهام من إثباتٍ أو نفى، وقد وردتْ نَعَمْ فى القرآن الكريم فى أربعة مواضع كلّها بعد الاستفهام ، وهذا يفسّرُ قول الأخفش: أجل فى الخبر أحسنُ من نعم، ونعم فى الاستفهام أحسنُ منها.

٣- وعد طالب:بعد افعل أو لا تفعل وما فى معناهما كالتحضيض والعرض. وعبارة سيبويه: نعم عدة وتصديق تشتمل على الأنواع الثلاثة لأنها تكون عدة إذا كان ماقبلها طلباً ، والطلب يشمل الاستفهام والأمر والنهى وغيرها ، وإن كان ماقبلها خبراً فهى تصديق له لا غير.

٤- للتوكيد أى توكيد مابعدها ، وذلك إذا وقعت صدراً كقوله: نعم هذه أطلالهم، ويرى ابن هشام أنها للإعلام وليست للتوكيد ، فهى جواب سؤال مقدر ، هل هذه أطلالهم؟

نعم تشبه أجل وإى وبجل فى أنها لتصديق مخبر وإعلام مستخبر ووعد طالب إلا أن نعم قد زِيدَ فيها التوكيد.

الخاتمـــة

وبعد حمدِ اللهِ وشكرِه والصلاة والسلام على رسوله الكريم، فها هو البحثُ قد اكتـمل وجاء فى صورته النهـائيـة ، وتتـمـةً للعـمل أسجلُ أبرزَ النتـائج التى توصلتُ إليها:

أ- حروفُ الجواب والتصديق عشرةٌ هى (أجل - إذن - إنّ - إِى- بَجَلْ- بَلَى - جَلَلْ- جَيْرِ- كَلاّ - نَعَمْ) وقد جمعتُ كل ماقيل عنها فى كتب النحو التى بين يدى، وقد اتضح لى أن معظهما حروفٌ وهى (أجل - إن - إى - بلى - كــلا- نعم) واخــتلف فى (إذن) أهى حــرف أم اسم ، وثلاثة مشتركة بين الحرفية والاسمية وهى (بَجَلْ - جَلَلْ- جَيْرِ).

ب- حـروف الجـواب الأربعـة (أجل- إى- بجل - نعم) تشـتـرك فى المعنى ، فكل حرف منها له ثلاثة معان هى: تصديق الخبر مثبتا أو منفيا، وإعلام مستخبر ووعد طالب.

جـ- أجل لها فى العربية ثلاثةُ معانٍ :

١- تصديق الخبر ، مثبتًا كان أو منفيًا خلافًا لصاحب رصف المبانى الذى قَـيّدَ الخبر بأن يكون مثبتـاً، وقد اقـتـصر الزمـخشرى وابن مـالك وابن الحاجب على هذا الوجه.

٢- أنها تكون إعلامًا للمستخبر، وذلك بأنْ تقعَ بعد الاستفهام خلافًا لابن الحاجب والرضى.

٣- أنها تكونُ وعداً للطالب ، وذلك بعد افعل ولاتفعل خلافًا للمالقى الذى يرى أنـهـا لاتكونُ جـوابًا للنهى ، وخـلافًـا للرضى الذى يرى أنهـا لاتجئ بعد مافيه معنى الطلب.

د- أضفتُ إلى حروف الجواب (إذن) حيث إن معناها كما قال سيبويه الجواب والجزاء، فهي تقعُ في كلامٍ يجابُ به كلامٌ آخر، ويترتبُ عليه كما يترتّبُ الجوابُ على السؤال، وقد اختلف النحاة فيها اختلافًا كبيرًا، وأوّلُ الاختلافات أهي حرفٌ أم اسمٌ؟ والرأى أنها اسم تضمن معنى الظرفية الزمانية ، وهذا الرأى يجمع بين الكوفيين والرضى.

وثاني هذه الخلافات أهي بسيطةٌ أم مركبةٌ؟ والتركيب إمّا من (إذْ - أنْ) أو من (إذَا - أَنْ) وهذا مايوافق عليه الباحث لأنه يتوافق مع معناها ومع عملها، فهي تفيد الربط كـ(إذا) وتنصب المضارع كـ ٠أن).

هـ- اشترط النحاة في إذن لكي تنصب المضارع شروطاً أولها أنْ تكونَ دالةً على الجواب، وهذا الشرط مستفادٌ من قول سيبويه ، وثانيها ألا يكونَ معها حرفُ العطف، وثالثها: أن تكونَ مبتدأةً، ورابعها أن يكونَ الفعلَ مستقبلًا، وإذا اختلّ شرطٌ منها أُلْغِيَتْ وأُهْمِلَتْ، ومع استيفاءِ شروطها قد تأتي ملغاةً كما حكى عيسى بن عمر.

و- إنَّ المؤكدة هي التي تنصبُ الاسم وترفعُ الخبر، خلافًا للكوفيين الذين يَرَوْنَ أنها لاترفعُ الخبر، وخلافًا لهم في قولهم إنّها تنصبُ الجزأين، ومن أحكامها أنها قد تخفّفُ ويبقى عملُها، خلافًا للكوفيين الذين يقولون إنها لاتخفف.

ومن أحكامها أنها إذا اتصلت بها (ما) الزائدة تكفّها عن العمل ، وتجعلُها مهيئةً للدخول على الجملتين الاسمية والفعلية، وإعمالُها حينئذٍ غيرُ مسموع.

ز- ذهب جمهور النحاة كـ سيبويه والأخفش والمبرد والزجاج والزمخشري وابن مالك وابن هشام والمالقي والمرادي وغيرهم إلى أن «إن» تكونُ حرفَ جوابٍ بمعنى نعم، ومنعه أبو عبيدة وهو اختيارُ ابن عصفور، وتأولوا ما

ظاهره أنه بمعنى نعم، ولاحجةَ لهما فيما ذهبا إليه؛ لأنه لاتناقضَ بين إنّ المؤكدة وإنّ الجوابية، لأن المؤكدة تؤكدُ كلام المتكلم، والجوابية تؤكد وتحقق جواب السائل، وخروج المؤكدة إلى معنى نَعَمْ، يشبه خروج أَنَّ المفتوحة إلى معنى لَعَلّ.

ح- شواهد مجيء إنَّ بمعنى نعم كثيرةٌ ومتنوعةٌ، فقد جمعتُ لها من كتب النحو أربعةَ شواهدَ شعرية منها شاهدان يحتملان أكثر من وجهه كالشاهدين اللذين ورد فيهما (إنّه)، وشاهدان هي فيهما بمعنى نعم لاغير بالإضافة إلى القراءة (إنَّ هذان لساحران). وقد استقصيتُ القولَ في تخريج هذه القراءة، وذكرت فيها خمسة أوجه منها أن تكون (إن) جوابية، وهذا الوجه عند أبي إسحاق الزجاج هو أحسنُ الأوجه، بالإضافة إلى الاستدلال بقول ابن الزبير: (إنَّ وراكبَها) والذي قال عنه ابن هشام : والجيدُ الاستدلال بقول ابن الزبير ، يضاف إليها ما استشهد به ابن منظور من قول لقيط بن عامر.

ط- ذهب ابن الحاجب إلى أن (إنّ) التي بمعنى نعم تأتي لتصديق الدعاء كما في قول ابن الزبير، وهذا القولُ مردودٌ عليه فهي ليست للتصديق، وإنما هي لتقريرِ مضمونِ الدعاء ، كما ذكر الجامي أنها وقعتْ بعد الاستفهام، واستدل على ذلك بشاهد شعري.

ي- إي حرفُ جوابٍ ، ولها في العربية ثلاثةُ استعمالات:

الأول: تصديقُ الخبر، يستوي في ذلك أن يكونَ الخبرُ موجبًا أو منفيًا، شأنها في ذلك شأن أَجَلْ ونَعَمْ وبَجَلْ ، وقد ذكر هذا الوجه عددٌ قليلٌ من النحاة.

الثاني : إعلام المستخبر، وقد ذهب ابنُ الحاجب وغيرُه من النحاة إلى أنها لاتأتي إلا بعد الاستفهام ، ويُفْهَمُ من كلام المالقي وابن يعيش والإربلي

أنها كذلك ، وذلك من خلال الأمثلة التى مَثَّلُوا بها، وقصرُها على الاستفهام ليس صحيحًا، ولعل السبب فى قولهم بهذا أنها وردت فى القرآن فى موضعٍ واحدٍ ، وقد وردت مسبوقةً بالاستفهام.

الثالث: وعد طالب ، وهى التى تقع بعد افعل ولاتفعل.

ك- يشترط فى إى الجوابية أن يلزمها القسم، والقسمُ لايكون معها بالفعل ، وإنما يكونُ بلفظ الجلالة أو الرب أو لعمرى،. وهذا الاشتراط راجعٌ إلى الاستقراء حيثُ إنّها لم تستعمل إلا كذلك، وحرفُ القسم معها الواو، والفرق بين (إى) و (نعم) أن (إى) يلزمها القسم ، أما (نعم) فتكون مع قسمٍ وغيرِ قسمٍ.

ل- وإذا حُذِفَ حرفُ القسم الواو فإن لك فى الياءِ من (إى) ثلاثةَ أوجهٍ:

الأول: أنْ تفتحَ الياءَ على غيرِ قياسٍ (إِيَ) للتخلص من التقاء الساكنين، وهو أعلاها.

الثانى: سكون الياء (إِيْ) واغتُفِر هنا التقاءُ الساكنين لوجود شرط الجمع بينهما ، بأن يكونَ الساكنُ الأولُ حرفَ مَدّ ولين والثانى مدغمًا كـ دابّة.

الثالث: حذفُ الياء ، وهو أقلُّها ، وعلّةُ الحذف للتخلص من التقاء الساكنين، وهو قياسيٌّ على الرغم من قلته.

م- بَجَلْ من الألفاظ المشتركة بين الحرفية والاسمية ، فالحرفيةُ حرفُ جوابٍ بمعنى نعم، ويكون فى الخبر والطلب أى أنها مشتملةٌ على المعانى الثلاثة: ١- تصديق خبر . ٢- إعلام مستخبر. ٣-وعد طالب، شأنها ذلك شأن أجل وإى ونعم.

والإسمية إما أن تكون اسمَ فعلٍ بمعنى يكفى، وتلحقُه نونُ الوقاية قبل ياء المتكلم، فيقولون بَجَلنى، وهو نادرٌ عند ابن هشام والسيوطى، أو أن تكونَ اسمًا بمعنى حَسْبُ، وأوّلُ مَنْ ذكره سيبويه، ولاتلحقُها نون الوقاية فيقولون: بَجَلى، وشواهده فى العربية كثيرة.

ن- بلى حرفٌ جوابى، وهى مختصةٌ بالنفى ، يستوى فى ذلك أن يكون النفيُ صريحاً أو ضمنيًا كما فى آيتى سورة الزمر، ويستوى أيضا أن يكون النفى مجرداً أو مقرونًا بالاستفهام، والاستفهامُ إمّا أنْ يكونَ حقيقيًا أو توبيخيًا كآية سورة الزخرف، أو تقريريًا كآية سورة الأعراف، وقد تتبعتُ المواضع التى وردتْ فيها بلى فى القرآن الكريم جوابًا للنفى المجرد، كما تتبعتُ المواضعَ التى وردتْ فيها جوابًا للاستفهام التقريرى فى القرآن الكريم.

س- ذكرتُ قولَ ابن عباس فى آية سورة الأعراف «لو قالوا نعم لكفروا» لأن نعم تصديقٌ للخبر بنفى أو إيجاب، وذكرتُ ردَّ السهيلى فى أماليه على ابن عباس، وقوله : بأن الاستفهامَ التقريرىَ خبرٌ موجبٌ وأنهم لو قالوا نعم لم يكفروا؛ لأن نعم بعد الإيجاب تصديقٌ له ، وذكرتُ آراءَ العلماء فى هذه المسألة كابن هشام وأبى حيان والسمين الحلبى ويوسف الصفتى. ورجحتُ رأى السهيلى والسمين الحلبى من أن هذا النفى صار مقرًا، وذلك لسببين:

الأول: أن بلى وقعت جوابًا للاستفهام المجرد عن النفى فى فصيح الكلام، فقد وردتْ فى ثلاثة أحاديث نبوية وفى قول الجحاف بن حكيم فى ردّه على الأخطل.

الثانى: ما قاله ابنُ مالك من أن نَعَمْ قد توافق بلى بعد النفى المقرون بالاستفهام واستشهدتُ على ذلك بحديثٍ نبوى وبقول جحدر.

ع- ذهب الفراءُ إلى أن (بلى) حرفٌ مركبٌ من (بَلْ) التى للعطف والتى تفيد الرجوع عن الجحد، ولما كانت (بَلْ) لاتصلح للوقفِ عليها زادوا الألفَ ليوقفَ عليها، وقد وافقه على ذلك أحمد بن فارس والمالقى ، ونقله ابنُ منظور عن صاحب التهذيب ، وردّ عليه كثير من النحاة كابن هشام وأبى حيان والمرادى والسيوطى وقالوا: إنّ (بلى) حرفٌ ثلاثىٌ

الوضع، والألفَ من أصل الكلمة ، والصحيحُ أنها مفردةٌ وليست مركبةً.

ف- جَلَلْ لفظٌ مشتركٌ بين الحرفية والاسمية، فهى إما أن تكونَ حرفَ جوابٍ بمعنى نعم ، وقد حَكَى ذلك الزجاجُ فى كتاب الشجرة، وهى بهذا لاتعمل شيئاً شأنُها فى ذلك شأن حروف الجواب، أو تكون اسمًا بمعنى عظيم أو حقير أو من أجله.

ص- اختلف النحاة فى (جَيْرِ) هل هى اسمٌ أو فعلٌ؟ على ثلاثةِ أقسامٍ:

الأول: هى اسمٌ بمعنى حقًّا مضمنة معنى القسم ، وقد استدلوا على اسميتها بثلاثة أمور :

١- أن الذى يحلّ محلّ الاسمِ من الألفاظِ المشتركةِ يُحْكَمُ عليه بالاسمية، واستدلوا بشاهدٍ شعرى.

٢- أنها جاءت منوّنةً فى الشعر مراعاةً لأصلها من الاسمية، وردَّ عليهم المانعون لاسميتها بأدلّةٍ تبطل زعمَهم.

٣- دخول أجل على جير ، واستدلوا على ذلك بشاهد شعرى ، والشاهد نفسه قد استدل به القائلون بحرفيتها.

الثاني: أن (جير) حرف جواب بمعنى نعم وأجل ، وليست اسمًا بمعنى حقاً ، ودليلهم:

١- فى كل موضع وقعت فيه جير يصلح أن يوقع فيه نعم ، وليس كل موضع وقعت فيه جير يصلح أن يوقع فيه حقًّا.

٢- شبهها بـ نعم لفظًا واستعمالاً، ولو وافقتْ حقًّا فى الاسمية لأُعربت، ولجاز أن يصحبَها الألفُ واللامُ، كما أنَّ حقًّا كذلك.

٣- أنها عُطِفَتْ على نعم، كما جاءت مؤكدةً لها ولأجل ، وجاءت مقابلة لـ(لا) وهذا يؤكّدُ حرفيتها.

٤- استدلوا بشواهد شعرية كثيرة، وبما حكاه أبو عبيدة عن أبى زيد الأنصارى على أن جَيْرِ بمعنى نعم.

وجَيْرِ الجوابية تختصُّ بتصديق الخبر فقط نفيًا أو إثباتًا، كما تختصُّ بأنها حرفُ جرٍّ للقسم، وتقومُ مقامَ جملةِ القسم، والجامعُ أن التصديقَ توكيدٌ وتوثيقٌ كالقسم.

الثالث: أنها لفظٌ مشتركٌ بين الحرفية والاسمية، فهى تارةً تقع حرفَ إيجابٍ كـ نعم، وتارةً اسم بمعنى حقًّا، وهذا الرأى هو أعدلُ الآراء وأحسنُها للأسباب الآتية :

١- أنّ من ألفاظ الإيجاب ألفاظًا مشتركةً جاءت محتملةً للحرفية والاسمية مثل بَجَلْ وجَلَلْ .

٢- أن القائلين باسميتها استدلّوا بشاهدٍ يؤكدُ أنّها بمعنى حقًّا لاغير.

٣- هناك شاهدٌ شعرى استشهد به الفريقان، كلٌّ يفسِّره على حسب مذهبه، والتفسيران مقبولان.

٤- أن جَيْرِ مبنيةٌ سواء أكانت اسمًا أم حرفًا، بل إنهم علّلوا بناء الاسمية لشبهها بالحرفية.

٥- أن القائلين بحرفيتها قالوا : وليس كلّ موضع وقعت فيه جير يصلح أن يوقعَ فيه حقًّا، ومعنى هذا أن هناك مواضعَ يصلحُ أن تحل فيها حقا محل جير.

ق- كَلاَّ حرفٌ بسيطٌ غيرُ مركبٍ، خلافًا لثعلب وابنِ العريف، وقد جمعتُ لها من المراجع المختلفة عشرة أقسام:

١- أكثرُها وأشهرُها أن تكونَ للردع والزجر ، والبصريون لايَرَوْنَ لها معنى غير هذا، والردعُ والزجرُ له عدةُ صورٍ : قد يكونُ من المتكلم لشخصٍ آخرَ ، وقد يكونُ ردعاً للطالبِ، وقد يكونُ (كَلاّ) من كلام المتكلم بما قبلها، وذلك إذا أخبر عن غيرِه بشئٍ منكر، فيذكر بعده (كَلاّ) بياناً لكوْنِهِ منكراً.

٢- أن تكون بمعنى حقاً ، وهذا مذهبُ الكسائى ، وعِلّة ذلك أن معنى الزجر ليس مستمراً فى (كَلاّ) فزاد هذا المعنى لكى يوقفَ دونَها ويُبْتَدَأ بها. وقال إنها اسمٌ مبنى لكوْن لفظِها كلفظِ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها، واستدلّ بتنوينها كما ورد فى قراءةٍ قرآنيةٍ، وهذا الرأى بعيدٌ، وحَكَمَ النحاةُ بحرفيتها لأنهم فهموا أن المقصودَ من كَلاّ هو تحقيقُ مضمون الجملة كـ (إنّ) فلم يخرجْها ذلك عن الحرفية.

٣- أن تكون حرفَ جوابٍ بمعنى نعم، وهذا مذهبُ النضر بن شميل ورُوِىَ عن الفراء ، وتُسْتَعْمَلُ مع القسم، وليس قبلَها مايصحُّ ردّه، ولم يخرّجْ النحاة عليها إلا آيةً واحدةً هى آيةُ سورة المدثر (كَلاّ والقمر) ، ولم أجدْ ذلك فيما بين يدى من كتب التفسير.

٤- أن تكونَ بمعنى أَلاَ الاستفتاحية ، وهذا مذهبُ أبى حاتم فى أحد قوليه، ويرى ابنُ هشام أنَّ كونَها بمعنى أَلاَ أَوْلَى من كونِها بمعنى حقًّا أو نعم ، ويرى ابنُ مالك أنها لاتكونُ لمجرد الاستفتاح، وَيَرَى أبو حيان أن أبا حاتم لم يُسْبَقْ إلى هذا القول.

٥- أن تكونَ للردع والتنبيه ، وهذا مذهبُ الزجاج، وهى آكد فى النفى والردع من (لا) لزيادة الكاف.

٦- أن تكون للردّ ، أى ردّ الكلام قبلها وهو مذهبُ عبد الله بن محمد الباهلى فى أحد قوليه، وحينئذٍ يجوزُ الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وهى بمنزلةِ لا النافية، وهذا يؤكّدُ ماذهبتُ إليه من أن كَلاّ التى للردّ هى نفسُها للزجر والردع حيث إنهما يوقفُ عليهما ويُبْتَدَأُ بما بعدهما ، كما أن الآياتِ التى وردتْ فيها كَلاّ محتملةً للردّ ، فسرها آخرون بأنها للردع.

٧- أنْ تكونَ للاستفهام بمنزلة ألاّ، ولم أجدْ أحداً فيما بين يدى من تفاسير قد فسّرها بذلك.

٨- أن تكونَ صلةً للكلام بمنزلة أيْ، وهو مذهبُ الباهلى، ولم أجدْها فى التفاسير.

٩- أنْ تكونَ بمنزلةِ سَوْفَ ، وهذا مذهبُ الفراء ومن تَابَعَهُ،وهو غريبٌ.

١٠- أن تكونَ صلةً لليمين ، وهو مذهبُ أحمد بن فارس.

فهذه عشرةُ مذاهب فى كَلاّ، دارت معظمُ التفاسير حولَ كونِها للردع، أو بمعنى حقّاً، أو بمنزلةِ ألاَ الاستفتاحية، أو للردّ، أما باقى المذاهب فلم أجدْ أحداً من المفسرين قد ذكرها بهذا المعنى.

ر- اُخْتُلِفَ الوقفُ على كَلاّ على حسب معناها:

فإذا كانت للزجر والردع أو كانت بمعنى الردّ فإنه يوقفُ عليها أبداً ويُبْتَدَأُ بما بعدها.

وإذا كانت بمعنى ألاَ الاستفتاحية أو بمعنى حقًّا، فإنه يوقفُ على ماقبلها ويُبْتَدَأُ بها. وإذا كانت جوابيةً أو صلةً لليمين فإنه لايوقفُ عليها؛ لأنها جوابٌ، والفائدةُ فيما بعدها، ولنفسِ السبب ذَهَب ثعلبُ إلى أنه لايوقفُ عليها فى جميع القرآن.

ش- فى نَعَمْ خمسُ لغاتٍ هى :

١- نَعَم بفتح النون والعين ، وهى اللغة المشهورة والأكثرُ استعمالاً.

٢- نَعِم بفتح النون وكسر العين وهى لغةُ كنانيةٌ، تكلّم بها النبى صلى الله عليه وسلم وعمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وحكاها ولد الزبير عن أشياخ مكة.

٣- نِعَم بكسر النون وفتح العين وهى عكسُ الثانية ، حكاها الإربلى فى جواهر الأدب.

٤- نَحَم بإبدال العين حاء ، وعِلّةُ إبدالها أن الحاءَ والعينَ من حروف الحلق، والحاءُ تليها فى المخرج. وهى أخفُّ من العين وأقربُ من حروف الفم، وهى عكسُ فحفحة هذيل الذين يُبْدِلُون الحاءَ عينًا فى (حتى) والقراءاتان نسبتا لابن مسعود ، وهذا يجعلنى أرجح أن تكون لنفس القبيلة.

٥- نِعِم بكسر النون والعين إتباعًا لكسرةِ العين، تنزيلاً لها منزلة الفعل كما فى قولهم نعم وشهد.

ت- نعم لها فى العربية أربعةُ استعمالاتٍ:

١- تصديقُ الخبر : فهى مقررةٌ ومصدقةٌ للكلام الخبرى الذى قبلها ، يستوى فى ذلك أن يكونَ الخبرُ مثبتًا أو منفيًا ، خلافًا للمبرد والزجاجى اللذين يريان أنها لاتقع جوابًا للنفى .

٢- إعلامُ مستخبِر: أن تكونَ بعد الاستفهام مثبتًا كان أو منفيًا ، فهى تثبت مابعد الاستفهام من إثباتٍ أو نفى ، وقد وردتْ نعم فى القرآن الكريم فى أربعةِ مواضعَ كلِّها بعد الاستفهام ، وهذا يفسّرُ قول الأخفش: أجل فى الخبر أحسنُ من نعم ، ونعم فى الاستفهام أحسنُ منها.

٣- وعد طالب: ويكون بعد افعل أو لاتفعل وما فى معناهما كالتخضيض والعرض.

٤- التوكيد : أى توكيد مابعدها إذا وقعتْ صدراً كقوله: نعم هذه أطلالُهم، ويرى ابنُ هشام أنها للإعلام وليست للتوكيد ، فهى جوابُ سؤالٍ مقدّر.

وصلِّ اللهم على سيدِنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم..

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
٢- سورة البقرة		
- فلنْ يخلفَ اللّٰهُ عهدَه أم تقولون على اللهِ مالاتعلمون بَلَى مَنْ كَسَبَ سيئةً وأحاطتْ به خَطِيئته	٨٠	٤٩
- بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وجْهَه للهِ وهو محسنٌ	١١٢	٥٠
- ولاتَعْزِمُوا عقدةَ النّكاحِ حتى يبلغَ الكتابُ أجلَه	٢٣٥	٤
- قَالَ بَلَى ولكنْ ليطْمَئِن قلبى	٢٦٠	٥٢
٣- سورة آل عمران		
- ويقولون على الله الكذبَ وهم يعلمون. بلى مَنْ أَوْفَى بعهدِه	٧٥-٧٦	٥١
- بَلَى إنْ تصبرُوا وتتقُوا ويأتوكم مِنْ فورِهم هذا	١٢٥	٥١
٦- سورة الأنعام		
- قال أليس هذا بالحقِّ قالُوا بلى وربنا	٣٠	٥٢
٧- سورة الأعراف		
- فهل وَجَدْتُم ماوَعَدَ ربُّكم حقًّا، قالوا نعم	٤٤	٨٥
- قالوا أَإِنَّ لنا لأجراً إن كنا نحن الغالبين قال نعم	١١٣-١١٤	٩١
- ألستُ بربِّكم قالوا بلى	١٧٢	٤٢، ٥٢
١٠- سورة يونس		
- وَيَسْتَنْبِئُونَك أحقٌّ هو قُل إِى وربِّى إنه لحقٌّ	٥٣	٣٢، ٣٣
١١- سورة هود		
- وإن كلًّا لمّا ليوفينّهم ربُّك أعمالَهم	١١١	١٧

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس أقوال العرب

فهرس الأشعار

قائمة المصادر

١- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر، للدمياطى الشهير بالبناء، حقّقه وقَدَّم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب ببيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبى حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى النماس، مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٣- أساس البلاغة، لجار الله الزمخشرى، طبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٢م.

٤- أسلوب «إذن» فى ضَوْء الدراسات النحوية والقرآنية ، للدكتور محمد السيد عزوز ، بحثٌ منشور بمجلة كلية الآداب - جامعة المنوفية، العدد الثامن عشر ١٩٩٤م.

٥- إعراب القراءات الشواذ ، لأبى البقاء العكبرى، تحقيق الدكتور/ محمد السيد عزوز ، عالم الكتب ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٦- الأضداد ، لمحمد بن القاسم الأنبارى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - ببيروت.

٧- إعراب القرآن، لأبى جعفر النحاس ، تحقيق الدكتور/ زهير غازى زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٨- الأغانى ، لأبى الفرج الأصفهانى ، تحقيق على السباعى وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

٩- الاقتراح فى علم أصول النحو، للسيوطى ، تحقيق وتعليق الدكتور أحمد قاسم، القاهرة ١٩٧٦م.

١٠- ألفية الآثارى، كفاية الغلام فى إعراب الكلام، لشعبان الآثارى، تحقيق الدكتور/ زهير غازى زاهد والأستاذ/ هلال ناجى، عالم الكتب ببيروت، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١١- أمالى السهيلى، لأبى عبد الله القاسم عبد الرحمن الأندلسى، تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا مطبعة السعادة بالقاهرة.

١٢- أمالى ابن الشجرى، لابن الشجرى، طبع حيدر آباد بالهند ١٣٤٩هـ.

١٣- أمالى القالى ، لأبى علي القالى ، دار الآفاق الجديدة ببيروت، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١٤- الإنصاف فى مسائل الخلاف، لأبى البركات بن الأنبارى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر ببيروت.

١٥- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المعروف بتفسير البيضاوى، مصطفى الحلبى بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

١٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر ببيروت، الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٧- إيثار العقل السليم فى مزايا القرآن الكريم، المعروف بتفسير أبى السعود ، دار إحياء التراث العربى ببيروت.

١٨- الإيضاح فى شرح المفصل، لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور/ موسى بناى العليل، مطبعة العانى ببغداد ١٩٨٣م.

١٩- البحر المحيط ، لأبى حيان الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢٠- البيـان فى غـريب إعـراب القـرآن، لأبى البـركـات بن الأنبـارى ، تحقـيق الدكتـور طه عبـد الحمـيـد طه، الهيـئة المصرية العامة للكتاب بالقـاهرة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٢١- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدى، دار مكتبة الحياة ببيروت ، الطبعة الأولى ١٣٠٦هـ.

٢٢- تاريخ الأدب العـربى ، لكارل بروكلمـان، نقله إلى العـربيـة الدكتـور رمضان عبد التواب وآخرون، دار المعارف ، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

٢٣- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة ، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٣٧٣هـ- ١٩٧٣م.

٢٤- التبيـان فى إعراب القرآن، لأبى البقاء العكبرى ، تحقيق على محمد البجاوى ، مطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة ١٩٧٦م.

٢٥- تحبير التيسير فى قراءات الأئمة العشرة، لابن الجزرى، تحقيق عبد الفتاح القاضى ومحمد الصادق قمحاوى ، دار الوعى بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٢٦- التحفة الوفية بمعانى حروف العربية، للصفاقسي، دراسة الدكتور/ صالح بن حسين العائد، منشور بمجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد التاسع عشر جمادى الأولى ١٤١٨هـ.

٢٧- تخريج أحاديث الرضى فى شرح الكافية، لعبد القادر البغدادى، تحقيق الدكتور/ محمود فجال، طبع نادى المنطقة الشرقية بالدمام، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٢٨- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٢٩- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى ، مطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة.

٣٠- التيسير فى القراءات السبع، لأبى عمرو الدانى، عنى بتصحيحه أوتويرتزل، دار الكتاب العربى، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣١- جامع البيان فى تفسير القرآن= تفسير الطبرى، دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٣٢- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبى، دار القلم عن طبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الثالثة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٣٣- الجنى الدانى فى حروف المعانى ، للمرادى ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٣٤- جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب، للإربلى، شرح وتحقيق الدكتور حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٥- حاشية الصبان علي شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، مطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة.

٣٦- حجة القراءات السبع، لأبى زرعة، تحقيق سعيد الأفغانى، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٢م.

٣٧- الحديث النبوى فى النحو العربى ، للدكتور/ محمود فجال بن يوسف، أضواء السلف، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٣٨- حروف المعانى والصفات، للزجاجى ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٣٩- خزانة الأدب، للبغدادى، تحقيق أ/ عبد السلام هارون، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م.

٤٠- الخصائص ، لابن جنى، تحقيق محمد على النجار، دار الهدى ببيروت.

٤١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للأستاذ/ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٤٢- الدرر اللوامع، للشنقيطى ، تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية بالكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٤٣- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبى، تحقيق الشيخ على محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٤٤- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٨٤م.

٤٥- ديوان جميل بثينة ، جمع وتحقيق الدكتور/ حسين نصار ، دار مصر للطباعة.

٤٦- ديوان زهير ، دار صادر ببيروت.

٤٧- ديوان طرفة بن العبد (بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطى) ، قازان ١٩٠٩م.

٤٨- ديوان طفيل الغنوى، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد ، الطبعة الأولى ١٩٦٨م.

٤٩- ديوان العجاج، تحقيق الدكتورة عزة حسن ، دار الشروق ببيروت.

٥٠- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى، للمالقى ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥١- روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، لمحمود الألوسى البغدادى، مصورة عن الطبعة المنيرية.

٥٢- زهر الآداب وثمر الألباب، للحُصْرِى القيروانى، تحقيق د. زكى مبارك، دار الجيل، الطبعة الرابعة ١٩٧٢م.

٥٣- السبعة فى القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور/ شوقى ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

٥٤- سنن ابن ماجة، تحقيق الأستاذ/ محمد فؤاد عبد الباقى، طبع عيسى الحلبى بالقاهرة ١٣٧٢هـ- ١٩٥٢م.

٥٥- سنن النسائى، بشرح السيوطى، وحاشية السندى، مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ- ١٩٣٠م.

٥٦- السَّيْر الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى ، للدكتور/ محمود فجال بن يوسف، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٥٧- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ١٩٧٠م.

٥٨- شرح الأنموذج فى النحو للزمخشرى، بشرح الأردبيلى، تحقيق الدكتور حسنى عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب بالقاهرة ١٩٩٠م.

٥٩- شرح جمل الزجاجى ، لابن عصفور ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٦٠- شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الأنصار بالقاهرة، الطبعة الخامسة عشرة ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٦١- شرح شواهد المغنى ، للسيوطى ، تحقيق محمد محمد التركزى، دار مكتبة الحياة.

٦٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار التراث العربى ببيروت.

٦٣- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد.

٦٤- شرح كافية ابن الحاجب، لرضى الدين الاستراباذى النحوى ، دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٦٥- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدى، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى- جامعة أم القرى بمكة المكرمة، دار المأمون للتراث.

٦٦- شرح لمحة أبى حيان الأندلسى، للفاضل البرماوى، تحقيق الدكتور عبد الحميد محمود حسان الوكيل، دار أبو المجد للطباعة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٦٧- شرح المفصل، لابن يعيش ، عالم الكتب ببيروت.

٦٨- الصاحبى فى فقه اللغة العربية، لأحمد بن فارس تحقيق الدكتور عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٦٩- صحيح البخارى ، مطابع الشعب ، ١٣٧٨هـ.

٧٠- صحيح مسلم ، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى، مطبعة الحلبى بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ.

٧١- الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ، للنيلى البغدادى، تحقيق الدكتور إمام الجبورى، مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٧٢- طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجمحى، تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر ١٩٥٢م.

٧٣- فتح البارى بشرح صحيح البخارى، لابن حجر ، تصوير عن الطبعة السلفية.

٧٤- فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير ، للشوكانى ، دار الفكر للطباعة والنشر ببيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٧٥- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، لسليمان بن عمر العجيلى الشهير بالجمل ، مطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة.

٧٦- فصول فى فقه العربية، للدكتور/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

٧٧- الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب) لنور الدين الجامى، تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعى ، مطبعة وزارة الأوقاف ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٧٨- القاموس المحيط، للفيروزابادى، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ببيروت.

٧٩- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى بمصر، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

٨٠- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، للزمخشرى، حقق الرواية محمد الصادق قمحاوى ، مطبعة مصطفى الحلبى بالقاهرة.

٨١- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ، لمكى بن أبى طالب، تحقيق الدكتور محيى الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٨٢- اللامات، لأبى إسحاق الزجاجى، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٨٩هـ.

٨٣- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر ، ببيروت.

٨٤- المبسوط فى القراءات العشر، لأبى بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصفهانى، تحقيق حمزة حاكمى، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٨٥- مجالس ثعلب ، لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٨٦- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنى ، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٦هـ.

٨٧- مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عنى بنشره ج برجشتراسر المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م.

٨٨- المزهر ، للسيوطى ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار التراث بمصر، الطبعة الثالثة.

٨٩-مسند الإمام أحمد، دار الفكر العربى، مصورة عن طبعة المطبعة الميمنية بمصر ١٣١٣هـ.

٩٠- مشكل إعراب القرآن، لمكى بن أبى طالب القيسي، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٩١- المصباح المنير للفيومى، تحقيق الدكتور عبد العظيم الشناوى، دار المعارف بمصر.

٩٢- معانى القرآن، للأخفش ، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

٩٣- معانى القرآن ، للفراء تحقيق أحمد يوسف بجاتى ومحمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة - الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

٩٤- معانى القرآن وإعرابه، للزجاج، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل شلبى، منشورات المكتبة العصرية ببيروت ١٩٧٣م.

٩٥- المعجم الوسيط فى الإعراب، للدكتور نايف معروف والدكتور مصطفى الجوزو، دار النفائس ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٩٦- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق الدكتور مازن المبارك والأستاذ محمد على حمد الله ، دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٩٧- مفاتيح الغيب= التفسير الكبير ، للفخر الرازى ، دار إحياء التراث العربى ببيروت ، الطبعة الثالثة.

٩٨- المقتصد فى شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجانى، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، دار الرشيد ١٩٨٢م.

٩٩- المقتضب، للمبرد ، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامى ١٣٩٩هـ.

١٠٠- المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى، مطبعة العانى ببغداد ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

١٠١- الممتع فى التصريف، لابن عصفور ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديد ببيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ.

١٠٢- المنصف ، لابن جنى، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، نشر مصطفى البابى الحلبى بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

١٠٣- موائد القناعة فى الفعل المعتل اللام إذا اتصلت به واو الجماعة للشيخ يوسف الصفتى ، تحقيق الدكتور محمد السيد عزوز ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٠٤- الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء للمرزبانى، تحقيق على محمد البجاوى، القاهرة ١٩٦٥م.

١٠٥- النشر فى القراءات العشر، لابن الجزرى، تحقيق الدكتور محمد سالم محيسن ، مكتبة القاهرة.

١٠٦- نَفْح الطيب من غُصْنِ الأندلس الرطيب، للمقرى، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر ببيروت ١٣٨٨هـ.

١٠٧- النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان، لأبى حيان الأندلسى، مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٠٨- نوادر أبى زيد ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، مطبعة دار الشروق ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٠٩- همع الهوامع بشرح جمع الجوامع، للسيوطى، تحقيق وشرح الدكتور/ عبد العال سالم مكرم دار البحوث العلمية بالكويت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	رقم الصحفة

الموضـــــــوع	رقم الصحفة

رقم الإيداع: ٤٣٧٣/٢٠٠٣
الترقيم الدولى I.S.B.N
977-6667-10-7